

من قصص الحرية في تاريخ البشرية

قصة الحرية
في تاريخ الولايات المتحدة

ذ. المصطفى حميمو

من قصص الحرية في تاريخ البشرية

قصة الحرية بالولايات المتحدة

ذ .المصطفى حميمو

فهرس الكتاب

مقدمة الكتاب

"من قصص الحرية في تاريخ البشرية" هو عنوان سلسلة من أربعة كتب. ألفتها من بعد حصولي على المعاش وتفرغي للبحث في تاريخ الأمم التي تيسر فيها تحقيق مطلب الحرية في صراع ضد الاستبداد. ذلك المطلب الذي تعذر تحقيقه مما عُرف بثورات الربيع العربي. ثورات سرعان ما تحولت إلى ما لا يزال يوصف بالخريف العربي.

بحثٌ شيق ومُمتع، استفدت منه كثيرا واكتشفت فيه ما لم أجد له مثيلا بلغتنا العربية. فتفتحت شهيتي لتدوين ثمراته بقصد تعميم الفائدة، ولا سيما كوني الداعي المتحمس لتدريس تاريخ الشعوب الحرة، علاوة على تدريس تاريخنا على حقيقته بحُلوه ومُره كما وردنا في كتب المؤرخين المسلمين أنفسهم. وذلك بقصد تحصين الشباب في المقام الأول، من آفة التطرف ومما قد ينجم عنه، لا سمح الله، من تهديد لأمن البلاد والعباد. وبقصد تعميم الفائدة بالنسبة للجميع من جهة ثانية. وتلك الكتب الأربعة هي بالترتيب :

1. قصة الصراع بين الحرية والاستبداد بروما العتيقة
2. قصة الحرية بجمهورية البندقية البائدة
3. قصة الحرية بالمملكة البريطانية المتحدة
4. قصة الحرية بالولايات المتحدة

للحرية قصص في تاريخ شعوب بلدان أخرى. فتبقى لك، أيها القارئ الكريم، فسحة البحث عنها ومتعة اكتشافها للاستفادة من الاطلاع عليها، من بعد تعرفك على قصصها في سلسلة كتبي الأربعة. حينها تكون قد أدركت المقصود بالحرية، كما تكون قد علمت إذا ما كانت لها قصص في تاريخ أسلافك أم لا. وذلك هو بالذات المقصود من تأليف تلك الكتب الأربعة.

من بعد معرفة قصة الحرية بروما العتيقة، قد تتساءل عن الفائدة من الاطلاع على قصتها في غيرها. فلماذا ذلك التكرار؟ معك حق في ذلك. والجواب يكمن في أن الحرية، لما ستدرك المقصود منها في الكتاب الأول، لها قصص مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر. قصصها كبصمات الأصابع، تتشابه لكنها مختلفة عن بعضها البعض. جوهرها واحد، لكن أشكالها وظروف نشأتها مختلفة، كما ستعلم ذلك من قصتها في أي من الكتب الأربعة. فمن أسباب نشأتها ونمائها ما هو من فعل البشر، ومنه ما هو من فعل القدر الذي لا دخل فيه للبشر. سوى أنه بمقدوره دفع قدر بقدر متى ما فطن لذلك واستطاع إليه سبيلا. وبما أن جوهر الحرية واحد وأن لها أشكال وظروف نشأة ونماء مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر، فليس من الضروري قراءة السلسلة انطلاقا من الكتاب الأول.

ثم قد تتساءل وبحق أيضا، عن المقصود بالحرية في تلك القصص. كما ستتساءل بحق وكما تقدم، عما إذا ما كانت لها قصص في تاريخ أسلافك أم لا. يسرّني ذلك كثيرا، لأنه المقصود بالذات من تأليف ونشر تلك الكتب الأربعة على الشبكة للقراءة فقط، وبالمجان. وأفضّل أن لا أجيبك عليها، لأنه مهما اجتهدت لن أوفي تلك الأجوبة حقها مثل ما توفيه قراءة أي من تلك الكتب الأربعة. أخشى من ذلك خذلانها وظلمها.

لكن ما اكتفيت فيها بترجمة ما جاء في كتب المؤرخين. بل سأرافقك معهم في تلك الرحلة الشيقة في الزمان إلى روما العتيقة التي دامت بفضل الحرية قوية ومستقرة سبعة قرون، ثم إلى جمهورية البندقية التي دامت من جهتها وبفضل الحرية دائما قوية ومستقرة مدة إحدى عشر قرنا من الزمن، وإلى بريطانيا وأخيرا إلى الولايات المتحدة. تقرأ الكتاب وأنا برفقتك أتصور وأخمن أنك تضع تساؤلات حول الأحداث التي ستكتشفها. ولا يسعني حينها إلا أن أدلي لك بتعليقاتي عليها. قد لا تتّفق معها. لكنك ستستأنس بها كي تشكل آراءك الخاصة بك.

وستجد أنه من خصوصيات تاريخ البندقية كونه غير متوفر على شاكلة كتب تاريخ روما وبريطانيا والولايات المتحدة. مع صغر حجمها والإمبراطوريات القوية من حولها كانت تلك الجمهورية تجد مصلحتها الأمنية في التكتم على أسرارها. ومن شدة خوفها من الجواسيس ظلت لا تسمح لأحد بالاطلاع على أرشيفها ولا على اجتماعات كبار القوم بها. فقط من بعد إنهاء وجودها باحتلال فرنسا لها سنة 1797م سطى نابوليون كعادته على أرشيفها، ورحّله إلى باريز. وفقط حينها بدأ البحث العسير في تاريخها الذي دام إحدى عشر قرنا مع ما فيه من المخطوطات والوثائق المدونة بلغة لاتينية قديمة ظلت تتطور مع مرور الزمن. لهذا اعتمدت في تحرير الكتاب الخاص بها على كتب ثلة من المؤرخين، قرأتها دفعة واحدة، مرحلة بمرحلة، ولخصت لك ما جاء في تعاليقهم على الأحداث التي لها علاقة بقصة الحرية.

واعلم أن كتبي الأربعة ليست كتب تأريخ بقدر ما هي رواية لقصة الحرية في كل منها. فلا تنتظر مني فيها الصرامة والدقة الأكاديمية. أعرض عليك قصتها من دون الرجوع كل مرة إلى المراجع والمصادر التي أستقيتها منها. وإذا ما تفتحت شهيتك للدقة في البحث فيسرني ذلك كثيرا، وأحيلك في نهاية كل كتاب إلى المراجع التي اعتمدتها، كما سيبقى في وسعك البحث في غيرها.

أما تعريب بعض الألفاظ فوارد جدا أن يشوّه معناها الأصلي. قال في ذلك الدكتور عبد الله العروي وبحق: "مشكل قائم باستمرار هو كيف يتم تعريب الألفاظ دون أن يستدعي ذلك تعريب المفاهيم، وبالتالي طمس الخصوصيات التي هي لبّ التاريخ". إلا أن هذا كان واردا عند العرب قديما في موضوع الحرية ونحوها، لما ما كان بوسعهم معرفة وجود أنظمة حكم غير تلك التي كانوا يعيشون فيها. أما اليوم فأنت على علم بمختلف الأنظمة السياسية الموجودة بالعالم القديم والحديث. ولن تفوتك المفاهيم الأصلية للكلمات المترجمة للغة العربية، ولا سيما في خضم الأحداث التي من شأنها أن توضح لك تلك المفاهيم.

والذي ينبغي، في تقديري، أن يحظى بكبير اهتمامك كعربي، هو قصة الحرية في تاريخ شعوب كل من تلك البلدان الأربع. ذلك ما حاولت التركيز عليه في تعليقاتي على الأحداث المستوحاة من تعليقات المؤرخين الذين اعتمدت على كتبهم. وستجدني برفقتك في تلك الرحلات السياحية الشيقة والممتعة عبر الزمان بكل من روما العتيقة وجمهورية البندقية البائدة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة منذ نشأتها ووسط الأجيال الأولى من شعوبها. أتمنى لك معي سفرا ممتعا ومفيدا، تكسر به متى ما شئت رتابة الحياة اليومية وتستريح به من متاعبها. فهيا بنا مع قصة الحرية بالمملكة الإنكْليزية بصحبة الأستاذ لابولاي الذي اخترته كمرشد من بين المؤرخين الفرنسيين للولايات المتحدة، والذي يعود للحياة من أجلك بمعية عدة أجيال من الأمريكيين. وأبدأ بتعريفك عليه.

هو رجل القانون والسياسة الفرنسي إدوارد لابولاي Édouard Laboulaye ، المولود بباريز سنة 1811 والمتوفى سنة 1883. كان عضوا دائما بمجلس الشيوخ في عهد الجمهورية الثالثة. كان شديد الإعجاب بنظام حكم جمهورية الولايات المتحدة الوليدة آنذاك. فكان من وراء فكرة اكتتاب الفرنسيين من أجل تشييد تمثال الحرية الشهير، وإهدائه لتلك الجمهورية الفتية. وتوفي سنة من قبل تسليمه لها.

كان لابولاي واحدا من الفرنسيين عشاق الحرية التي كانت يانعة من حول بلادهم في هولندا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة. وكان يحز في نفسه أن ظلت فرنسا تتخبط في مآسي الفوضى منذ الثورة سنة 1789. ولما صار أستاذا بكوليج دو فرانس[1] Collège de France خصص مجموعة من محاضراته لدستور الولايات المتحدة، على أمل أن يكون مضمونه نبراسا يستنير به المشرعون الفرنسيون في تدوينهم لدستور فرنسي جديد يضمن أخيرا للبلاد التمتع بنعمة الحرية والاستقرار. وبالنظر لما حازته تلك المحاضرات من إقبال وإعجاب قرر تدوينها في كتاب ونشره تحت عنوان :

[1] أو الكوليج الملكي قديما، الذي أسسه بالعاصمة باريز الملك فرانسوا الأول سنة 1530 . وهو مؤسسة مخصصة للبحث العلمي وللتعليم في مختلف صنوف المعرفة .الدراسة فيه مفتوح للعموم بالمجان ومن دون شروط ولا تسليم شهادات للدراسين .ومن يحظى بالأستاذية للتدريس فيه يعني أنه حصل أعلى مقام في التعليم العالي بفرنسا.

Histoire politique des États-Unis : depuis les premiers essais de colonisation jusqu'à l'adoption de la Constitution fédérale, 1620-1789[2].

فوجدنا أن مؤلفه هذا هو الأفضل بالنسبة لنا كي نتتبع قصة الحرية بالولايات المتحدة في هذا الكتاب الرابع والأخير من سلسلة "من قصص الحرية بتاريخ البشرية". فضلناه على غيره من كتب تاريخ الولايات المتحدة لاهتمامه بالحرية بدلا من اقتصاره على مجرد سرد الأحداث بشكل جاف، كما هو غلبا الحال مع باقي المؤلفين. ووجدنا همومه بالنسبة لبلاده طيلة القرن التاسع عشر لا تختلف كثيرا عن همومنا اليوم نحن العرب، حتى هذه الحقبة من القرن والواحد والعشرين، ولا سيما منذ أحداث سنة 2011.

في تقديره كانت بلاده في زمانه تعاني من عيوب دستورها غير القابل للتنفيذ. فكانت شديدة الخوف من المستقبل الذي هيأه لها مشرّعوها. وكان كل هم الأمة في تصوره هو الخروج من الهاوية التي كانت تزيد كل يوم عمقا بسبب القلق السائد وتضارب الأهواء. وللمساهمة في إخراجها من مأزقها ألف ونشر في يوليوز من سنة 1848 كتابا تحت عنوان : considérations sur la constitution. ألفه طالبا لدروس من تاريخ ودستور الولايات المتحدة[3] .

إلا أنه في تقديرنا ما كان يعي بما يكفي كم كان مخطئا في ذلك. ليست الدساتير هي التي تصنع أنظمة الحكم المنشودة. بل تصنعها طبيعة الشعوب الحرة. كان يريد لبلده الحرية مع الاستقرار. لكن الحرية مثل الشجرة المثمرة تحتاج إلى شعب متشبع بها كأرض خصبة لاستنباتها. فما كان بإمكان أفضل الدساتير في العالم أن تحول عموم الفرنسيين من شعب ظل مستأنسا بالاستبداد حتى الثورة إلى شعب متشبع بالحرية كما كان شعب أنگلترا الذي منه تشكل شعب الولايات المتحدة. دستور مملكة شاه إيران مثلا، كان نسخة طبق الأصل لدستور المملكة البلجيكية. لكنه ما جعل نظام حكمها شبيها بنظام حكم بلجيكا ولا حوّل شعبها إلى شعب شبيه بالشعب البلجيكي.

نفس المؤلف لابولاي هو القائل في نفس المقدمة، بأن أمريكا كانت تدرك معنى الحرية بشكل مختلف عن إدراكه بفرنسا. الحرية فيها كانت هي الحرية الإنگليزية. أما فرنسا فقد جعلتها في الدستور[4]. ويضيف قائلا أنه لولا عشق شعب أمريكا للحرية لكان دستورها مجرد حبر على ورق. إلم تسكن الحرية في وجدان كل مواطن وتكون من حاجيات قلبه، فأفضل وأكمل الدساتير لن يشكل سوى خرافة خطيرة. ومع ذلك تجد نفس المؤلف يقول أنه لما عُين أستاذا بكوليج دو فرانس كان واجبه مسطرا. ويكمن في تعريف أميركا لفرنسا، طالبا من مثال يّتها الغوث من غضب العاصفة التي كانت تقترب[5]. وكأنما مجرد تعريف عموم الفرنسيين بتاريخ أمريكا وبمميزات دستورها كان كافيا لتحويلهم إلى شعب حر مثل الشعب الأمريكي.

بل لا تسود الحرية إلا حيثما كانت قضية أمة وليست مجرد قضية نخبة. تأمل ذلك في مقدمة كتاب نفس المؤلف لابولاي لما يقول أن عشق الحرية المستنير كما كان ولا يزال في أمريكا، ليس نتيجة لتطبيق فكرة من أفكار العصر. فليس في ذلك الصرح العظيم من فضل لفلاسفة القرن الثامن عشر. الحياة السياسية لا تعتري الشعب الحر كما يتلبس المرض بالإنسان. بل هي خبزه اليومي. الفرد فيه مواطن بقدر ما هو محامي أو حرفي أو فلاح. يخصص لشؤون كنيسته ومدرسته وبلديته نفس القدر من العناية الذي يخصصه لشؤونه الخاصة والذاتية. فهو الذي يجبي المال العام الذي صوت عليه، ويوظفه ويراقبه. ثم يتضرر من أخطاء مواطنيه أو يستفيد من حكمتهم. هكذا توجد الحياة السياسية بأمريكا شبيهة بتلك الأمثلة الجميلة التي سادت باليونان وبروما. البلدية فيها هي مدرسة للحرية. فيها

---

[2] Édouard **LABOULAYE** *Histoire politique des États-Unis: depuis les premiers essais de colonisation jusqu'à l'adoption de la constitution fédérale, 1620-1789*, Charpentier, Paris, 1867.

[3] LABOULAYE السالف الذكر. ج 4 صII

[4] ABOULAYEالسالف الذكر، ج 4 ص III

[5] ج 4 ص VI من نفس الكتاب

يتعلم المواطن حب الوطن وكأنه من ممتلكاته الخاصة[6]. لكن المؤلف يتحدث هنا عن النتيجة ويغفل عن المسار الذي أدى إليها. وذلك هو بالضبط المقصود من قصة الحرية بسلسلة كتبنا الأربع هذه. وكتابه يمكننا من تتبعها في الولايات المتحدة.

حتى عصره لم تكن للحرية قصة ببلده فرنسا. كانت الحرية فيها قضية نخبة ولم تكن قضية أمة. قال في ذلك أنه بإمكان ڤولتير وروسو والأب مابلي أن يتباهوا بنصيبيهم في الثورة الفرنسية. لكن ليس بإمكانهم أن يزعموا الشيء نفسه بخصوص الدستور الأمريكي. لم تكن الحرية بالنسبة للشعب الأمريكي تلك المرأة الأجنبية التي يسقط المرء في عشقها الأعمى، ثم فجأة يتخلى عنها من بعد ما ضحى بكل شيء من أجلها. بل كانت الأم التي جاءت من أنگلترا مع أول مهاجر. وظلت الصلة المقدسة بينهما قائمة طيلة قرنين من الزمن وحتى يومنا هذا[7].

ومع ذلك، وبسبب عقلية عموم الفرنسيين حينها، ما استطاع المؤلف لابولاي الانفكاك من رد الفضل في سيادة نفس الحرية بأمريكا لرجل من كبار رجالها. وذلك بدلا من نسبته للشعب الأمريكي الذي جاء بها معه من أنگلترا كما جاء منها أول مهاجر مع أمه. فلولا الشعب الأمريكي ما كنا لنعرف واشنطن ولا غيره من كبار رجال البلاد. الشعب هو الذي صنعهم وليسوا هم الذين صنعوه. الشعوب الحرة تعرف ذلك ولا تشمت في رجالها فتقدسهم على حسابها. ومع ذلك تجد المؤلف لابولاي يقول باختصار شديد أنه إذا ما وُجد في عصره إسم يتردد سماعه فهو إسم واشنطن. لكن تُجهل قيمة هذا الرجل العظيم في حال لم تُدرس عن قرب إنجازاته وكتاباته. والغريب أن يتم الحديث باحترام أكثر عن مؤسسي الإمبراطوريات، في مقابل النظر ببرود إلى أمثال ذلك الرجل النبيل.

ويضيف قائلا بأن الشعوب في البيئات الجنوبية للقارة الأوروبية تعودت على الانبهار بالغزاة الذين خضبوا الأرض بالدماء وداسوا على الحرية بالأقدام، وأنها تعشق أنانيتهم المتعجرفة. ولا يبقى عندها لأمثال واشنطن سوى التقدير. في تقديره، لا زالت تلك الشعوب لا تدرك أنه لا مجد مستحق إلا لمن ضحى بإخلاص من أجل غيره. فالقيصر[8] مثلا، ظل يبهر الناس إلى درجة جعلت المؤرخين يتسامحون مع جرائمه وينحنون له إجلالا لمثالبه. لكن ما كان واشنطن يستحق أن يخجل من ذاك البطل الروماني. بل الفرق بينهما على الصعيد الأخلاقي كبير. القيصر قرر فرض إرادته على العالم وأن يطرد منه مجرد كلمة الحرية. فقتل مليون من البشر لبلوغ هدفه. أما واشنطن فقد قرر الدفاع عن حرية وطنه وغامر بحياته من أجل تحرير أمته.

ثم يقول أن الاستبداد الذي فرضه القيصر أعطى كل السلطة للسيد الحاكم فحكم على الشعب كله بالعيش تحت نير رجل واحد. اليوم الذي أسس فيه القيصر الإمبراطورية الرومانية أدى العالم ثمنه بخمسة قرون من الانحطاط. أما واشنطن فقد أسس جمهورية حكيمة ومنتظمة. فترك للمستقبل ليس مثالا للإجرام المتغطرس، بل مثلا للوطنية والفضيلة. في أقل من خمسين سنة، وبفضل قوة نُسغ الحرية، قامت الإمبراطورية الأمريكية، ليس على أساس الغزو، وإنما على أساس السلم والسلام والتشييد. إمبراطورية ستشكل أكبر دولة في العالم المتحضر. وإذا ما ظلت ملتزمة بمبادئ مؤسسيها ستقدم للعالم المظهر غير المسبوق لجمهورية يصل تعداد سكانها إلى مائة مليون نسمة في نهاية القرن الحالي، وأكثر ثراء وأكثر سعادة وأكثر بريقا من ملكيات القارة العجوز[9].

وهو بذلك يغظ الطرف عن الوجه القبيح لنفس الإمبراطورية التي أبادت السكان الأصليين واعتمدت في تنمية اقتصادها على استجلاب واستعباد السود الأفارقة وحتى على الاسترقاق المؤقت للبيض من الإنگليز ومن غيرهم من الأوروبيين. ونحن إذ نتتبع قصة الحرية بالولايات المتحدة كما بغيرها كوجه مشرق في تاريخ نفس الإمبراطورية،

---

[6] ج 4 ص VII من نفس الكتاب

[7] نفس الصفحة

[8] هو الأمبراطور غايوس يوليوس قيصر *Gaius Julius Caesar*، الجنرال الروماني الذي من بعد عودته إلى روما من غزوه لبلاد الگول أو فرنسا الحالية، قضى على الجمهورية بانتصاره في حرب أهلية على أنصار الحرية، وأقام مكانها الإمبرطورية الرومانية.

[9] ABOULAYE السالف الذكر، ج 4 صص IX و X

لا يعني ذلك أننا نتناسى أو نتجاهل فيه ذلك الوجه المظلم. نستحضره في أذهاننا، لكن لا ينبغي في تقديرنا أن يحجب عنا فيه ذلك الوجه المشرق. البشر حيث ما وجدوا ليسوا لا شياطين ولا ملائكة. يصيبون فيحسنون ويخطئون فيسيئون. فينبغي فقط أن نفرق جيدا بين الأمرين ثم ونستخلص الدروس ونعتبر.

فتُحسب للمؤلف لابولاي تلك المقارنة بين القيصر وواشنطن. يحسب له ذلك كرجل من البيئة الجنوبية للقارة الأوروبية التي طبع شعوبها طول استبداد الإمبراطورية الرومانية فتعودت على تمجيد المستبدين بأسلافها من حيث لا تدري ولا تريد. أما الشعوب الحرة فظلت تفضل تمجيد المؤسسات التي صنعتها لحماية حريتها. تفضله على تمجيد الرجال الذين صنعتهم تلك المؤسسات حتى لا تنفخ في غرورهم فلا تصنع منهم طغاة منبهرين بأنفسهم فيطمعون في الاستبداد بها على حساب حريتها أو يصبحون قدوة في الاستبداد لمن بعدهم. تأمل ذلك مع المؤرخ الرومان تيت ليف لما قارن من جهته الإسكندر المقدوني بمجلس الشيوخ الروماني، فقال : "من الملاحظ أنني حرصت منذ بداية هذا الكتاب على عدم الابتعاد كثيرا عن تسلسل الأحداث وعلى تفادي قصص جانبية، بالرغم مما فيها من متعة للقارئ ومن استراحة لفكر الكاتب. إلا أنني لم أستطع مقاومة التعرض لحياة الإسكندر المقدوني كملك وكجنرال، كي أبسط هنا في حقه أفكارا طالما راودت عقلي وشغلت بالي. فلننظر فيما لو أن هذا الجنرال توجه بجيشه غربا، ماذا كان سيحصل معه في حربه على الجمهورية الرومانية ؟......هل كان بإمكان عبقرية رجل واحد كالإسكندر أن يتفوّق على مجلس الشيوخ الذي وصف نفسه بمجلس ملوك ؟...".

وهكذا باعتمادنا على كتاب لابولاي في تتبعنا لقصة الحرية بالولايات المتحدة، لن نتوقف فيه إلا عند الأحداث التي يكون فيها شعبها أو فئة من شعبها فاعلا سياسيا. وذلك منذ عهد بدايات الاستيطان الإنڭليزي بشمال أمريكا. وكل الأحداث التي لا دخل للشعب فيها فهي لا تهمنا وسنقفز عليها، اللهم في حال ما كان فيها من مقدمات لفعل من أفعال الشعب السياسية. وسنذكرك بذلك كلما دعت الضرورة، حتى يبقى فكرك مرتكزا على قصة الحرية التي هي موضوع كتابنا. ونرافقك في تلك الرحلة عبر الزمن بشرق أمريكا الشمالية وسط عدة أجيال من شعبها الجديد.

وقبل الانطلاق ننبهك إلى خارطة الطريق كما رسمها بذكاء فائق الأستاذ المؤلف. وهي بحسب فهارس أجزاء الكتاب الثلاثة مرتبة على النحو التالي. بدأ الكتاب بالاستيطان بالشمال. يليه الاستيطان بالوسط. ثم يليه الاستيطان بالجنوب. ويتبعه بأحداث الاستقلال عن الوطن الأم. ويختم الكتاب بحديثه عن الدستور. فماذا عن نصيب الاستطان بالشمال في قصة الحرية بالولايات المتحدة ؟

ذ .المصطفى حميمو

بدايات قصة الحرية بمستوطنات الشمال

مستوطنة بليموث (1620)

أول مستوطنة بالشمال : بدأ الاستاذ لابولاي الكتاب بالحديث عن ڤرجينيا من مستوطنات الجنوب، لأنها شكلت بداية الاستيطان الإنجليزي بشمال أميركا[1]. لكننا سندرجها في مكانها الصحيح بحسب معيار ترتيبها الجغرافي الذي اعتمدناه في عرضنا لبدايات قصة بالمستوطنات الإنڭليزية. فنبدأ عرضها بأول مستوطنة من مستوطنات الشمال. وذلك على غرار المؤرخ أستيي Astié الذي بدأ استعراضه للمستوطنات بمستوطنة بليموث لكونها أول مستوطنة بالشمال لطائفة البرتستنت الطهرانيين[2].

شركة بليموث صاحبة الامتياز : هنا يذكّر الأستاذ لابولاي بما كان تحت سيادة مملكة أنڭلترا من أراضي بشرق أمريكا الشمالية وبتقسيمها من طرف الملك جاك الأول إلى قسمين، واحد شمالا والآخر جنوبا. وبموجب ميثاق ملكي فوّض استيطان وتدبير ثروات كل منهما لإحدى الشركتين التجاريتين اللتين أنشأها المستثمرون الخواص بقصد الربح من استخراج ثرواتها المتوقعة. فكان القسم الجنوبي منها من نصيب الشركة المتواجد مقرها بلندن. وهو الذي نشأت فيه مستوطنة ڤرجينيا كأول مستوطنة إنڭليزية بأمريكا الشمالية. أما القسم الثاني بالشمال، فقد كان من نصيب الشركة الثانية، والموجود مقرها بمدينة بليموث بغرب أنڭلترا.

قساوة المناخ والأرض والأهالي : والشركة بمدينة بليموث لم تكن محظوظة مثل شركة لندن. كانت أقل منها مالا وجاها من جهة. ومن جهة ثانية كان من نصيبها القسم الشمالي من ذلك التقسيم الملكي، والذي اجتمعت فيه قسوة الطقس البارد في شتاء طويل، مع وعورة الأرض الصخرية والقاحلة، والغابات الكثيفة، علاوة على شراسة السكان الأصليين بالمنطقة. الأمر الذي تعذر معه الاستيطان فيها بقدر ما تيّسر لغريمتها بمستوطنة ڤرجينيا.

أول محاولة استيطان ناجحة : كل المحاولات الأولى باءت بالفشل إلا واحدة. محاولة تميز رجالها ونساؤها عن باقي المستوطنين في كل مكان بأمريكا الشمالية بالصبر الذي لا توفره إلا قوة وصلابة العقيدة الدينية من جهة. و يسره من جهة ثانية الاضطهاد الديني بالوطن الأم. وينبغي التوقف بما يكفي عند قصة هجرتهم إلى أمريكا، بالنظر لما كان لها ولمذهبهم الديني من نصيب كبير في قصة الحرية بالولايات المتحدة.

المستوطنون الطهرانيون : يتعلق الأمر بالبرتستنت الطهرانيين الذين جاؤوا إلى أمريكا هاربين بدينهم من الاضطهاد بأنڭلترا. جاؤوها ومعهم الحرية السياسية في طي مذهبهم الديني. فماذا عن أولئك المستوطنين وعن هجرتهم وعن النصيب الذي كان لمذهبهم البرتستنتي في استنبات ونشأة الحرية السياسية بمستوطنتهم، والتي على أساسها قامت لاحقا الولايات المتحدة منذ نشأتها حتى اليوم ؟

صبرهم على الشدائد : يقول الأستاذ لابولاي أن القسم الشمالي من شرق شواطئ أمريكا الشمالية ما كانت تكفي لاستيطانه لا مجهودات الشركة صاحبة الامتياز ولا الامتيازات التي منحها لها الملك جاك الأول[3]. وذلك بسبب وعورة الطقس والتداريس علاوة على شراسة السكان الأصليين. فقط التشبث بالعقيدة الدينية مكّن من تحمل كل تلك الصعاب .قوة الإيمان المضطهد بالوطن الأم هو الذي سلح أولئك المهاجرين بالشجاعة التي تتحدى كل المحن، فمنحتهم الصبر والمثابرة التي لا توقفها المآسي ولا الحروب ولا حتى الموت .وزودهتم بالشجاعة التي تفوق طاقة الإنسان .ومن أجل فهم عزم وجلد أولئك المهاجرين لا بد من الكشف عن بعض تفاصيل معتقداتهم البرتستنتية وعن الاضطهاد الديني الذي دفعهم للهجرة إلى العالم الجديد .تلك التفاصيل ليست مجرد مق بّلة لطابق

---

[1] *LABOULAYE*ج 4 ص 112

[2] ص 411 من كتاب:
Astié, Jean-Frédéric, *HISTOIRE DE LA REPUBLIQUE DES ÉTATS-UNIS*, Grassart, libraire éditeur PARIS, 1865,

[3] **جيمس الأول** هو ملك اسكتلندا ما بين 4111 4211 باسم جيمس السادس، ثم ملك إنڭلترا - وآيرلندا ما بين 4211 و 1625 باسم جيمس الأول، من بعد وفاة الملكة إليزابيث الأولى .انتقل إليه عرش إنڭلترا عن طريق جدة أمه ابنة الملك هنري السابع

من طعام شهي .بل من يدرس مل يّا المجتمع الأمريكي منذ بدايات نشأته سيجد أن مذهب المهاجرين المتميز عن غيره، هو وحده الذي شكل الفراق بينه وبين غيرها، فصنعه كما هو اليوم.

أصل الحرية السياسية عندهم : في تقدير الأستاذ لابولاي، الحرية السياسية عند أولئك الطهرانيين خرجت من مبدأ الحرية الدينية في مذهبهم البرتستنتي .النظام الكهنوتي عندهم كان، في نظره، جمهوريا. ولهذا ومنذ الوهلة الأولى كان نظام حكمهم السياسي بالمستوطنة التي أسسوها جمهوريا[1]. وما كنا نحن من جهتنا لنهتم بنفس التفاصيل المذهبية لولا النصيب الأوفر الذي كان لها لاحقا في قصة الحرية بالولايات المتحدة، موضوع كتابنا هذا. ولن نتوقف فيها إلا عند ما كان له علاقة بتلك الحرية وبقصتها. لن نتحدث لك عن أصل المذهب البرتستنتي الذي كان يتدين به أولئك المهاجرون. ولن نحدثك عن الاضطهاد الذي تعرضوا له بسبب مذهبهم الديني في بلادهم الأم، ودفعهم إلى الهجرة. ولن نحدثك أيضا عن الفوارق اللاهوتية والطقوس والشعائر بين مختلف الملل البرتستنتية، والتي تميزوا بها عن المذهب الكاثوليكي الذي كانوا يعد ونه مذهبا وثنيا. بل كما بسطنا ذلك في الكتاب السابق سنقتصر فقط على تذكيرك بالتفاصيل التي لها علاقة بالسياسة. المذهب البرتستنتي نشأ بفعل الاعتراض والاحتجاج على مذهب الكنيسة الكاثوليكية. لماذا ؟ وكيف ؟

الكنيسة الكاثوليكية : معنى كلمة كاثوليكي باليونانية هو عالمي .للكنيسة الكاثوليكية هيئة أسقفية épiscopat . وزعيمها هو بابا الڤاتكان بروما. كانت تمارس السلطة الروحية التي بواسطتها توحد العقيدة والطقوس، وتفرض الالتزام بها على كل المؤمنين بالمذهب الديني الكاثوليكي. أما مذهبها في السياسة الذي يهمنا، فقد كان يقضي بأن يمارس ملك كل بلاد مسيحية السلطة الزمنية بتفويض من بابا الڤاتكان، فيحكمها حكما مطلقا بالحق الإلهي. ليس لأي من رعاياه الحق في الاعتراض عليه مهما فعل واستكبر وطغى، بالنظر لما كان في ذلك، بزعم تلك الكنيسة، من اعتراض على البابا ومن ثم على الرب. لكانية : معنى أنڭلكانية أنها كنيسة أسقفية كذلك لكن خاصة بأنڭلترا وليست عالمية. ڭ الكنيسة الإن وهي بنت الكنيسة الكاثوليكية. نشأت في عهد ملك أنڭلترا هنري الثامن[2] الذي فصلها عن كنيسة الڤاتكان بسبب خصومة سياسية بينه وبين البابا[3]، فصارت خاضعة للعرش الإنلليزي، وصار ملك أنڭلترا هو زعيمها الروحي بدلا من البابا بروما. وسميت بالأنڭلكانية نسبة لأنڭلترا. ولمجرد أنها صارت مستقلة عن كنيسة بابا الڤاتكان وُ صفت بأنها برتستنتية. ولها كذلك هيئتها الأسقفية التي يرأسها الملك مكان البابا وتمارس بواسطتها السلطة الروحية.

المذهب السياسي الأنڭلكاني :ومذهبها السياسي الذي يهمنا، كان يقضي بأن يجمع ملوك أنڭلترا بين السلطتين الروحية والزمنية، ويحكمون البلاد والعباد حكما مطلقا بالحق الإلهي كذلك. فكانت تحرم على رعايا الملك الاعتراض عليه والخروج عليه مهما بلغ فساده وطغيانه، لما في ذلك، بزعمها، من اعتراض على الرب. إلا أن الإنڭليز الأنڭلكان كانوا مختلفين حول مذهبها السياسي. المحافظون منهم، كانوا مع ملكية برلمانية مقيدة بالميثاق العظيم وبالبرلمان وبتشريعاته .لكنهم كانوا مع هيمنة العرش على البرلمان. وذلك مخافة السقوط في مخاطر التسيب والفوضى بزعمهم .أما الليبراليون منهم فقد كانوا كذلك مع ملكية برلمانية مقيدة بالميثاق العظيم وبالبرلمان وبتشريعاته .لكنهم كانوا مع هيمنة البرلمان على العرش، دفعا لمخاطر الطغيان والاستبداد والفساد .فما كانوا يس لّمون للملك بالحكم المطلق بالحق الإلهي.

المذهب البرتستنتي : بخلاف الكاثوليك والأنڭلكان، البرتستنت كانوا ولا يزالون كلهم إنجيليين .ما معنى ذلك ؟ عموم المؤمنين الكاثوليك والأنڭلكان يأخذون دينهم من الكنيسة التى يجدونها قائمة من فوق رؤوسهم. بينما البرتستنتي يأخذ دينه رأسا من قراءته الخاصة للإنجيل ومن دون واسطة. فلا يعترف بأية سلطة أو هيئة دينية قائمة

[1] *LABOULAYE*ج 4 ص441

[2] **هنري الثامن**، ملك إنڭلترا ما بين 1509 و 1649 إلى جانب زيجاته الست، لعب هنري الثامن دورًا هامًا في انفصال كنيسة إنڭلتراعن الكنيسة الكاثوليكية . أدى الصدام بينه وبين روما إلى انفصال كنيسة إنڭلترا عن السلطة البابا وية وإلى حل الأديرة وتعيينه لنفسه رأسًا لكنيسة إنڭلترا .لكنه ظل مؤمنًا في داخله بالتعاليم الدينية الكاثوليكية، حتى بعد قطع الصلة مع الكنيسة الكاثوليكية.

[3] نشأت كنيسة إنجلترا في عهد ملك إنجلترا هنري الثامن حيث كان يريد الطلاق من زوجته .لكن قيود الكنيسة الكاثوليكية على الطلاق لم تسمح له بذلك .فانفصلت الكنيسة الإنجليزية

من فوقه، وكأنه يشكل كنيسة لوحده. وحيثما وجد البرتستنت يجتمعون فيما بينهم، ويشكلون جمعيتهم الدينية المحلية الخاصة بهم، من دون سلم تراتبي فيما بينهم، وفي استقلال عن باقي الجمعيات الدينية المحلية من حولهم. جمعيتهم المحلية هي أساس مجتمعهم. كلهم متساوون في جمعيتهم. وكلهم فيها قساوسة. وذلك ما يسمى عندهم بالكهنوتية العامة sacerdoce universel .

والمهام المشتركة فيما بينهم يكلّف بها أحدهم أو بعضهم بالاقتراع العام .ولهذا شُ بهت كل من تلك الجمعيات الدينية المحلية والمستقلة عن بعضها البعض، شُبهت بجمهورية دينية ديمقراطية ينتمي إليها من أراد بمحض إرادته. ولا يتم الانتماء إليها تلقائيا بالوراثة من الأبوين منذ الصغر كالانتماء للكنيسة الكاثوليكية أو الكنيسة الأنڭلكانية. وإنما يتم الانتماء إليها فقط في سن الرشد وعن وعي وبصيرة، من بعد تجربة روحية وعملية في الحياة اليومية إثر قراءة خاصة للإنجيل، يعرضها المرشح للعضوية بالجمعية على الأعضاء القدماء مجتمعين، شفويا أو كتابة بالنسبة لمن يخنقه الخجل. فيقبلونه عضوا جديدا في جمعيتهم من بعد سماعها[1].

من أجل ذلك كله يُصر البرتستنت على تعليم أبنائهم وبناتهم القراءة منذ الصغر كي يأخذوا دينهم مباشرة من الكتاب المقدس المترجم إلى لغتهم الدارجة وليس باللاتينية التي لا يفهمها سوى الخاصة. وذلك ما وصفه أستيي بالفردانية التوراتية[2] l'individualisme biblique . والإنجيل عندهم يجمع بين الوحي وأقوال وأفعال المسيح وسيرته بين أصحابه. وهكذا ليست للبرتستنت أية كنيسة بهيئة أسقفية قائمة، تقرأ مكانهم الإنجيل باللاتينية، وتملي عليهم دينهم وفق تأويلاتها له، وتلزمهم به وتفتيهم فيه.

كفر البرتستنت بالكنائس الأسقفية : يكفرون بكل كنيسة لها هيئة أسقفية مثل كل من الكنيستين الكاثوليكية والأنڭلكانية[3]، ويعتبرونهما من البدع التي لا أصل لها في الكتاب المقدس، ويعتقدون أنها وُ جدت فقط للتحكم في المسيحيين حتى يتمكن الملوك من حكمهم بالحق الإلهي من دون وجه حق. في البدء كان المسيحيون منتظمين فيما بينهم في جمعيات دينية محلية متساوون فيها من دون تراتبية فيما بينهم. وكانت كل جمعية مستقلة عن غيرها. ودستورهم في كل منها هو الإنجيل من دون هيئة أسقفية من فوقهم تختطفه منهم لتشرحه لهم على هواها كي تتحكم فيهم لصالح الحاكم المستبد بهم. هكذا ليس لأحد من فوق المؤمن البرتستنتي الحق في السلطة الروحية، لا كنيسة قائمة ولا عرش. فقط الكتاب المقدس له عليه تلك السلطة وفق قراءته وفهمه الخاص به.

مذهبهم في السياسة : ليس في مذهبهم الحق لأحد في أن يحكم المسيحيين حكما مطلقا بالحق الإلهي، ملكا كان أو أميرا أو كاهنا .كل من يمارس الحكم في البلاد ما هو عندهم إلا مجرد مواطن من بين عموم المواطنين، وينبغي أن يمارس مهامه بتفويض منهم، من بعد انتخابه انتخابا حرا من طرفهم لمدة يحددها القانون، ثم يراقب ويحاسب على أدائه وفق القانون .بسبب ذلك كانوا خصوما سياسيين لكل من الكنيستين الكاثوليكية والأنڭلكانية وللملوك الكاثوليك والملوك الأنڭلكان .فاتُّهموا بالهرطقة وبالخروج عن الملة. ووُصفوا بالطهرانيين بمعنى كونهم متطرفين. لكنهم تبنوا ذلك الوصف واعتزّ وا به. فقد كانوا يتشرفون بتطهير الدين من الموروث الكاثوليكي المليء بالعديد من البدع المخالفة لمضمون الكتاب المقدس. وكان ذلك سببا في اضطهادهم وفي التنكيل بهم بأوطانهم من طرف خصومهم من الكنيستين ومن الملوك. وقد تسبب موقفهم المذهبي والسياسي في عدة حروب طاحنة وشرسة بينهم وبين الكنيسة الكاثوليكية وملوكها وأمرائها. وذلك على فترات متفرقة ومتتالية بألمانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا.

هكذا نكون قد قفزنا على العديد من التفاصيل التي جاء بها الأستاذ لابولاي في كتابه، واقتصرنا على المهم منها بالنسبة لقصة الحرية موضوع كتابنا. بقي فقط تفصيل واحد لا بد منه لفهم ما تميز به تنظيميا وسياسيا مذهب المهاجرين الطهرانيين إلى مستوطنة بليموث الجديدة. كانوا ينتمون إلى طائفة البرتستنت المستقلين

---

[1] Astié ص191
[2] مثله ص 12
[3] مثله

indépendants ou congrégationnistes. وذلك في مقابل طائفة البرتستنت البرسبتيريين presbytériens . فما الفرق بينهما تنظيميا وسياسيا ؟

مؤسسات مشيخية البرسبيتيريين : من الناحية التنظيمية، ليست بطبيعة الحال لكل من الطائفتين هيئة أسقفية من فوقهم، كتلك التي لكل من المسيحيين الكاثوليك والأنڭلكان. وذلك بالنظر لما تقدم معنا في الفقرات السابقة. لكن كل منهما لا تخلو من تنظيم داخلي. لطائفة البرسبتيريين تنظيم داخلي كأساس لاجتماع المؤمنين محليا. و يُسمى البرسبتير presbytère . ومعناه بالعربية هو بيت القساوسة، على أساس أن كل المؤمنين فيه قساوسة. وهو القاعدة التي ينشأ فيها التنظيم بمبادرة حرة من المؤمنين أنفسهم، وليس من أية جهة من خارج جمعيتهم الحرة. وكان ينبغي ألا يقل عدد أعضاء كل منها عن سبعة، وألا يزيد عن القدر الذي يحتويه المكان. والفائض من الجدد يشكل جمعية جديدة ومستقلة عن باقي الجمعيات[1]. ويمكن تسمية كل جمعية بالمشيخية، للدلالة على كلمة البرسبيتير، أو بيت القساوسة. وكلمة المشيخية مستعملة عند المسيحيين الأرطدكس بمصر. وتدل على مجلس الشيوخ في أعلى هرم أسقفية كنيستهم. بينما مجلس القدماء أو الشيوخ عند طائفة البرسبتيريين فيوجد في كل مشيخية محلية ومستقل عن مجالس قدماء باقي المشيخيات.

وكل مشيخية تتشكل من خمس مؤسسات .أولها وأكبرها هي جماعة المؤمنين المشكلة من الأعضاء القدماء ومن البقية من كل أفراد المجتمع المنتمين للمشيخية، صغارا وكبارا، ذكورا وإناثا. وهيئة القدماء تشكل الهيكل الأساسي بالجمعية والمكلف بالإدارة والتدبير. ويصبح عضوا بهيئة القدماء كل من بلغ سن والرشد من بين باقي أعضائها، وتم قبوله من بعد عرض تجربته الروحية وقبولها. والبقاء عضوا في المشيخية رهين بالالتزام بحسن الخلق في الحياة العامة والخاصة. وليس من مصلحة أي عضو في أية مشيخية أن تسوء أخلاقه أو يعرف بذلك، فتمتنع باقي المشيخيات عن القبول به عضوا فيها، ويصبح بسبب ذلك تلقائيا منبوذا excommunié في مجتمعه. وتتضرر مصالحه بمقدار ما كان يعيش في بيئة أغلبها من البرتستنت. بل في مثل تلك البيئة ليس من مصلحة حتى غير البرتستنتي أن تسوء أخلاقه. فتبقى التوبة وقبولها هي المفتاح للعودة للمشيخية. على العموم، حسن الخلق في بيئة برتستنتية هو من المفاتيح والمقدمات للنجاح فيها بالنسبة لكل إنسان مهما كان معتقده[2].

والمؤسسة الثالثة هي مؤسسة الواعظ أو الراعي *le pasteur* ، الذي يتم تعيينه بالاقتراع العام من بين القدماء. ومهمته تربوية. معه يجدد المؤمن إيمانه بالقيم النبيلة التي ينبغي أن يتحلى بها في حايته اليومية الخاصة والعامة. دروسه مستمدة من الإنجيل الذي يضم الوحي وأقوال أفعال المسيح وسيرته مع أصحابه. تليه مؤسسة الفقيه le docteur ، والمنتخب أيضا بالاقتراع العام من بين القدماء. ومهمته تعليمية بالمشيخية المحلية. ويتم اختياره من بين من هم أعلى درجة في التعليم بالجمعية.

وتجد أخيرا المؤسسة الخامسة، والكامنة في هيئة الخُدام *les diacres* ، المنتخبين كذلك من بين القدماء، والملكفين بالأعمال الاجتماعية والخيرية، لكن فقط بمشيخيتهم من دون باقي المشيخيات. الراعي والفقيه والخدام لا يستمدون وظائفهم بالمشيخية إلا من هيئة قدمائها من دون غيرها. كل منهم يمكن إعفاؤه من وظيفته متى ما قررت أغلبية هيئة القدماء ذلك. وتتخذ كل تلك الاحتياطات من أجل الحيلولة دون نشأة هيئة أسقفية كنسية من فوق كل مشيخية أو من فوق مجموع المشيخيات. وتتعمد المشيخية تخصيص أجر لكل موظف في مقابل خدماته حتى يظل يعتبر نفسه خادما بها وليس سيدا من فوق المؤمنين. وذلك من مال تبرعات باقي الأعضاء[3].

وفقط لما تتعدد المشيخات المحلية تنشأ المشيخية الإقليمية . *synode provincial* وتتشكل من مجموع المندوبين عن المشيخيات المحليين مناصفة بين الوعاظ وباقي المؤمنين. وفي حال ما تعددت المشيخيات الإقليمية تنشأ بنفس الطريقة المشيخية الوطنية le synode national . هكذا البناء في التنظيم يبدأ من الأسفل إلى الأعلى.

---

1 Astié، ص 272

2 مثله ص 274

3 مثله ص 273

الأساس فيه هو بيت المؤمنين القساوسة المحلي le presbytère أو المشيحية. وذلك بخلاف الكنائس الأسقفية، الكاثوليكية الأنگلكانية وباقي الكنائس الشرقية، حيث البناء يبدأ من الأعلى إلى الأسفل. يبدأ عند الكاثوليك مثلا، من البابا بروما بأعلى السلم الهرمي الأسقفي. تليه المطرانيات les archevéchés بالأوطان، ثم الأسقفيات les évéchés بالأقاليم، وأخيرا في أسفل السلم الأبرشيات المحلية les paroisses حيث عموم المؤمنين مجرد رعايا للكنيسة ويتلقون مذهبهم من الهيئات العليا التي تحتكر تفسير الإنجيل.

أبرشية البرتستنت المستقلين : أما البرتستنت المستقلون فيقف تنظيمهم عند الجمعية المحلية أو الأبرشية la congrégation. وكلمة أبرشية مستعملة عند المسيحيين الأرطدكس بالمشرق على أنها أدنى وحدة كنسية في ترتيب الهرم الأسقفي. في حين تلك الهيئة المشكلة محليا من المؤمنين عند البرتستنت المستقلين هي الوحدة الفريدة التي يتشكل منها تنظيمهم. هكذا تكون كل أبرشية عند المستقلين جمعية دينية محلية كاملة مكتملة بذاتها من دون شيء من فوقها. ولذلك تَسمى مريدوها بالمستقلين.

مذهبهم السياسي : بناء النظام السياسي في مذهب البرتستنت المستقلين يبدأ من الأسفل كذلك .من مجموع الأبرشيات يتشكل الحكم البلدي المحلي صاحب السيادة وكل السلط. ومن مجموع البلديات تتشكل الولاية الإقليمية التي تهتم بالشأن العام المشترك بين البلديات وبتفويض منها. ومن مجموع الولايات تتشكل الدولة التي تهتم بالشأن العام المشترك بين الولايات وبتفويض منها كذلك. وهكذا تشكلت لاحقا الولايات المتحدة الأمريكية من مجموع المستوطنات المرتبطة فيما بينها فقط بالإيمان. وفيها ظهرت معالم الجمهوريات الحديثة[1]. وذلك في مقابل النظام السياسي التقليدي الذي يبدأ من الأعلى. الدولة هي صاحب السيادة وبيدها كل السلط. فهي التي تتنازل للأقاليم عن بعض من صلاحياتها لتدبير شؤونها الخاصة بها. والإقليم يتنازل للبلديات عن بعض من صلاحياته للبلديات لتدبير شؤونها الخاصة بها. فماذا عن نظام حكم الطهرانيين بمستوطنة بليموث ؟

نظام حكم الطهرانيين بمستوطنة بليموث : ما كان بإمكان البرتستنت المستقلين أو الطهرانيين تنزيل نظام حكمهم السياسي في أنگلترا، حيث كان الملك يمتلك السلطة الروحية على رأس الكنيسة الأسقفية الأنگلكانية ويقتسم السلطة الزمنية مع البرلمان بغرفتيه. فإشكال ابتكار النظام السياسي الموافق للمذهب البرتستنتي الطهراني صار قائما فقط مع أوائل المهاجرين من فئة الطهرانيين بشمال أمريكا. حصل ذلك بالضبط ولأول مرة مع مستوطني بليموث الجديدة. فمن هم ؟ وكيف حلوا إشكال تأسيس نظام حكم يليق بهم في غياب مؤسسات حكم أنگلترا التقليدي صاحبة السيادة على الأرض ؟ فئة المهاجرين التي جاءت للاستيطان بشمال أمريكا تنتمي إلى إحدى الأبرشيات الإنگليزية التي فرّت بدينها إلى هولندا من الاضطهاد الطائفي والسياسي في بلدها الأم في عهد الملك جاك الأول. جزء كبير منها بقي في هولندا بسبب قلة الحيلة كي تهاجر الأبرشية بأكملها وبسلام حتى أمريكا الشمالية .فقط جزء صغير منها هاجر حتى لا تنقرض الأبرشية في حال ما مات كل المهاجرين في الطريق أو ببلاد المهجر. هاجر إليها من بعد ما حصل على إذن من الملك جاك الأول الذي كان يشجع رعاياه على الاستيطان هناك. ورحبت بقدومه مستوطنة ڤرجينيا التي كانت آنذاك في حاجة للمزيد من المهاجرين، بغض النظر عن معتقداتهم.

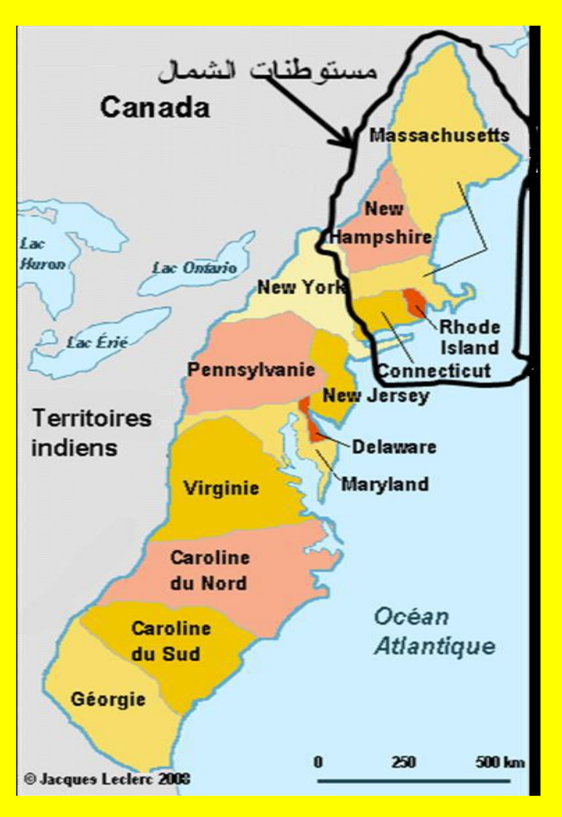
إلا أن السفينة التي كانت تقلهم جنحت بهم شمالا بسبب سوء الأحوال الجوية .واستقرت بهم بالقسم العائد لشركة بليموث ومن دون علمها .لكن المهاجرون فضلوه على غيره، خوفا على فقدان حريتهم من جديد .فضله لخلوّه من المستوطنين بسبب قسوة وشظف العيش فيه .كانوا يرون في تلك الظروف القاسية سورا طبيعيا يحميهم ويحمي حريتهم الدينية من فضول غيرهم من المستوطنين الإنگليز.

كان عدد المهاجرين مائة وإثنان فردا، بما فيهم النساء والأطفال والرجال مع فئة من غير البرتستنت الطهرانيين. وكان عدد أرباب الأسر من بينهم أربعون، خمسة وثلاثون منهم كانوا طهرانيون، وعُرفوا بالآباء الحجاج pilgrims Father . وصولوا على متن السفينة المشهورة باسمها الإنگليزي ماي فلاور May Flower ، أو زهرة شهر ماي. وصلوا أواخر شهر دجنبر من عام 4211 ، في عز بداية فصل الشتاء. وصلوا إلى المكان الذي

---

[1] *ABOULAYE* ج4 ص 127

سموه لاحقا بليموث الجديدة على إسم مدينة بليموث بأنڭلترا التي انطلقوا من مرفئها إلى المهجر. وقد كان مكانا خاليا من البشر، من بعد وباء أباد سكانه الأصليين، فما بقي فيه سوى بعض أطلال قراهم، خاف غيرهم من الجيران السكن فيه، فظل مهجورا.





وجدوا أنفسهم فيه بعيدين عن نفوذ الشركة صاحبة الامتياز بڤرجينيا، ومن دون وجود بشري لمؤسساتها في ذلك المكان. وجدوه إذا خاليا من أية سلطة لا عسكرية ولا مدنية ولا دينية. كما كان بعيدا عن طريق المهاجرين المغامرين. فما كانت فيه من فوقهم إلا السماء كما كانوا يشتهون ويحبون. وكان لا بد لهم قبل النزول إليه للاستقرار فيه من ميثاق متفق عليه يقي الجماعة من أتون ومخاطر الفوضى. كان ذلك ضروريا ولا سيما مع وجود مهاجرين غير طهرانيين من بينهم. فدوّن الآباء الحجاج الأربعون عقدا اجتماعيا ينظم الحياة العامة بذلك المهجر. ووقعوا عليه من بعد ما اتفقوا على ما جاء فيه[1]. وهو عقد الحكم الذاتي، في تقدير الأستاذ لابولاي، والمعروف ب" اتفاق ماي فلاور"، اسم السفينة التي وُقع على ظهرها. وكان هذا نصه:

باسم الرب،
نحن الموقعون، رعايا جلالة الملك جاك المهيب، ملك أنڭلترا واستكتلندا بفضل الرب....
بقيامنا بهذه الرحلة من أجل تمجيد الرب، وإعلاء شأن الإيمان المسيحي، وتشريف ملكنا ووطننا،
ومن أجل تأسيس أولى المستوطنات بشمال ڤرجينيا، نقر ونعترف رسميا ومتعاضدين بإخلاص أمام الرب، وبحضورنا جميعا، أننا بموجب هذا العقد نشكل مجتمعين هيئة سياسية ومدنية من أجل الحفاظ فيما بيننا على النظام العام وتحقيق الهدف الذي نسعى إليه.

---

[1] *LABOULAYE* ج 4 ص 133

وبموجب ذات العقد سنسن قوانين عادلة ومنصفة، وننشئ الوظائف المناسبة لنا ولما نقدر أنه نافع لخدمة الصالح العام بالمستوطنة .وعلى ذلك الأساس تعهدنا بالخضوع لها وبطاعتها وبالالتزام بها، ووقعنا أسفله.

"بتاريخ 11 نونبر من سنة الرب 1620[1]

لكن كيف توصلوا إلى ذلك ؟ وما هو شكل نظام الحكم الذي ارتضوه لأنفسهم كبرتستنت طهرانيين في بيئة خالصة لهم من دون غيرهم ؟ يقول أستيي أنه ما كان يليق بهم في تلك البيئة سوى إحداث مملكة الرب، ملكها هو الرب من دون غيره. لكن الرب لا يحكم بصفة مباشرة، وليس له وجود مادي بين الناس، ولا يُسمعهم صوته، ولم يعد يبعث رسلا يوحي إليهم ما ينبغي فعله. فكان لا بد لهم من حكم لاهوتي غير مباشر. حكم مفوض من الرب عبر واسطة. لكن من ينبغي أن تكون تلك الواسطة ؟ فما دام الشعب الطهراني يكفر بأي كنيسة أسقفية من فوقه، فكان ينبغي أن يكون هو نفسه تلك الواسطة. كان ذلك الشعب بالمستوطنة هو صاحب السلطة الروحية. وبذلك كا ينبغي أن يكون هو صاحب السلطة الزمنية. شعب كامل السيادة على حياته الروحية وحياته المدنية، صار هو صاحب كل السلط[2]. بذلك صار شعبا حر وسيد نفسها لا يتحكم فيه أحد. هو صاحب السلطة التشريعية. وصاحب الحق في اختيار موظفيه من بين أفراده. موظفون مسؤولون أمامه في نهاية ولايتهم على نتائج تدبيرهم للشأن العام. فلا يعاد انتخابهم في حال ما أخفقوا في تحقيق الأهداف المنتظرة من أداء مهامهم. موظفون يذكّ رهم الشعب دائما بأنهم يتقاضون أجورهم ويستمدون سلطتهم منه من دون غيره. فمن حقه سلبهم إياها في حال ما أساؤوا استخدامها[3].

فلولا سيادة العرش الإنكْليزي عليها من فوقهم لصارت مستوطنتهم دولة مشكلة من أرض وشعب ودستور وحكومة، من إنتاج مجموعة مهاجرين طهرانيين. كان فيها كل مهاجر مواطنا حرا ليس من فوقه سوى من يحكمها بتفويض منه بموجب ميثاق ماي فلاور. في تقدير الأستاذ لابولاي، يُعتبر ذلك أمرا غير مسبوق في تاريخ البشرية، وصار لاحقا نموذجا لنشأة عدة مستوطنات بأمريكا الشمالية. سوى أن الأستاذ يجهل ربما وثيقة المدينة منذ ما يقرب من ألف سنة على تدوين وثيقة ماي فلاور. ونسي قيام دولة روما العتيقة على أساس اختيار الآباء المؤسسين للملك فيها من دون توريث monarchie élective . كما نسي الجمهورية الرومانية. ونسي نشأة جمهورية البندقية في أرخبيل ڤنيتوا شمال البحر الأدريتيكي بإيطاليا، والتي كان يرأسها دوج أو دوق منتخب من طرف جمعية عامة مشكلة بدورها من نواب منتخبين من طرف سكان كل جزيرة. اللهم ما تميزت به مستوطنة بليموث من كونها نشأت من دون طبقات اجتماعية، فكانت بتلك الوثيقة ديمقراطية وليست أرستقراطية.

والأهم من كل ذلك والذي أغفل التوقف عنده الأستاذ لابولاي في نفس الوثيقة هو الطبيعة المدنية لهيئات إدارة شؤون المستوطنة التي لم يكن كل مستوطنيها من الطهرانيين. ومعنى هيئة سياسية مدنية هو كونها غير دينية. وذلك لسبب بسيط، هو كون البرتستنت الطهرانيين إنجيليين، يأخذون دينهم رأسا من الإنجيل. وليس في الإنجيل ما يشير من قريب ولا من بعيد إلى حكومة دينية أو لاهوتية théocratie . بل كانوا يصرون على الحكم المدني بالنظر لما في الحكم باسم الدين من اختطافه من المؤمنين وتحريفه بالتأويل للاستبداد بهم كما كان ذلك شأن كل الكنائس الأسقفية .خارج الأبرشية الواعظ والفقيه والأعضاء القدماء وغيرهم كلهم مجرد مواطنين مدنيين لا ينبغي أن يميزهم شيء عن غيرهم سوى الاستقامة في السلوك وفي الأمانة في المعاملات

فهم مبدئيا وعقديا ضد أية سلطة مدنية أو دينية تتخذ من نفسها واسطة بينهم وبين الرب .دينهم لا يأخذونه لا من حكومة ولا من كنيسة، بل فقط من الكتاب المقدس. ومن أجل ذلك عاداهم واضطهدهم المسيحيون الكاثوليك والأنكْلكان الذين كانت لهم كنيسة من فوقهم تملي عليهم دينهم وتزكي حكم الملوك لهم حكما مطلقا بالحق الإلهي. فقد كانوا سبّاقين لفصل الدين عن السياسة وعن السياسيين وباسم الإنجيل وليس باسم غيره، حتى لا يُستغل الدين المختطف لاستضعاف الشعوب. كما تقدم، كل البرتستنت قساوسة فقط داخل مشيخيتهم أو أبرشيتهم المحلية، بما

---

[1] مثله، ص 134

[2] ASTIEص 283

[3] مثله ص 280

فيهم الراعي والفقيه. أما خارجها فكلهم مدنيون. وكل الموظفين مدنيون بما فيهم الذين يعقدون الزواج. لذا حتى الزواج ينبغي أن يكون مدنيا، بمعنى كونه مقننا بقوانين مدنية، وتفصل في قضاياه محاكم مدنية. قد تكون تلك القوانين مستوحاة من القيم الدينية، لكن تسن مدنيا. لأنه ليس في الإنجيل من زواج ديني ولا حتى من موت ودفن ديني. يمكن مباركة الزواج دينيا، لكن فقط من بعد عقده مدنيا. والشيء نفسه بالنسبة لكل الوظائف الحكومية. كلها مبدئيا مدنية. ويمكن مباركتها دينيا، لكن فقط من بعد ما يتم تسلمها وتقلدها مدنيا، فيقسم الموظف ويده على الإنجيل بأنه سيكون مخلصا ووفيا للقانون في أداء مهامه[1].

فتشكل نظام حكم مستوطنة بليموث الجديدة من ثلاث هيئات. أولها جمعية عامة كمجلس تشريعي مدني. وتشمل كل الرجال البالغين والقاطنين بالمستوطنة في الحال ولاحقا. وثانيها حكومة مدنية كسلطة تنفيذية، وعلى رأسها حاكم منتخب مع مساعدين منتخبين أو يعينهم على ذمته. وثالثها هيئة قضائية منتخبة كذلك ومدنية دائما، تصهر على تطبيق القانون الذي تسنه الجمعية العامة. أما المحاكمات الجنائية فتفصل فيها هيئة المحلفين المنتقاة بالقرعة من بين المواطنين ويرأسها قاضي المحكمة.

وما صارت الجمعية العامة تمثيلية يُنتخب أعضاؤها سنويا، إلا سنة 1639 . وذلك لما تكاثر عدد سكان المستوطنة وانتشروا بعيدا من حول مدينة بليموث العاصمة. وللتأكيد على سيادة الشعب تعمد المستوطنون اجتناب إعادة انتخاب موظفيهم بالرغم من استحقاقهم لذلك، اللهم في حال ما استعصى عليهم إيجاد مثلهم أو أفضل منهم في الكفاءة والأمانة. في المقابل لم يكن الترشح للوظائف العمومية شرطا في انتخاب من يسد الفراغ فيها. وذلك حتى حين كان يتحملها المنتخب من دون مقابل. ومن يرفض التوظيف كان يحكم عليه بأداء غرامة مالية رادعة. مثل التجنيد تحمل أعباء الوظيفة العمومية كان عند الطهرانيين واجبا دينيا ووطنيا. وحضور دورات الجمعية العامة مثل المشاركة في الانتخابات، كانت واجبة على كل مواطن، وتقع تحت طائل أداء غرامة مالية في حال الإخلال بذلك الواجب من دون عذر مقبول[2].

قال أستيي أنه قد عيب على هذا النظام الديمقراطي الذي كانت فيه السيادة الكاملة للشعب، أن كانت فيه القرارات الحاسمة والحيوية والمتعلقة بالشأن العام وبالعيش المشترك، خاضعة بالاقتراع العام للغالبية من الغوغاء والدهماء. لكن ذلك لم ي ص دق على مجتمع الطهرانيين المتعلم والمتشبع بقيم الدين المستوحاة بقراءته الدائمة للكتاب المقدس، ومن دروس الوعظ والفقه بالأبرشية. كان الإنجيل هو دستورهم جميعا ودستور كل منهم على حدة في حياته العامة وحياته الخاصة. ما كان تفسير الإنجيل وتأويله موكولا لغيرهم من فوقهم، بل كان شأنهم جميعا وشأن كل منهم. كل من الواعظ والفقيه بالمشيخية أو الأبرشية كان منتخبا من طرفهم جميعا. فكان خادمهم ولم يكن لا رئيسهم ولا أستاذهم الذي لا تخرج الحكمة إلا من فمه .كان يحثهم دائما على التدبر في الكتاب لعل الرب ييسر لأي منهم أن يكتشف فيه إشراقات جديدة لم تتيسر لغيره، فينفع بها باقي إخوانه بالمشيخية أو الأبرشية.

بفضل كل ذلك ما كان من بينهم ، لا غوغاء ولا دهماء .بل كانوا كلهم مواطنين أحرار ناضجين وصالحين، حريصين على حرياتهم وعلى صون حرماتهم. وكان حسن الخلق فيما بينهم هو مفتاح جواز التمتع بالعيش الكريم فيما بينهم. أما سوء الخلق فكان يعاقب بالنبذ التلقائي الذي تتضرر منه مصالح المسيء بسبب مقاطعة التعامل معه. فذلك كان شعب الرب الذي يحكم نفسه بنفسه وفق مشيئة الله. وذكّ ر أستيي بخطبة أحد الوعاظ بمشخيته، الذي لخص فلسفة الحكم القائم على سيادة الشعب في ثلاثة أمور. أولها أن تعيين القيمين على الشأن العام من صلاحيات الشعب بتفويض من الرب. وثانيها أن اختياره لهم يجب ألا يخضع للأهواء وإنما لمشيئة الرب وقوانينه. وثلاثها أنه من حق الشعب الذي يختارهم أن يحدد لهم صلاحياتهم وحدود سلطاتهم التي لا يجوز لهم تعديها. وعلاوة على محدودية مدة الولايات، يبقى القضاء هو الفيصل بين الشعب وخُ دامه المنتخبين في حال ما قصروا في أداء واجباتهم أو تجاوزا حدود صلاحياتهم وسلطاتهم[3]. لكن كل هذا ما دام المستوطنون كلهم طهرانيون. أما حين صاروا

---

[1] مثله ص 49

[2] ASTIE ص 283

[3] مثله ص 284

لاحقا مختلطين بغيرهم من المهاجرين الجدد من غير المقيدين بنفس القيم، صار للحق في المواطنة أي في الحقوق السياسية حديث آخر. لكنهم أدوا ثمن تلك الحرية الدينية والسياسية غاليا وقبلوا بتلك التضحية من أجلها. فماذا عما قدموه من تضحيات في سبيلها ؟

تضحيات الطهرانيين من أجل الحرية : لاقى المستوطنون الأوائل الصعاب والمتاعب والمآسي من جراء المرض والمجاعات والبرد، التي لا تحصى والتي أودت بحياة نصف عددهم في السنة الأولى من نزولهم بالمستوطنة. ومع ذلك لم ييأس من تبقى منهم من رحمة الله. فلم يفكر أبدا أحد منهم في العودة إلى الوطن الأم. استأنسوا بالمكان وبمختلف مصادر العيش فيه وبنوا لهم فيه مساكنهم، بل لحق بهم مهاجرون جدد كانوا في حاجة لسواعدهم. فتعاونوا فيما بينهم على تيسير الحياة بموطنهم الجديد. وشاءت الأقدار أن تيسر لهم الاتصال بالسكان الأصليين الذين جاؤوا يطلبون ودهم، فوقّعوا معهم معاهدة تعاون وحسن الجوار والحماية المتبادلة وتسليم المجرمين، والتي دامت نصف قرن من الزمن[1]. لكن ليس من دون مشاكل ومخاطر متفرقة معهم، انتهت كلها بسلام، وليس من موضوعنا التطرق إلى تفاصيلها.

كما تعرضت حرية المستوطنة الطهرانية لعدة مؤامرات انطلاقا من أنكْلترا. كبار القوم بالوطن الأم كانوا مستبشرين بنجاحها في منطقة من أمريكا فشلت فيها كل محاولات الاستيطان السابقة. لكنهم ظلوا متضايقين من مذهب مستوطنيها الطهراني ومن نظام حكمها الفريد من نوعه، والمقلق للعرش وبخاصة لكنيسته الأنكْلكانية وللمحافظين الموالين لهما. فحاولوا بشتى الطرق جعل الطهرانيين بها أقلية لصالح غيرهم من المهاجرين الأنكْلكان، وحتى من المغامرين الذين لا يهمهم من الهجرة سوى البحث عن فرص للاغتناء. لكن فشلت كل تلك المؤامرات، وتمكن من اللحاق بالمستوطنين الأوائل وعلى دفعتين، ما تبقى من إخوانهم الذين تركوهم من ورائهم بهولندا. فتعزز بهم الوجود الطهراني بالمستوطنة وتعزز بفضلهم نظام حكمها الفريد. نظام حكم جمهوري ديمقراطي، صار نموذجا لباقي المستوطنات الطهرانية التي نشأت بالشمال من حولهم. لكنها ظلت مستوطنة عشوائية حتى سنة 1626. فكيف سوت وضعيتها القانونية؟

حظوظ الحرية بمستوطنة بليموث : مستوطنة الطهرانيين ببليموث نشأت من دون ترخيص من الشركة صاحبة الامتياز .نشأت هنالك فقط بفعل الرياح التي دفعت سفينة المهاجرين الأوائل إلى الشمال. بذلك كانت مستوطنة عشوائية .فكان لا بد لها من تسوية وضعيتها القانونية مع الشركة صاحبة الامتياز بالشمال. وحتى تحظى بالشرعية، استطاعت سنة 1629 الحصول من مجلس الشركة صاحبة الامتياز بالشمال على رخصة إقامة واستيطان باسم أحد الأباء الحجاج ويليام برادفور وشركائه من بقيتهم. بل أكثر من ذلك تمكن المستوطنون من شراء كل حقوق الاستيطان من نفس الشركة صاحبة الامتياز، فصاروا هم مالكي الامتياز فيها. ومعنى ذلك أنهم صاروا سياسيا وعمليا يتمتعون بحكم ذاتي بكامل صلاحياته ومن دون إكراهات ولا صعوبات[2]. وذلك بفضل أمر آخر، أغفل عن ذكره الأستاذ لابولاي. فما هو ؟

عُرف عهد ملوك آل ستيورت[3] في أنكْلترا واسكتلندا وإيرلناد باضطرابات سياسية عنيفة بينهم وبين الحزبين السياسيين المتعارضين. وذلك بسبب سعيهم كلهم بشكل أو بآخر للحكم المطلق بالحق الإلهي[1]. مما ألهاهم جميعا عن

---

[1] ج 4 ص 153 من كتاب:

BANCROFT George, *HISTOIRE DES ÉTATS-UNIS DEPUIS LA DÉCOUVERTE DU CONTINENT AMÉRICAIN*, traduit de l'anglais par Isabelle Gatti Gamond, Firmin Didot Frères, Paris 1861,

[2] *ABOULAYE* السالف الذكر، ج 1 ص 139

[3] **آل الستيوارت** Stuart أسرة ملكية من أصول فرنسية حكمت اسكتلندا منذ سنة 1371 . ثم حكمت إنكْلترا منذ وفاة الملكة إليزابيث الأولى سنة 1603، لما لم تترك من ورائها وريثا شرعيا من قِبلها. وفي عهد آل ستيورت عرفت أنكْلترا الثورة الأولى سنة 1649 واسفرت عن قيام جمهورية كروموبل من بعد إعدام الملك شارل الأول. ثم عادت الملكية من جديد سنة 1660 مع عودة الملك شارل الثاني. وفي عهد أخيه جاك الثاني اندلعت الثورة المجيدة سنة 1688. فأطاحت به ونفي إثرها إلى فرنسا، وتولت الحكم من بعده الملكة ماري مع زجها حاكم هولندا. وانتهى عهدها سنة 1714 لما توفيت الملكة آن من دون وريث شرعي من قبلها.

طهرانية المستوطنين بتلك المناطق الوعرة والقاسية بشمال أمريكا. أما جمهورية كروموبل (1649-1660) فقد كانت بنفسها طهرانية، فما اكترثت لهم كما فعلت مع مستوطنة ڤرجينيا.

زد على ذلك قرار الملك شارل الثاني الذي سن قانون التسامح الديني سنة 1662 بسبب تشبث أخيه وولي عهد الأمير جاك بكاثوليكيته ضدا في معتقدات عموم الإنكْليز من الأنكْلكان وباقي البرتستنت. فشمل ذلك التسامح البرتستنت الطهرانيين الذي استفاد منه مستوطنوا بليموث الجديدة وغيرهم من حولهم. أما جاك فقد ذهب في عهده إلى تعويض الكنيسة الأنكْلكانية بغريمتها الكنيسة الكاثوليكية. ودخل في صراع مع معظم الأمة. الأمر الذي ألهاه مرة أخرى عن خصومه المستوطنين الطهرانيين بكل شمال أمريكا. وهكذا ظلت حريتهم محمية بطبيعة المنطقة القاسية. فما تضايق منهم أحد لا بانكْلترا ولا بباقي المستوطناتغير الطهرانية، وما ضايقهم أحد بمستوطنتهم. بقوا فيها أحرارا إلى حين تم ضمها إلى إقليم مساتشوستس سنة 1690 في عهد الملك كْيوم وزوجته ماري. وبذلك انتهت قصة الحرية بمستوطنة بليموث[2].

نهاية قصة الحرية ببليموث كمستوطنة مستقلة : في سنة 1690 ضمت بليموث إلى مستوطنة مساتشوستس .وبذلك انتهى تاريخها كمستوطنة مستقلة عاشت حرة مدة سبعين سنة .لكنها خلفت من ورائها المبادئ الديمقراطية المستوحاة من مذهب الطهرانيين، التي على أساسها قامت باقي المستوطنات من حولها بكل أنكْلترا الجديدة Angleterre-la Nouvelle . تلك المبادئ التي يقول عنها طوكڤيل[3] أنها انتشرت أولا في الولايات المجاورة. ثم وصلت شيئا فشيئا إلى الولايات الأبعد، حتى شملت الاتحاد بأكمله. بل تعدته اليوم إلى ما وراء العالم الأمريكي. ويضيف قائلا أن حضارة أنكْلترا الجديدة كانت كالنار المشتعلة فوق الهضاب. ومن بعد ما ملأت ما حولها بدفئها، وصلت أنوارها إلى الآفاق[4]. لكن قبل ذلك كله، نجاح الاستيطان في بليموث فتح شهية المزيد من الطهرانيين مع غيرهم للهجرة إلى أمريكا الشمالية، وبالضبط إلى ما حولها. وهكذا نشأت مستوطنة مساتشوستس التي كان لها النصيب الأوفر في قصة الحرية بالولايات المتحدة .فماذا عن قصة نشأتها وعن طبيعة مستوطنيها الطهرانيين من بعد ما رأينا قصتها مع المهاجرين الطهرانيين الأوائل بمستوطنة بليموث ؟

مستوطنة ماساتشوستس (1630)



موقع المستوطنة وأهميتها : موطن الطهرانيين الثاني من بعد مستوطنة بليموث الجديدة كان بخليج ماساشوست. كان العيش فيه أكثر قسوة. لكن وكما تقدم، فقد كان لمستوطناته الطهرانية النصيب الأكبر في قصة الحرية بالولايات المتحدة. وظلت الأكثر تأثيرا في الرأي العام الأمريكي. بفضل حس أبنائها السياسي العالي وبفضل عشقهم العقدي للحرية. فكانت فيها مدينة بوسطن عاصمة الفكر والرأي بامتياز. ومن مدينة بوسطن انطلقت لاحقا سنة 1776 شرارة حرب الاستقلال عن الوطن الأم.

طبيعة المهاجرين الطهرانيين الجدد : في الفصل السابق ذكّرنا بشيء من التفصيل بما تميز به مذهب الطهرانيين عن باقي المذاهب المسيحية بالنظر للنصيب الأوفر الذي كان له في قصة الحرية في تاريخ الولايات المتحدة وفي تاريخ باقي الشعوب

---

[1] ASTIEص 167

[2] ASTIE، ص 140

[3] **ألكسيس دو توكفيل** Alexis de Tocqueville المتوفى سنة 1859 ، هو مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي. من أشهر آثاره كتاب في الديمقراطية الأمريكية سنة 1840 م وكتاب النظام القديم والثورة سنة 1856

[4] الصفحة 48 من كتاب:

DE TOCQUEVILLE D’Alexis, *DE LA DÉMOCRATIE EN AMÉRIQUE* , MICHEL LÉVY FRÈRES, Paris, 1864

البرتستنتية بأوروبا. سوى أن المهاجرين الطهرانيين الأوائل الذين استوطنوا بيليموث الجديدة كانوا جلهم من الطبقة المتوسطة. أما الطهرانيون بمستوطنة مساتشوستس فقد كانوا من عليّة القوم. كانوا من النبلاء ومن كبار رجال المال والأعمال وحتى من كهنة الكنيسة الأنڭلكانية الذين ارتدوا عنها وصاروا طهرانيين. فقد جاؤوها بثرواتهم وبخبرتهم في السياسة وفي الاقتصاد. وبفضل ذلك أنشأوا فيها مستوطنة ذات طبيعة قانونية متميزة. كيف حصل ذلك ؟

الطبيعة القانونية للمستوطنة الجديدة : في الوقت الذي وصل فيه المهاجرون الطهرانيون الأوائل إلى مستوطنة بليموث ظهر للملك جاك الأول أن الآمال المعلقة على الشركة صاحبة الامتياز هناك لم تؤتي ثمارها. فوهب ميثاقا جديدا لثلة من مفضليه الذين أحدثوا بموجبه شركة أخرى حملت إسم المجلس الكبير لبليموث. ومنحها النفوذ على كل شمال مناطق الشركة الأولى. ولما لم يوجد من يستوطنها عزم أصحاب الشركة الجديدة على بيع أراضيها لمن يريد استيطانها. إلا أنها كانت ستظل خالية لولا هجرة المزيد من الطهرانيين الهاربين بدينهم من الاضطهاد. وقد كانوا كما تقدم من عل يّة القوم هذه المرة. أخبار حرية وطمأنينة المستوطنين الطهرانيين الأوائل ببليموث فتحت شهية الكثير منهم بالوطن الأم للهجرة إلى تلك البراري الخالية والقاسية التي من شأنها حماية مجمل حرماتهم من الظلم والبغي والتعدي عليهم بسبب دينهم ومعتقداتهم التحررية.

سبق أن حصل مستوطنو ڤرجينيا على حرية ممنوحة من طرف الشركة صاحبة الامتياز بالجنوب والتي كان مقرها بلندن. ولما وضع لاحقا الملك شارل الثاني حدا لوجودها سُحبت منهم تلك الحرية، وصاروا من رعاياه تحت رحمة إدارته ومن دون أدنى حقوق سياسية. فظلوا كذلك حتى الثورة المجيدة سنة 1688. أما مستوطنو بليموث الطهرانيون فقد تمتعوا بكامل حرياتهم السياسية بفضل حصولهم على رخصة من الشركة ذات الامتياز بالشمال. وذلك من بعد ما شكلوا من جماعتهم الطهرانية شركة تجارية. بل اشتروا الحقوق من الشركة الأولى. ومن حسن حظهم بقوا على ذلك الحال سبعين سنة حتى حين تم . ضم مستوطنتهم إلى إقليم ماساشوست سنة 1690.

وبحسهم التجاري والسياسي خشي الطهرانيون الجدد المرشحون للهجرة إلى مساتشوستس على حريتهم من نفس مصير مستوطني ڤرجينيا. وكما تقدم، قد كانوا من الطبقات الميسورة والمعروفة بحنكتها في عالم المال والأعمال وفي السياسة. فاكتتبوا فيما بينهم وأنشأوا شركة تجارية بغرض شراء أراضي من الشركة الجديدة بمناطق نفوذها. لكنهم كانوا يريدون أن يعيشوا فيها أحرارا مثل الطهرانيين من طائفتهم بمستوطنة بليموث. وما كان ذلك مضمونا من قبل الشركة الجديدة التي كانت في ملك مفضلي الملك. أصحابها كانوا من المحافظين الذين لا يقبلون بطهرانيين أحرارا بمناطق نفوذ شركتهم. كان لهم هناك حاكما يمثلهم مع مجلس إداري معين من طرفهم لمساعدته. ومن يشتري الأرض هناك سيصير حتما تحت رحمة حكمها المحلي وفق إرادة أصحاب الشركة ومن دون حقوق سياسية.

ففكروا حينها في الحصول على ميثاق استيطان رأسا من الملك، بوصفهم تجار وشركاء في رأسمال شركة تجارية جديدة. وذلك من أجل الحصول على كامل الحرية في تشكيل حكمهم الذاتي بها على غرار مستوطني بليموث، لكن مع إخفاء معتقداتهم الطهرانية التحررية. وكم كانت دهشتهم كبيرة لما الملك شارل الأول، المسرور باحتكاره لتجارة التبغ من مستوطنة ڤرجينيا، منحهم بسرعة كبيرة ميثاقا مثل الذي كان للشراكات الثلاث السابقة، وتحت مسمى حكومة وشركة خليج ماساشوست بأنڭلترا الجديدة[1]. وقد كان مقرها بلندن. هكذا حصل أولئك الطهرانيون المترفون من الملك نفسه على الحرية السياسية لصالح عموم إخوانهم من طائفتهم المرشحين للهجرة إلى خليج ماساشوست. ومن مقر شركتهم بلندن صاروا يشكلون المؤسسات التي تحكم الخليج وفق مبادئهم كطهرانيين من دون واسطة بينهم وبين الملك صاحب السيادة على شمال أمريكا. فماذا عن نظام حكمهم بخليج مساتشوستس ؟

نظام حكم الطهرانيين بمساتشوستس : وفق قانون الشركات التجارية المعمول به بأنڭلترا، تشكلت هيئات إدارة شركة الطهرانيين بمقرها بلندن من مديرها العام مع نائبه، ومن مجلسها الإداري المكون من ثمانية عشر

---

[1] *Gouvernement et compagnie de la baie de Massachusetts dans la Nouvelle-Angleterre*

عضوا منتخبين سنويا من طرف عموم الشركاء المساهمين. وكان من المفروض أن ينعقد الجمع العام للشركة أربع مرات على الأقل في كل سنة، بمقرها بلندن. السيادة في المستوطنات الإنڭليزية هي بالطبع من نصيب ملك أنڭلترا. فبيده كانت فيها إذا السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. لكن ما كانت له فيها قوات وموظفين بعين المكان كي يفوّض لها ممارستها. ما كان ذلك بوسعه مثل الملوك بفرنسا وإسبانيا والبرتغال. هؤلاء كانوا يحكمون بالحق الإلهي المطلق، فكانت لهم قوات نظامية وكانوا يفرضون على شعوبهم ما يحلوا لهم من الضرائب لإنفاقها عليها. أما ملوك أنڭلترا فقد ظلوا منذ سنة 1215 مقيدين بالميثاق العظيم الذي لا يسمح لهم بفرض الضرائب إلا بموافقة البرلمان وبمقدار معين ولمدة معينة. فما كان بوسعهم التوفر على جيش نظامي. وما كان البرلمان الإنڭليزي بغرفتيه ليسمح لهم بذلك حتى لا يتقووا به، فلا يسلبون الشعب حريته المكتسبة. لذا ما كان بوسعهم سوى تفويض كل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بالمستوطنات للشركات أو للأشخاص أصحاب الامتياز. وذلك بموجب ميثاق ملكي. فكانت تلك المواثيق بمثابة دساتير حكم ذاتي بيد الشركات أو الأشخاص أصحاب الامتياز يحكمون بها مستوطناتهم.

والجمع العام الذي يتشكل من عموم المساهمين هو الذي كان يعين موظفي الشركة بالمستوطنة ويسن قوانين إدارتها بكل حرية في حدود قوانين المملكة. بذلك كان المستوطنون الطهرانيون بمساتشوستس مجرد رعايا للشركة بمستوطنتهم. لم تكن لهم حرية سياسية لأنهم ما كانوا ممثلين في جمعها العام الذي كان ينظم من بعيد حياتهم اليومية. كي يكونا أحرارا وفق معتقداتهم الدينية ما كان يكفيهم أن يكون الجمع العام بلندن مشكلا فقط من المساهمين الطهرانيين أو ممن يمثلونهم فيه، لأنهم ما كانوا منتخبين من طرفهم. الحرية السياسية تقتضي أن تكون كل الهيئات والمؤسسات بالمستوطنة مشكلة منهم، أو تكون منتخبة من طرفهم وتمثلهم. لكنهم كانوا حينها قانعين بالتمتع بحريتهم الدينية في انتظار تمتعهم لاحقا بحريتهم السياسية.

لم يكن في الميثاق ما يشير إلى أن القوانين التي يسنها جمعها العام خاضعة لموافقة الملك .لكنه لم ينص على التسامح الديني .فكان من واجب الشركة أن تلزم كل مهاجر إلى المستوطنة الجديدة بالقسم على الاعتراف بالكنيسة الأنڭلكانية الأسقفية على أنها صاحبة السلطة الروحية بالمستوطنات، وعلى أن الملك هو رئيسها. الأمر المتعارض تمام التعارض مع عقيدة الطهرانيين المرشحين للهجرة إلى مستوطنات الشركة الجديدة بمساشوست، الذين كانوا يكفرون بكل كنيسة ذات هيئة أسقفية كاثوليكية كانت أو أنڭلكانية. وذلك بالنظر لما كانوا يرون فيها من آليات بيد الملوك لاستضعاف الشعوب وللاستبداد بها.

لكن كما تقدم، عُرف عهد ملوك آل ستيورت في أنڭلترا واسكتلندا وإيرلناد باضطرابات سياسية عنيفة بينهم وبين الحزبين السياسيين المتعارضين، حزب المحافظين وحزب الليبراليين. وذلك بسبب كفر أولئك الملوك بحرية الشعوب، وسعيهم الدؤوب، للحكم المطلق بالحق الإلهي. مما ألهاهم جميعا عن طهرانية المهاجرين إلى تلك المناطق الوعرة والقاسية بشمال أمريكا. فما كان أحد يلزم أولئك المهاجرين بالقسم على ما يتنافى مع عقيدتهم الطهرانية. أما جمهورية كرومويل (1660-1649) فقد كانت بنفسها طهرانية. فما اكترثت لهم ووقرتهم.

ونذكرك بقرار الملك شارل الثاني الذي سن قانون التسامح الديني سنة 1662 بسبب تشبث أخيه وولي عهده الأمير جاك بكاثوليكيته ضدا في معتقدات عموم الإنڭليز من الأنڭلكان والبرسبيتيريين والمستقلين. فشمل ذلك التسامح البرتستنت الطهرانيين. أما أخوه الأمير جاك فقد ذهب في عهده إلى السعي لتعويض الكنيسة الأنڭلكانية بغريمتها وعدوتها الكنيسة الكاثوليكية. فدخل في صراع مع معظم الأمة إلى حين اندلاع الثورة ضده سنة 1688 وعزله. الأمر الذي ألهاه هو كذلك عن التفتيش في عقيدة المهاجرين والمستوطنين الطهرانيين بكل شمال أمريكا. هكذا في غفلة من القصر ومن السياسيين الأنڭلكان المحافظين تمتع الطهرانيون بكامل حريتهم الدينية بمستوطنات ماساشوست، علاوة على مستوطنة بليموث.

الهجرات الأولى وظروف الاستيطان الجديد : قامت الشركة الجديدة سنة 1630 بتهجير ما يقرب من ألف مستوطن طهراني جديد .ونزلوا واستقروا كلهم بمدينة سبق أن أنشأتها سنة 1626 جمعية صيادين إنڭليز قرب مصب النهر هناك. وسموها سالم Salem بمعنى أرض السلام والميعاد باللغة العبرية. اسم مستوحى من أسفار

العهد القديم. وما لبثوا أن تضايقوا فيها من شدة سوء أحوال العيش، فتحولوا إلى قرية شارلستون بجوار مدينة بوسطن التي كانت أقل قسوة منها. وعانوا هم كذلك من الحرمان والجوع والبرد والمرض، فمات العديد منهم قبل نهاية سنة على قدومهم. أما ما تبقى منهم فمن بينهم من عاد إلى الوطن الأم بصفة نهائية ومنهم من عاد إليه فقط لترحيل من تبقى فيه من عائلته.

بسبب ذلك قلّت الهجرة حتى سنة 1634 لما اشتد الخناق على الطهرانيين بأنڭلترا .حينها تعززت المستوطنة بمجيئ المزيد من خيرة رجال البلاد ونسائها، والذين كانوا عازمين على بناء وطن حر لهم بالعالم الجديد، مهما كلفهم ذلك من ثمن في سبيل حريتهم الدينية والسياسية. وفي تلك السنة كانت أنڭلترا في أوج ازدهارها ورخائها المادي، حتى بالنسبة لعموم الفئات المعوزة من المجتمع. لكن الطهرانيين كانوا في حاجة ماسة لما هو أثمن من الخبز الذي يشبع البطون. كانوا في حاجة للحرية الدينية والسياسية ولو مع الخصاصة المادية. في تقديرهم، كان بوسعهم أن يسدوا العوز المادي في أرض المهجر بكدهم وجدهم وحتى أن يصبروا عليه. لكن الحرية التي هي أثمن عندهم من الثراء المادي كانت في الوطن الأم بيد غيرهم. فجاؤوا إلى قفار المهجر من وراء البحار وعلى بعد أميال من الوطن، من أجل امتلاك حريتهم بيدهم فلا ينازعهم فيها أحد. ثم إن جل المهاجرون الجدد كانوا من الطبقات الميسورة، بحيث كانوا يمرحون في بحبوحة العيش حتى في عز الأزمات الاقتصادية. فتخلوا عنها وضحوا بها، وجاءوا إلى شظف العيش في المهجر فقط من أجل الحرية. كانوا يفضلون أن يعيشوا سادة بالمهجر ولو مع الخصاصة، على أن يعيشوا عبيدا بالوطن الأم ولو في ترف الثراء الرخاء[1]. وتلك هي سمات الشعب الحر في مقابل الشعب الوضيع المستأنس بالاستبداد. الشعب الحر لا يطيق من يستخف به ويستضعفه.فيظل يقاوم حتى ينتزع حريته، أو يفر بعيدا ما دامت أرض الله واسعة.

وهناك في موطنهم الجديد صاروا يخشون على حريتهم من عدو خارجي معروف ومن عدو خفي بالداخل . العدو الخارجي كان يتشكل من السكان الأصليين من حولهم ومن الفرنسيين والهولنديين المجاورين لهم .وهؤلاء الأعداء الخارجيين كانوا بارزين .فكان بالإمكان تحصين المستوطنات تحسبا لهجماتهم .من أجل ذلك كانوا يتوصلون من إخوانهم بالوطن الأم بما يكفي من السلاح والذخيرة للدفاع عن أنفسهم .أما العدو الداخلي فخفي ومدسوس بينهم من طرف خصوم حريتهم بالوطن الأم من أجل إذكاء الفتن فيما بينهم حتى يختلفوا وينقسموا، فيسقطون في أتون الفوضى والتسيب و يُحرمون من التمتع بحريتهم التي ضحوا بكل شيء ثمين من أجلها .فكان لا بد من أخذ ما يكفي من الحيطة والحذر لإبعاد خطرهم[2]. فماذا عن الاحتياطات الدينية والسياسية لحماية حريتهم ؟

الاحتياطات لحماية الحرية الدينية : منذ اليوم الأول، وبالرغم من الميثاق الذي يلزمهم بالخضوع للكنيسة الأسقفية الأنڭلكانية، أنشأ المهاجرون الطهرنيون الجدد أبرشياتهم وفق معتقداتهم .فاجتمعوا فيها وانتخبت كل أبرشية واعظها وفقيهها وباركوهم. ومن شدة خوفهم من مآمرات ودسائس خصومهم بأنڭلترا، دوّ ن كل واعظ بأبرشيته نص الشهادة confession de foi التي تتضمن كل الأمور التي ينبغي أن يؤمن بها الطهراني. فصودق عليها، وتقرر بإجماع ألا يلتحق بهم في أية أبرشيت من لم يشهد بما جاء فيها ويلتزم به[3]. ومن أهم ما يؤمن به الطهراني

---

[1] ASTIEص 187

[2] مثله

[3] *ABOULAYE*ج 4 ص 148

لما يؤدي تلك الشهادة هو أن الإنجيل يعد المصدر الوحيد للعقيدة المسيحية ومن دون واسطة بشرية، ويكفر بكل الكنائس الأسقفية. اتخذوا ذلك الإجراء الاحترازي حتى لا يتسرب إلى أبرشيتهم كل متآمر على مذهبهم وحريتهم، كما سبق أن حصل مع أوائل المهاجرين الطهرانيين بمستوطنة بليموث.

لكنهم أظهروا بذلك تطرفا مذهبيا ضد كل من كان من بينهم من الطهرانيين أقل حماسا للتدين وفق كل بنوذ تلك الشهادة. حتى صار الواعظ بكل أبرشية يفتش في ضمائر أعضائها ويصنفهم بين من هو منهم مؤمن حقا ومن هو أقل إيمانا من غيره، ومن ينبغي حتى طرده من الأبرشية. وكان يفعل ذلك كواعظ منتخب، أي بموافقة الأغلبية التي اختارته لتلك الوظيفة. وكل ذلك من فرط الخوف دائما من تسرب المتآمرين عليهم لحساب خصومهم الدينيين والسياسيين بالوطن الأم وبباقي المستوطنات. الأمر الذي أزعج بعض المستوطنين الطهرانيين من بينهم وأشعرهم بأنهم قد فقدوا حريتهم الدينية التي كان من شأن مذهبهم الطهراني أن يوفرها لهم. بالنسبة لهم صار الواعظ بمثابة مستبد مزعج لراحة بالهم. فما تحملوا أن يعيشوا منافقين معه كرقيب على ضمائرهم. ومنهم من ارتدوا إلى التدين بالمذهب الأنڭلكاني الذي كثيرا ما اضطهدتهم كنيسته بالوطن الأم. فخافت منهم الطائفة وهاجمتهم بإيعاز من الواعظ، واتهمتهم بالجاسوسية لصالح خصومهم، وطردت إثنان منهم في أول سفينة مغادرة للمستوطنة، لكونهم الأكثر جدالا من الباقين. وستعرف مستوطناتهم مزيدا من التطرف والتشدد ضد غيرهم[1]. فاتضح بذلك أنهم من فرط توجسهم من مكر خصومهم صاروا يشكلون طائفة منغلقة على نفسها من دون تسامح مع غيرهم. وابتعدوا عن مبدأ التسامح عند الطهرانيين نحو التزمت والتطرف.

وبسبب المزيد من الاضطهاد الديني في أنڭلترا سنة 1629 التحق بالمستوطنين الأوائل العديد من الطهرانيين الجدد. وكانوا هذه المرة أغنياء ومن عليّة القوم بأنڭلترا. كانوا من الأغلبية الطهرانية بالوطن الأم المتعطشة للحرية الدينية والحرية السياسية، والمستاءة من استفزازات الملك شارل الأول المهددة لحرياتهم المكتسبة منذ أن فرض أجدادهم على ملوك أنڭلترا الالتزام بمواد الميثاق العظيم سنة 1215. لم يصبروا كغيرهم على استفزازاته، حتى قيام جمهورية كروmويل الطهرانية (1649-1660) التي أعدمته، - أو حتى الثورة المجيدة التي انتهت بنظام ملكي دستورية سنة 1688 في عهد أخيه جاك الثاني الذي تم طرده ونفيه وتنصيب ابنته ماري وزجها الهولندي ملكين مكانه. بفضل ثرائهم وعلو مقامهم بالبلاد، كان المهاجرون الجدد من كبار المساهمين في الشركة الجديدة صاحبة الامتياز. فلم يقنعوا بما وجدوا في المستوطنة من حرية دينية لما وجدوا أن الحرية السياسية لا تزال فيها ناقصة وحتى غائبة. كان حكمها بيد الجمع العام لشركتهم ومجلس إدارتها بلندن. فتمكنوا من ترحيله إلى المستوطنة. وحصلوا على حريتهم السياسية. لكن في ماذا تجلت معالمها ؟

معالم الحرية السياسية ومؤسساتها بمستوطنات الطهرانيين : يتعلق الأمر بالمؤسسات الدينية والاجتماعية والسياسية التي أنشأها المستوطنون الطهرانيون الأوائل ببلموث ثم بمساتشوستس .لما وجدوا أنفسهم لوحدهم كإنڭليز بتلك الأراضي من وراء البحار، من دون وجود مادي للوطن الأم صاحب السيادة عليها، استمدوا كل السلطات فيها من سيادة الشعب المشكل منهم. وصار على نهجهم، بشكل أو بآخر، باقي المهاجرين الطهرانيين الذين جاؤوا من بعدهم وأنشأوا حواضر جديدة من حوله. مستوطنون طهرانيون يحكمون أنفسهم بأنفسهم.

في البدأ كانت المستوطنة عبارة عن بلدية. أول مؤسسة تشكلت فيها هي مجلسها التشريعي الذي يضم كل الساكنة، والذي تُتخذ فيه القرارات بالأغلبية البسيطة. والموظف الوحيد فيها كان هو الحاكم le gouverneur . كان المجلس ينتخبه لولاية مدتها سنة واحدة. وبما أنه كان متفرغا لمهامه العمومية فقد كان يتقاضى أجرا شهريا. وكان يختار هو من بين المستوطنين خمسة إلى سبعة مساعدين. كانوا يتقاضون تعويضات عن المهام التي يكلفهم بها. وكان عددهم يزيد بمقدار توسع البلدية وبتزايد ساكنتها وحاجياتها.

لما تعددت الحواضر بنفس المستوطنة وتباعدت عن بعضها البعض، فلم يعد بالإمكان تدبيرها بنفس النظام انطلاقا من البلدية الأولى كمركز للسلطة. فصارت كل حاضرة تشكل بلدية قائمة الذات يديرها مجلس بلدي محلي.

---

[1] *ABOULAYE* ج 4 ص 150

لكن بقي لها مجلس تشريعي موحد وحاكم واحد منتخب لولاية سنوية. ولم يعد المجلس التشريعي مشكلا من مجموع ساكنة كل البلديات. بل صارت كل بلدية تنتخب نوابا عنها ليمثلوها فيه.

المجالس البلدية كانت مشكلة من عموم سكانها. وكان كل منها حر في تدبير شؤون بلديته. محليا مجلس البلدية ينتخب لمدة سنة موظفيها selectmen ، من أجل القيام بشؤونها الداخلية. وكان عددهم يتروواح ما بين ثلاثة وتسعة. كان منهم الكاتب المكلف بتدوين كل المداولات وبسجلات الحالة المدنية. وكان منهم أمين الصندوق ومساعديه المكلفين بتحديد الضرائب ودافعيها وأخرين مكلفين باستخلاصها، ومراقب الطرقات والكلف بالفقراء ومراقب بأدوات الوزن والقياس والضابط الكلف بالأمن والمفوضين المكلفين بالمدارس. كان هؤلاء الموظفون المنتخبون كل سنة هم الساهرون على تنزيل إرادة الشعب على الأرض. ويضاف إليهم موظفان مكلفان بالسهر على تطبيق القوانين العامة الصادرة عن المجلس التشريعي بمركز المستوطنة، أو على تنفيذها بأنفسهم.

ومتى ما استجد أمر طارئ، وكان يحتاج إلى تفويض خاص من المجلس لعلاجه، يستدعيه الموظفون المعنيون ويخبرونه بما حصل ويقترحون عليه الحلول الممكنة كي يأخذوا منه تفويضا وإذنا خاصا لحله. وكان بإمكان مجموعة من المواطنين استدعاء المجلس بواسطة الموظف أو الموظفين المعنيين بمشكلهم الطارئ ولكونهم منتخبين لم يكن من فوقهم رؤساء، بل كانوا مراقبين ومحاسبين مباشرة من طرف لجنة من المواطنين بالنيابة عن المجلس البلدي المشكل من كل أفراد الساكنة. وما كانت تلك اللجنة لتأخذ مكان المجلس وإنما تنوب عنه فقط في الأمور المحددة سلفا، فكان من حق كل فرد من عموم المواطنين المشكلين للمجلس حضور جلساتها ومداولاتها ومراقبة أدائها. وبما أن الموظف منتخب من طرف المجلس البلدي فما كان من فوقه من رئيس سوى المجلس نفسه يراقبه ويحاسبه. وفي حال حصل نزاع بين الموظف المنتخب والمجلس الذي انتخبه، كانا يحتكمان إلى القضاء. ولما كبُرت البلديات citys وصارت مدنا وحواضر towns تشكلت مجالسها المحلية من نواب منتخبين[1].

وكان المجلس البلدي هو الذي يشيد المرافق العمومية مثل المدارس، ويعتني بها ويعين موظفيها ويؤدي أجورهم. وكان هو الذي يصمم أزقتها وشوارعها وساحاتها، وينظم مبانيها ويحدد الضرائب الكافية لتغطية نفقاتها، ويحدد مصادرها وعلى أي أساس وبأي مقدار، ثم يكلف من يستخلصها. وكان يحدد الغرامات التي تطال المخالفين للقانون ويكلف من يستخلصها منهم. بذلك صارت كل بلدية بمثابة جمهورية، كامل السيادة فيها لشعبها.

بمجموع بلدياتها صارت المستوطنة شبه دولة. كانت بالمركز تحدد المبادئ والبلديات تلتزم بها. فكان كل مجلس بلدي ملزما بتنفيذ قرارات كل من المجلس التشريعي وقرارات الحاكم بالمركز. وكانت قراراتهما تتعلق بالشؤون المشتركة بين مختلف البلديات، مثل الطرق والقناطر والتعليم والموانئ والمنشآت المائية وتنظيم التجارة الخارجية وأمور الدفاع وغيرها. مع العلم أنه كان لكل بلدية نواب منتخبين يمثلونها بالمجلس التشريعي، وأن حاكم المستوطنة منتخب من نفس المجلس المنتخب. ولما يقرر المجلس التشريعي مثلا، تشييد طريق مشتركة بين بعض البلديات، فكل بلدية معنية بها كانت ملزمة بتمويل وبناء الجزء الذي يليها. ولما يفرض المجلس التشريعي ضرائب لتغطية نفقات أمور مشتركة ما، فالبلدية هي التي تتكلف بجباية نصيبها من تلك الضرائب. وكما تقدم كان بكل بلدية موظفان منتخبان يسهران على تطبيق وتنفيذ قوانين وقرارات المجلس التشريعي وحاكم المستوطنة.

في نظم الحكم التقليدية كانت السيادة بالمركز. ومنه كان يتم تفوض بعضا من السلط والصلاحيات إلى البلديات بالأسفل. أما هنا بمستوطنات الطهرانيين فالسيادة كانت للشعب بالبلديات. كان شعب كل بلدية يملك صلاحية تدبير كل شؤونه المحلية في استقلال تام عن باقي البلديات. وكان يفوض للمجلس التشريعي المنتخب ولحاكم المستوطنة تدبير المشترك بين مجموع البلديات. هذا فيما يخص السلطتين التشريعية بمجمل المستوطنة والتنفيذية على صعيد كل بلدية. فماذا عن السلطة القضائية ؟

---

[1] - Astié صص 179-237

في البدء، لما كانت المستوطنة تتشكل من بلدية واحدة وصغيرة، كانت السلطات الثلاث بيد مجلسها البلدي مع حاكمها ومساعديه. ولما كبرت وتعددت، وتعددت معها القضايا تم إحداث محاكم مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية بكل مقاطعة comté . والمقاطعة تتشكل من عدة بلديات. وكانت الهيئة القضائية بكل محكمة مكونة من قاضي متمكن، ومن أربعة مساعدين يختارهم من لائحة المرشحين من طرف ساكنة سائر بلديات المقاطعة. وتنعقد جلسات المحكمة مرة كل ثلاثة أشهر للنظر في القضايا المهمة. واحتفظت كل بلدية بصلاحياتها القضائية السابقة بالنسبة للقضايا الصغرى والمستعجلة لتسريع النظر فيها وللتخفيف من تكاليفها على المتقاضين. فكانت هناك مؤسسات قضائية من ثلاث مستويات، أولها في الأسفل محكمة البلدية. تليها محكمة المقاطعة. وشكل المجلس التشريعي من فوقهما محكمة الاستئناف والملاذ الأخير مع الحق في العفو.

وصونا للحرية، كان يتم كل ذلك في استقلال تام عن السلطة القضائية بالوطن الأم. بل كان مجرد التهديد بالاستنجاد بها يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون. وذلك بالنظر لما كان فيه من استهتار باستقلال وحرية المستوطنة. زد على ذلك تواجد هيئة المحلفين حتى في القضايا المدنية في بعض مستوطنات الطهرانيين بالشمال[1]. ولم تعرف محاكمهم نيابة المحامين عن المتقاضين لمدة طويلة .ظل الترافع فيها من حق المتقاضين أنفسهم أو من ينوب عنهم من الأصدقاء.

أما بخصوص القانون المعتمد في صدور الأحكام فقد تم الاعتماد مدة بضع سنين على أحكام أسفار العهد القديم من الثوراة والعرف وعلى السلطة التقديرية للقضاة. فانزعج من ذلك المستوطنون وطالبوا بسن قوانين تضبط الأحكام وتؤمن المتقاضين من الأحكام المزاجية. فقيل لهم بأنه من المستحسن الانتظار حتى يتجمع ما يكفي من القضايا المعروضة على المحاكم للنظر في طبيعتها وخصوصياتها بالمستوطنات فيتم سن القوانين الملائمة لها. وذلك بدلا من سن قوانين مسبقا بالنسبة لنمط عيش جديد لا تعرف طبيعته وخصائصه. وعلى هذا الأساس تم أخيرا تدوين قانون خاص في مدونة مصادق عليها من طرف المجلس التشريعي. مدونة مستوحاة من مبادئ الفقه jurisprudence أي من مجموع الأحكام الصادرة سابقا بالمستوطنة والموافقة لظروف العيش فيها، ومن دون النظر هذه المرة في أحكام الكتاب المقدس ولا في مدونة قوانين الوطن الأم. وأول مبدأ اعتمد في مدونة قوانين المستوطنة هو أنه لا عقوبة جنائية أو جنحية ولا حكم في القضايا المدنية من دون نص مصادق عليه من طرف المجلس التشريعي منشور بجريدته الرسمية. بذلك استقل قضاء المستوطنات عن قوانين الوطن الأم. وقد جمع أستيي مجمل تلك الأحكام في بضع صفحات من كتابه، وليس من موضوعنا عرضها هنا[2] . فقط يجدر بنا التنويه هنا إلى أن إعداد مدونة قوانين المستوطنة تطلب ثلاث سنوات من النقاش. كان الهمّ الأكبر فيها هو ألا يشكل الهاجس الأمني ذريعة للتضييق على الحريات.

وكان يُتوقع بالوطن الأم من شعب صاحب السيادة بالمستوطنات الطهرانية أن يسقط في الفوضى. لكن ذلك صحيح فقط بالنسبة للشعب الوضيع. الشعب الذي لا يكون ناضجا بما يكفي كي يعيش في ظل الحرية. والطهرانيون شكلوا دائما وحيث ما وجدوا شعوبا ناضجة. لماذا ؟ كان مذهبهم الديني مصدر نضجهم. كان دستورهم هو الإنجيل. بذلك لم يكن لهم من ملك من فوقهم سوى الرب. وطنهم هومملكة الرب. والرب، وفق قراءتهم للإنجيل، هو الإله الذي لا ينبغي أن يُعصى له أمر. يأمرهم وينهاهم فيمتثلون ويلتزمون. فما كانوا في حاجة لمن يستبد بهم بسياطه وزبانيته من فوق رقابهم حتى ينتظموا ويأتمنوا على حرماتهم. بقوة إيمانهم كان كل منهم شرطيا على نفسه بنفسه. والمخالف المستهتر بقيمهم كان يعاقب بالنبذ الجماعي فيتعظ ويرتدع. وذلك لأن كل بلدية كانت من ورائها أبرشية طهرانية تراقب وتحاسب. وكان تعليم الصغار إجباري وعلى نفقة البلدية، حتى لا يعذر أحد بجهله للقانون وللأعراف بدعوى الأمية. ومما جاء في ديباجة القانون الملزم للآباء بتعليم أطفالهم والملزم للبلديات بإحداث مدارس عمومية على نفقتها، ما يلي : "بما أن الشيطان هو العدو الأكبر للبشرية وبما أنه يسعى دائما لمنع الناس من

[1] Astié صص 237-250
[2] مثله ص 251

الاطلاع على الكتاب المقدس، وبما أنه لا يصح تدفن العلوم في القبور مع الآباء، وبما أن تعليم الأطفال يوجد في مقدمة اهتمام الأبرشية والدولة، نأمر ب ...."[1]

بمثل ذلك وغيره، شكل الطهرانيون شعوبا ناضجة تستحق أن تمتلك كامل السيادة على أوطانها، فتحكم نفسها بنفسها مباشرة على الصعيد المحلي وبصفة غير مباشرة على الصعيد الوطني عبر ممثليها المنتخبين. شعوب الطهرانيين بمستوطناتها كانت حرة وسيدة libres et souveraines . في حين كانت غيرها من الشعوب في الغالب وضيعة. كانت شعوبا مستأنسة بالخضوع المهين والمذل لمن يستبد بها، فتقدسه ولا تعصى له أمر. ولا تسكين وتنتظم إلا في ظل الاستبداد.

كانت لكل بلدية بالمستوطنة أبرشيتها الطهرانية المستقلة عن أبرشيات باقي البلديات بالمستوطنة وبغيرها. لكنوبخلاف البلديات، ليس لمجموع الأبرشيات هيئة مركزية من فوقها. التنظيم السياسي هرمي ينطلق من البلديات بالأسفل إلى المجلس التشريعي بالمركز في الأعلى. وقد أملته الضرورة. أما الأبرشيات بنفس المستوطنة وبغيرها فقد كانت مستقلة كليا عن بعضها البعض. السيادة في كل منها لشعب البلدية من دون غيره، ومن دون تفويض لأية هيئة دينية مشتركة بالمركز .وذلك خشية تشكل كنيسة أسقفية كالكنيسة الكاثوليكية، فتختطف الدين من الشعب وتملي عليه ما ليس من الإنجيل في شيء لإذلاله واستعباده واستغلاله[2]، لكن في ظل نظام حكم طائفي .فما معنى ذلك ؟

نظام حكم طائفي : بإيعاز من المستوطنين الطهرانيين الجدد كمساهمين في الشركة، وبموافقة غالبية أعضاء جمعها العام قرر رئيسها ترحيل مقرها مع الميثاق إلى المستوطنة بأميركا .بذلك تمكن المستوطنون المساهمون فيها تدبير شؤونهم المحلية عبر انعقاد جمعها العام بمعية مجلسها الإداري بعين المكان[3]. وقد كان في ذلك مخالفة للميثاق الملكي الذي هُ رّ ب إلى العالم الجديد. لكن الملك شارل الأول كان في محنة كبيرة مع خصومه بالداخل، فما انتبه إلى ذلك حتى يعترض عليه. فصار حكم المستوطنة محليا بيد المستوطنين المساهمين في الشركة صاحبة الامتياز من دون باقي المساهمين الباقين بلندن. بل حصل ذلك بتواطؤ معهم لأنهم كانوا كلهم طهرانيين[4].

لكن، وكما تقدم، بدلا من أن تصبح دائرة الحرية بتلك المستوطنة تتسع لتضم كل مهاجر مقيم، بغض النظر عن معتقداته كما كان عليه الحال بمستوطنة الآباء الحجاج الطهرانيين بپليموث، ضاقت وصارت حرية طائفية. وذلك بقدر ما ضاق فيها تعريف من هو الطهراني، لما اقتصر على من تم قبوله بالأبرشية المحلية من طرف واعظها وظل عضوا فيها برضاه. هكذا صدر سنة 1631 عن الجمع العام للشركة قانون يمنع كل من لا ينتمي لأبرشية من الأبرشيات المحلية من المشاركة في الحكومة ومن ولوج الوظيفة العمومية وحتى من العضوية بهيئة المحلفين.

بذلك صار نظام حكمها لاهوتيا une théocratie وليس مدنيا. نظام يحكمه الرب بواسطة عباده الطاهرين كما كانوا يعتقدون[5]. وبتشدد الطائفة كان أعضاء كل أبرشية يختارون رئيس أبرشيتهم من بين الأكثر تشددا. وحتى يظل كل منهم عضوا فيها صار من مصلحته أن يظهر أمام الواعظ بمظهر الملتزمتين وحتى المتطرفين ولو نفاقا. وهكذا من لم يقبل بعقيدة أية أبرشية محلية، كما حددها واعظها، ومن لم يرضى عليه نفس الواعظ، يصبح خارج الطائفة الطهرانية بالمستوطنة. وكان يُحرم فيها من حق المواطنة، فلا يصوت ولا يترشح للوظائف العمومية. لا يطرد منها ولكنه يعيش فيها بوصفه مجرد مقيم، وكأنه يعيش ببلد أجنبي. هكذا صار بالنسبة لباقي المستوطنين من الطهرانيين ومن غيرهم، لا فرق عندهم بين أبرشيات المستوطنة من جهة وكل من الكنيستين الكاثوليكية

---

1 مثله ص 262

2 Astié ص 234

3 مثله ص 178

4 *ABOULAYE* ج4 ص 152

5 مثله، ص 153

والأنكْلكانية الأسقفيتين من جهة ثانية. السلطة الروحية بكل أبرشية صارت بيد واعظها بتفويض حر من الطائفة، بينما هي بيد البابا عند الكثوليك وبيد ملك أنكْلترا عند الأنكْلكان.

لكن الطهرانيين بمساتشوستس ظلوا متشبثين بالحرية السياسية فيما بينهم بالرغم من نظام حكمهم الطائفي. فتم انتخاب الحاكم ومساعديه بالاقتراع العام من طرف كل المساهمين في الشركة، والذين كانوا كلهم من نفس الطائفة. ولما توزع المستوطنون بعيدا عن المركز لم يعد بإمكان كل المساهمين في الشركة حضور الجمع العام .فصاروا منذ سنة 1634 ينتخبون من بينهم من ينوبون عنهم فيه .لكن أولئك النواب ما لبثوا أن تحولوا إلى نواب برلمانيين يمتلكون السلطة التشريعية بالمستوطنة بمعية حاكم المستوطنة ومساعديه الممثلين لكبار المساهمين في الشركة. وقرروا وجوب انعقاد برلمانهم أربع مرات في السنة باستدعائه من طرف الحاكم، ولا يحله إلا بموافقة أغلبية أعضائه. كما قرروا ألا يُسن أي قانون ولا يتم تعيين أي موظف ولا تُفرض أية ضريبة إلا بموافقة برلمان المستوطنة. وللبرلمان وحده حق التصرف في الممتلكات العمومية. وبذلك يقول الأستاذ لابولاي قد تحول عمليا ميثاق الشركة التجارية صاحبة الامتياز إلى ميثاق جمهورية[1].

وفي سنة 1639 وُ جد من بين النواب من اقترح تقلد منصب الحاكم مدى الحياة، بصفته الأب الروحي للمستوطنة. استفز ذلك الاقتراح باقي النواب، فصوتوا في الحال على قانون يمنع البقاء في أية ولاية وأية وظيفة أكثر من سنة واحدة. قانون يحول دون أن يُحوّ ل الحاكم أو الموظف المنتخب السلطة التي منحها له الشعب إلى حبل يشنق به حريته. فاستبدلوا للتو الحاكم بانتخاب غيره. وصاروا في ذلك على نهج الجمهورية الرومانية العتيقة، حيث كانت مدة كل ولاية سنة واحدة[2].

ولم يكن تمسكهم بالمساواة في الحقوق أقل من عشقهم للحرية. لما إثنان من اللوردات بأنكْلترا وصديقان للطهرانيين، كانت لهم امتيازات ملكية على جزء من إنكْلنرا الجديدة بأمريكا الشمالية فكروا في الانتقال إليها بكل ثروتهم، وطلبوا من برلمان مستوطنة مساتشوستس الانضمام إلى مستوطنتهم بشرط أن يصبحوا فيها لوردات دائمين وبالتوريث. فكان المستوطنون على استعداد لاستقبال مستوطنين جدد من طينتهم بامتيازات مدى الحياة، لكن من دون توريث. وعلى أساس ذلك المبدأ استبعدوا كل امتياز دائم بالتوريث، وأبقوا على المساواة باسم الدين[3]. وباسم الدين دائما كانوا شديدي الحرص على الحفاظ على النظام العام وعلى الالتزام بالقانون وعلى طاعة المكلفين بتطبيقه[4].

وكان برلمان المستوطنة يتشكل من غرفة واحدة. وكان فيه صوت لكل من النواب عن عموم المستوطنين وصوت واحد لكل من أعضاء المجلس الإداري الممثلين لكبار المساهمين. لكن هؤلاء احتجوا وطالبوا بحق النقد أو الڤيتو بالنظر لثقل نصيب موكليهم في رأس مال الشركة. لكن قوبل مطلبهم بالرفض. فقيل حينها للنواب وبسخرية، إذا كان الشعب هو الذي يحكم فمن يكون المحكوم. وبعد نقاش طويل، تم في الأخير سنة 1664 تقسيم برلمان المستوطنة إلى غرفتين. وذلك على غرار برلمان أنكْلترا. صار فيها غرفة للنواب عن عموم المستوطنين، مثل مجلس العموم بالوطن الأم، وغرفة ثانية لأعضاء المجلس . الإداري عن كبار المساهمين، مثل مجلس اللوردات. وبقي الحال كذلك إلى حين إلغاء الميثاق سنة 1684.

فصارت المستوطنة بذلك وكأنها دولة مستقلة للطهرانيين بدلا من أن تظل امتيازا للاستغلال بموجب ميثاق ملكي لشركة مساتشوستس التجارية. هكذا جاءت واستقرت الحرية السياسية بأمريكا الشمالية مع أوائل المستوطنين

[1] *ABOULAYE* السالف الذكر، ج 4 ص 155
[2] مثله ص 159
[3] مثله
[4] مثله ص 160

الإنكْليز من الطهرانيين. جاءت معهم في طي معتقداتهم الدينية المتناقضة مع معتقدات مذهب كل من الكاثوليك والأنكْلكان. وخاب ظن كل من شكك حينها في دوام انتخاباتها الديمقراطية[1].

لكن الملك شارل الأول صار يتوجس خيفة من تنامي هجرة الطهرانيين الذين كان يوحدهم المعتقد وعشقهم للحرية الدينية والسياسية. عشق بلغ عندهم إلى حد التطرف. فبادر بالهجوم على ميثاق استيطانهم بمساتشوستس، ورفع دعوى أمام القضاء لانتزاعه منهم وإلغائه .في المقابل، تلك الحفنة من الرجال القوية بتشددها والواعية بالمسافة البحرية الشاسعة التي تفصل بينها وبينه، تجرأت وردت على مزاعمه بلهجة كان فيها حتى التهديد. ومما جاء فيه قولها : "في إلغاء الميثاق تنكّ ر للوفاء بالعهد، المليء بالمآسي لنا ولجيراننا. بإحباطه لروح المبادرة عندنا سيقوّ ي مستقبلا من مستوطنات الفرنسيين والهولنديين. وفي حال انتزاعه منا سيرى المستوطنون في ذلك أن جلالته قد تخلى عن رعاياه وأنهم صاروا حينها متحررين من أي وفاء وأية طاعة له. وسيضطرون للانضواء تحت حماية غيره من أجل سلامتهم وبقائهم مجتمعين. الأمر الذي من شأنه أن يشكل سابقة خطيرة بالنسبة لباقي المستوطنات، ومثلا محفوفا بالمخاطر بالنسبة لنا نحن الذين سنكون بذلك قد تسببنا في استياء جلالته"[2].

ثم جاء عهد جمهورية كرومويل الطهرانية الذي أطاح بشارل الأول وأعدمه. فاطمأنت بذلك مستوطنة مساتشوستس على مستقبلها. وجاءتها تشجيعات من البرلمان لاكتساب المزيد من الامتيازات.لكن من شدة خوفها على استقلالها فضلت بحكمة رجالها البقاء في الظل. وكتب أحدهم يقول :"من بعد أكبر قدر من الحرية الذي تركه الملك للبرلمان، جاءنا من بين أصدقائنا من يعرضون علينا التوسط لنا عند أعضائه من أجل التماس المزيد من الامتيازات. لكن من بعد التفكير تخلينا عن عرضهم مخافة وقوعنا تحت حمايته وخضوعنا لكل قوانينه أو على الأقل لتلك التي سيحلو له فرضها علينا. الأمر الذي من شأنه أن يصيبنا بأكبر الأضرار"[3]. وقد كان ذلك الموقف رشيدا. السعي لإخضاع كل المستوطنات للبرلمان البريطاني لاحقا هو الذي كان سببا في حرب الاستقلال.

ولم يكن المستوطنون أقل غيرة على استقلالهم الديني. ألم يصفوا أنفسهم بالمستقلين دينيا ؟ لما جاءتهم من أنكْلترا رسائل تدعوهم لإرسال من ينوب عنهم في الجمع العام البرتستنتي synode de Westminster ، أعرضوا عن ذلك بنفس الحكمة، ولم يفعلوا. بل كانوا يشعرون بالاستقلال عن الوطن الأم لدرجة أنهم سكّ وا سنة 1652 نقودا ببوسطن باسم الإقليم. وسك النقود من صلاحيات صاحب السيادة[4].

لكن عنصريتهم الطائفية كادت أن تفسد عليهم استقلالهم. المستوطنون من غير الطهرانيين اشتكوا لبرلمان جمهورية كرومويل من حرمانهم من حقهم في الترشح للهيئات السياسية بالمستوطنة. قد تم إقصاؤهم بسبب عقائدهم المختلفة. فاعترض ممثل المستوطنة بلندن على قبول النظر في الشكاوى بقوله أنه إذا ما صار البرلمان بأنكْلترا يفرض على المستوطنين قوانينه هم الذين ليس لهم ممثلين في مجلس العموم والذين ليس بإمكانهم الاعتراض فيه على قراراته بسبب بعد المسافة، فسيفقدون حريتهم وحقوقهم بوصفهم مواطنين إنكْليز. وبعثوا برسالة إلى البرلمان يقولون فيها :

"الخبر الذي جاءنا من أنكْلترا مضر بحرياتنا التي حصلنا عليها بموجب ميثاقنا وبفضل ازدهارنا في هذه الديار البعيدة. قد تتبدل الأزمنة لأن كل شيء في هذه الدنيا مؤقت. سيجيء أمراء آخرون وستأتي برلمانات أخرى. فلا تعطوا للأجيال اللاحقة فرصة التشكي منكم بقولها أن أنكْلترا قد أرسلت آباءها ممتعين بحريات سعيدة سنين عديدة، محمية من عداء الهيئة الأسقفية ومن غيرها من الخصوم الأقوياء، ثم افتقدوا حرياتهم في الوقت الذي استرجعت فيه أنكْلترا حريتها. لقد تخطينا مخاطر البحر، فهل يصح أن نهلك في الميناء ؟ لن نقبل بالخضوع لسلطتكم. فنحن مقتنعون بأن ذلك متعارض مع الحرية والحقوق التي يضمنها لنا الميثاق. ومن شأنه أن ينسف نظام

---

[1] مثله ص 156

[2] LABOULAYE ج 1 ص 199

[3] مثله ص 200

[4] مثله ص 202

حكمنا. هذه الاعتبارات ليست بجديدة بالنسبة على البرلمان. سجلاته تشهد على الحكمة والاتزان الذي اتصف بهما آباؤنا بهذا المجلس العظيم. ففقط في زمن الظلمات الذي كان يُعترف فيه بالسلطة العليا لأساقفة روما كنا نشهد برلماناتنا تدافع عن الشكاوى المرفوعة لروما في كل القضايا الكنسية.

من شأن حكمة هذا البرلمان العظيم بأنكْلترا أن تمكنه من دون شك من سن قواعد لتدبير ولتقنين القضايا التي ليس بمقدور مزارعين أن يتكفلوا بها كما يتكفلون بشؤونهم الفلاحية. بالنظر للمسافة التي بين أنكْلترا وهذه البلاد لا يمكن لآرائكم واقتراحاتكم أن تكون بما يكفي محسوبة الآثار والعواقب حتى تصلح لتطبيقها بالشكل اللائق علينا. فلن تكون مفيدة لنا ولن تكون علامة على حكمة وحسن تقديركم. وفي مقابل ذلك، إذا منا أخطأنا في استعمال منا بأيدينا من سلطات فلن تتحمل وزرها الدولة بأنكْلترا. فاستمروا في دعم تلك المستوطنات الناشئة. مكنوننا من سعادتنا ومن حمد ربنا في ظل حكمكم. أكدوا على حقنا في الحرية، وعارضوا خصومنا الذين يشوشون على أمننا بدعوى ظلمنا لهم .تفضلكم بدعمنا سنيجعلنا ممتنين لكنم نحن وخلفنا من بعدنا"[1].

ووجدوا حينها المسمى هنري ڤان *Henri Vane* كي يدافع عنهم ببرلمان جمهورية كروموِيل الطهراني. هو أحد المستوطنين الذين سبق أن طردتهم نفس المستوطنة بسبب تمرده على تزمتها وجعلها للحرية الدينية حكرا على الطهرانيين من أبرشياتها من دون غيرهم. والبرلمان الطهراني الذي وجد في نظام حكم المستوطنة نموذجا يُحتذى به رفض سماع دعوة المشتكين من تزمتها الذي حرمهم من حريتهم السياسية[2]. مع عودة الملكية صار التعامل مختلفا مع تلك المستوطنات المتمردة والمليئة بالطهرانيين الشرسين والمتغطرسين الذين أعدم إخوانهم بالوطن الأم الملك شارل الأول وأسسوا الجمهورية. رُفضت ادعاءات استقلالها من طرف المحاكم ومن البرلمان الذي نمت سلطته وتعاظم طموحه. وأعلنت محكمة وستمنستر بلندن أنه وفقًا للدستور والقانون العام، كل المستوطنات خاضعة للبرلمان ولقوانينه. وعلى أساس ذلك الحكم فرض البرلمان قانون الملاحة السالف الذكر[3] على كل المستوطنات. قانون الملاحة الذي أصاب أنشطتها الاقتصادية في مقتل. لكنه كان أقل ضررا على مستوطنات الطهرانيين. لماذا ؟ وبطبيعتهم المتمردة ضد كل أشكال الاستبداد، وبنفس الجرأة التي واجهوا بها الملك شارل الأول واجهوا بها قرار المحكمة بلندن الذي جعل مستوطنتهم خاضعة لقوانين البرلمان الإنكْليزي. فقالوا في ردهم الرافض لذلك الحكم :

"الحريات التي تمتلكها المستوطنة من الرب ومن الميثاق تضمن لها الحق في ما يلي:

- ✓ تعيين حاكمها ونائبه بنفسها،
- ✓ انتخاب المستوطنين لممثليهم فيها.
- ✓ تحديدها لمن يكون مواطنا بها وبالشروط التي تعجبها.
- ✓ إحداثها لجميع أنواع المناصب الحكومية الكبرى والصغرى .وتحديد سلطاتهم ورتبتهم.
- ✓ ممارستها لكل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية من خلال قضاتها ونوابها منتخبين سنويا
- ✓ الدفاع عن نفسها بقوة السلاح ضد كل عدوان
- ✓ رفضها لأي تدبير أمر به البرلمان الإنكْليزي أو الملك، باعتباره من التعدي على حقوقها، متى ما كان من شأنه أن يضر بالمستوطنة، أو كان متنافيا مع أي قانون صادر عن مجلسها التشريعي"[4].

وفي الوقت نفسه كان في ذلك الرد رفض قوي للخضوع لقانون الملاحة الذي أكده البرلمان وتضررت منه كل المستوطنات .وفي سنة 4221 أرسل الملك شارل الثاني كتيبة عسكرية ضد المستوطنات الهولندية مع وأرفقها بأربعة مفوضين للتحقق من التزام المستوطنات الطهرانية بقوانين البرلمان، مع كلمل الصلاحيات لاتخاذ ما يلزم من

[1] *LABOULAYE* ج1 ص 202
[2] مثله ص 203
[3] قانون يمنع التجارة مع بريطانيا بواسطة سفن غير إنكْليزية، الذي فصلنا في المادة السابقة فحواه ومساوئه ومضاره بالنسبة للمستوطنات.
[4] *LABOULAYE* ج1 ص 205. والترجمة مع التصرف في الشكل والحفاظ على المضمون.

التدابير في حق المستوطنات المخالفة .فزعت من ذلك بالخصوص مسوطنة مساتشوستس فبعثت للملك بالرسالة التالية:

"جلالة الملك المهيب،

حصل المستوطنون الأوائل على ترخيص يمنحهم سلطة كاملة ومطلقة لحكم أهل هذا المكان من ق بل رجال يتم اختيارهم من بينهم، ووفقًا للقوانين التي يتعين عليهم إنشاؤها.

والهبة الملكية تحت الختم العظيم هي أعظم ضمان للأمن في الشؤون الإنسانية. وبتشجيع من هذا الميثاق الملكي وتحت حمايته، هاجر الناس مع النساء والأطفال عبر المحيط على نفقتهم الخاصة. واشتروا أرض السكان الأصليين، وزرعوها بعرق جبينهم، وتحدوا المخاطر وتحملوا النفقات والصعاب التي لا حصر لها.

ثم تمتعوا في مقابل ذلك مدة ثلاثين عامًا بامتياز الحكم الذاتي، كحق ثابت في نظر الله والرجل. وأن نكون محكومين من قبل إداريين من اختيارنا ، ووفق قوانيننا الخاصة ، فذلك هو الامتياز الأساسي لميثاقنا.

لجنة تحت الختم العظيم ، تمنح أربعة أشخاص)أحدهم عدونا المعلن(القدرة على تلقي جميع الشكاوى والطعون ثم تبث فيها بحسب تقديرها، من شأنها أن تجعلنا خاضعين للسلطة التعسفية على يد غرباء، وأن تودي بنا في نهاية المطاف إلى التمرد الكامل.

إذا كان الهدف من ذلك هو إرضاء بعض الناس بالحصول على معاشات ومداخيل، فسيصابون بخيبة أمل بسبب الفقر في البلاد. تجميع كل العائدات السنوية للدولة، ومضاعفتها وحتى تثليثها، لن يكفي أجرا لإرضاء واحد من هؤلاء السادة. ليس بإمكان الأهالي هنا تقديم شيء من هذا القبيل. وسيكون من الصعب العثور في هذا البلد على آخرين يمكنهم تحمل مثل تل الأعباء الكبيرة، لأنها أرض لا يمكن للمرء أن يعيش إلا من خلال العمل الجاد مع الاقتصاد الكبير في الاستهلاك. ويعلم الرب أن أكبر طموحنا هو أن نعيش حياة هادئة في هذا الركن من العالم. لم نأت إلى القفار للبحث عن الثروة. وإذا ما جاء أحد بهذا الهدف، فسوف يشعر بخيبة أمل.

سنبقى في خطنا هذا. وبعيد عن قلوبنا تجاهل خضوعنا بالحق لجلالة الملك، وفق ميثاقنا. سنفعل طوعا كل ما في وسعنا لنيل فضلكم علينا روضاكم عنا. لكن من المؤسف جدا ألا يُطلب منا كشهادة على ولائنا لكم سوى التضحية بحرياتنا، التي هي أعز عندنا من الحياة. من أجل الحصول عليها، خاطرنا عن طواعية بأعمارنا أكثر من مرة، ومررنا من أمام الموت أكثر من ألف مرة.

عندما جلس أيوب كملك بين شعبه، تميز بكونه أبا للفقراء. شعب فقير ومحروم من كل مساعدة خارجية، وبدون ثروة ولا قوة، ها هو يصرخ الآن مستعطفا الملك سيده، ليقول له : أكرمنا جلالتك بالنظر في قضيتنا وحافظ لنا على حقوقنا. وسيكون له بذلك مستقبلا، شرف دائم."[1].

فطردت لجنة الملك من كل مستوطنة ورجعت إلى أنكْلترا خاوية الوفاض .تجاهل شارل الثاني تلك المهانة ونسي المستوطنة المتمردة .لكن لم يكن ذلك موقف رجال المال والأعمال بلندن .غضبوا من رد المستوطنة ورفعوا دعوة لإبطال وإلغاء ميثاق استيطانها. ولم ينفعها مع الملك تنازلها عم مستوطنة المين وحتى القبول بقانون الملاحة ليس كقانون صادر عن برلمان إنكْلترا وإنما قانون مصادق عليه من طرف مجلسها هي. بإيعاز من خصومها كان شارل الثاني يريد منها الاستلام التام والمطلق. لكنها رفضت لكون الاستسلام كان في تقديرها جريمة في حق الحرية. ووجد من يقولون فيها : "امتيازات أنكْلترا الجديدة هي جزء من ميراث آبائنا. هل سنتخلى عنها ؟ وقيل لنا بأن عنادنا يعرضنا لمعاناة كبيرة. فبدلا من المعاناة من ارتكاب الخطيئة، نفضل أن نضع ثقتنا في رب آبائنا أكثر من وضعها الأمراء. وإذا ما عانينا بسبب رفض إرادة الرجال ضد إرادة الله، فسنكون قد عانينا من أجل قضية عادلة،

---

[1] *ABOULAYE*، ج 1 ص 206

وسنحسب من الشهداء عند الجيل القادم ويوم العرض". وفي سجلات المستوطنة كتب أعضاء مجلسها المنتخبون : "النواب لا يوافقون، لكنهم يلتزمون بقراراتهم السابقة"[1].

ومع ذلك، كان من الضروري الخضوع لحكم قضائي بلندن. فألغي الميثاق سنة 1684. ومن حينها لم يعد هناك حاجز بين شعب مستوطنة ماساشوست والإرادة المطلقة للمحكمة الإنكّليزية. لم تعد هناك حرمة للدين، ولا أمن على حرية التجارة ، ولا ضمان حتى لحرمة الممتلكات. مع الملك جاك الثاني تفاقم الوضع في المستوطنة. منذ سنة 1686 تم تسليم حكمها إلى لجنة ذات سلطة مطلقة. فأطاحت بما تبقى فيها من الحرية. تم فيها إلغاء التمثيل الشعبي. وأدخلت إليها الكنيسة الأنكّلكانية. وفرضت فيها ضرائب تعسفية. ففقد المزارعون امتيازاتهم كمستوطنين وحتى حقوقهم كمواطنين إنجليز. ذلك لما طالب أحد المتهمين بالحق في الاعتقال الاحتياطي حتى لا يبقى سجينا من دون عرضه على المحكمة. ولما مثل أم القاضي احتج على ذلك. فقال له: "هل تتخيل أن القوانين الإنجليزية ستتبعك في نهاية العالم؟". وقال أحد المفوضين لمزارعين يطالبون بحقوقهم. "ليس لديكم أي امتياز، اللهم عدم بيعكم كعبيد". فقال الأستاذ لابولاي أن ذلك هو ما جنته المستوطنات بأمريكا من عودة الملكية من بعد سقوط جمهورية كرومويل[2].

لا يمكن لبلد اعتاد على ثلاثين عامًا من الاستقلال أن يقبل بمثل هذا الموقف .ولا شك أن تمردا على وشك أن يندلع، عندما وصلت فجأة إلى المستعمرة أخبار الثورة المجيدة سنة 1688. فنهضت أنكّلترا الجديدة في كل مكان وطالبت باسترجاع ميثاقها مرة أخرى. الملك كّيوم على ذلك المطلب لكن المستوطنون لم تستردوا حريتهم. فبدلاً من استبداد ملوك آل ستيوارت اصطدموا هذه المرة بسيادة البرلمان الإنكّليزي حيث كانت تسيطر الطبقة الأرستقراطية من رجال المال والأعمال. منذ ذلك الحين اندلع الصراع بين أمريكا والبرلمان بالوطن الأم الذي لعبت فيه أنكّلترا الجديدة الدور الرئيسي، والذي قاد في خلال أقل من قرن من الزمان، بمساعدة فرنسا، إلى استقلال المستوطنات الإنكّليزية عن الوطن الأم سنة 1776، وإلى نشأة الولايات المتحدة سنة[3].

هذا فيما يخص نصيب بمستوطنة ماساشوست في قصة الحرية بالولايات المتحدة. وهي المستوطنة التي تولدت عن تشدد وتزمت مستوطنيها مستوطنة رود آيلند. فماذا عن نشأة هذه المستوطنة المتمردة على تزمت وتطرف الطهرانيين بماساشوست ؟ وماذا عن نظام حكمها القائم على أساس حرية الضمير ؟

مستوطنة رود آيلند (1636)

كان المستوطنون الطهرانيون الأبرشيون بخليج ماساسوشست يجدون في تزمتهم وانغلاقهم الديني ملجأ لحماية عقيدتهم وحريتهم السياسية بمستوطنتهم .كانوا يخشون عليها من تسرب الاستبداد الذي تتيحه وتيسره بل وتفرضه في تقديرهم الكنائس الأسقفية على الشعوب. فما كانوا يرون في غيرهم بالمستوطنة مجرد مخالف لعقيدتهم ينبغي التسامح معه، بل كان فيه عندهم شبهة جاسوس ومتآمر مندس يهدد حريتهم بمستوطنتهم. فصارت الجمعية العامة تتدخل في نشأة كل أبرشية جديدة لترى هل هي متوافقة مع العقيدة الطهرانية. وقد كان في ذلك خطر على المبدأ الطهراني نفسه الذي يعتمد على استقلالية الأبرشيات حتى عن بعضها البعض ولا يقبل أي وصاية عليها من خارجها دينية أو مدنية كانت، خشية تشكل هيئة أسقفية من فوقها.

فكان في قبول قرار الجمعية بمراقبة الأبرشيات الجدد نسف لمبدأ استقلال الأبرشيات الطهراني بل حتى لمبدأ حرية المؤمن في تشكيل عقيدته وفق قراءته وفهمه الخاص للإنجيل. لم تكن هناك شهادة إيمان من غير الاعتقاد بأن الإنجيل هو المرجع الوحيد للدين وبأن فهمه فردي، ولا يفرض على الغير. فكان في قرار الجمعية العامة بفرض فهم الإنجيل من طرف بعض الطهرانيين على باقي الطهرانيين كشرط للانخراط في الأبرشيات القائمة أو لإحداث

---

1 مثله، ص 208
2 *ABOULAYE* ج 4 ص 208
3 مثله، ص 209

أبرشيات جديدة، انزلاق من المذهب الطهراني الذي ليست فيه هيئات دينية من فوق الأبرشيات المستقلة إلى المذهب البرسبيتري أو المشيخي حيث كان هناك المجمع الإقليمي والمجمع الوطني من فوق المشيخيات المحلية. بل كان فيه أكثر من ذلك. كان فيه خطر اختطاف الدولة للدين لما تتحول الجمعية العامة كهيئة سياسية مدنية إلى هيئة دينية من فوق الأبرشيات ومن فوق المؤمنين الطهرانيين. وبذلك يحصل ما يخشونه من فقدان الشعب لسيادته على الأرض ومن الاستبداد به من جديد باسم الدين[1].

فلم تعد مستوطنة مساتشوستس مجرد وطن لمختلف الطهرانيين الأحرار، بل تحولت كلها إلى أبرشية وطنية واحدة وموحدة من فوق كل الأبرشيات المحلية، ولا يُقبل فيها الطهراني المخالف. بذلك صارت معتقدات الطهرانيين بمساتشوستس متزمتة ومتخلفة بالنسبة للمعتقدات التحررية عند غيرهم من الطهرانيين .لكن في المقابل كانت حريتهم السياسية فيما بينهم متقدمة جدا عن زمانهم[2]. فصاروا يمارسون على الطهرانيين المخالفين لهم نفس الاضطهاد الديني الذي كان سببا في هجرتهم من أنڭلترا إلى شمال أمريكا. ولا تستغرب من تحول المضطهَدين إلى مضطهِدين لغيرهم متى ما وجدوا ملجأ يحميهم. فتلك ظلت حال مختلف الأحزاب السياسية والطوائف الدينية في العديد من قصص الحرية في تاريخ البشرية[3]. وبسبب اضطهادهم لغيرهم من الطهرانيين الذين كانوا يعيشون من بينهم نشأت مستوطنة رود آيلند.


تمثال روجي ويليام المتواجد بمقر الكنڭرس الأمريكي

يقول أستيي أن المدعو روجي ويليام كان واعظا طهرانيا بأنڭلترا، ولما ضاق به وطنه بسبب مبادئه رحل إلى أمريكا ليعيش فيها حرا كما سمع بذلك. لكن ما أن التحق بأبرشية مدينة بوسطن حتى وجد شيئا من النفاق في أعضائها. فطلب منهم التبرؤ من الكنيسة الأنڭلكانية والتوبة من التدين السابق بدينها، فرفضوا. واعترض على السلطات القضائية المدنية التي تتدخل في ضمائر الناس كي تعاقبهم على عدم التزامهم ببعض الواجبات الدينية المحضة، التي ليس فيها اعتداء على حقوق أحد، من مثل عدم الاشتغال يوم الأحد أو المظهر والهندام. فاتُّهم بزرع الفتنة بالمستوطنة. تخلى حينها عن المطلب الأول، لكنه تشبث بالمطلب الثاني المتعلق بالحرية الدينية، ودخل بسببه في صراع طويل ومرير مع إخوانه من الطهرانيين بالمستوطنة[4].

وفي نفس السياق يقول الأستاذ لابولاي أن رجي ويليام، لما صار راعي أبرشية قرية سالم بنفس مستوطنة ماساسوشست، تمرد سنة 4214 على نظام حكم المستوطنين الطهرانيين، وطالبهم بضمان الحق في حرية الضمير للمخالفين لهم. كان يقول أن القاضي كسلطة مدنية ينبغي أن يعاقب مرتكبي الجرائم، لكن ليس من حقه التفتيش في ضمائر الناس ولا محاسبتهم على معتقداتهم ولا الاعتراض على آرائهم. لم يكن ذلك من حق حتى الأبرشية لما فيه من تذكير بمحاكم التفتيش بالكنائس الأسقفية. فكيف بالمحاكم المدنية ؟ كان يقول بأن اضطهاد الناس بسبب آرائهم ومعتقداتهم ليس في شيء من الدين المسيحي. بل في إجبارهم على اعتناق دين غيرهم اعتداء صارخ على حريتهم كحق من حقوقهم الطبيعية. فيه إجبارهم على النفاق. ولا ينبغي لأي كان أن يتدين بدين ضد إرادته الحرة[5].

وتمرد نفس الراعي روجي وليام على اختيار الولاة والموظفين الحكوميين بالمستوطنة فقط من نفس الطائفة الطهرانية. فكان يقول ساخرا، أنه هكذا سيتم اختيار الطبيب وربان السفينة على أساس دينه وتدينه وليس على أساس كفاءته. الموظفون مجرد خدام للمجتمع بتفويض منه. فلا يصح تمكينهم من السلطة الروحية. لأن العقيدة والضمير ملك خاص للفرد من دون غيره، فلا يفوض الرقابة عليهما لأحد. وينبغي أن يكون القضاء مدنيا. فليس من حق

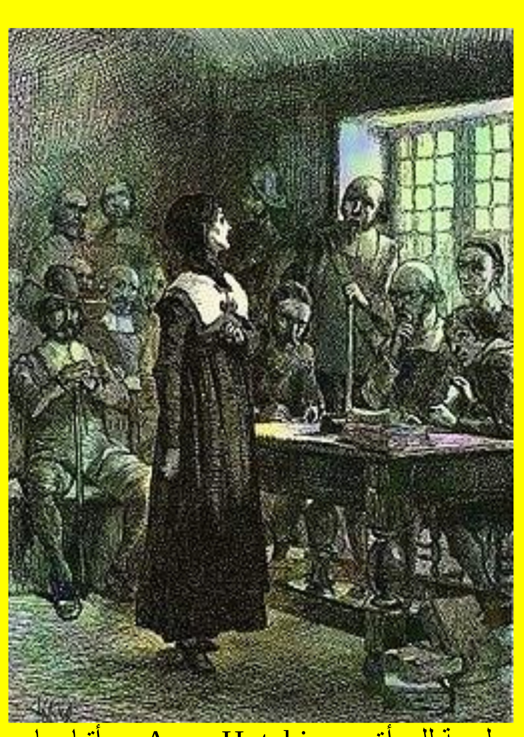
---

1 Astié ص 300
2 *ABOULAYE*ج 4 ص 157
3 مثله، ص 164
4 Astié ص 322
5 مثله، ص 162

القاضي التدخل في معتقدات الناس للحفاظ على الأبرشية من الردة ومن اعتناق غير معتقداتها. سلطاته تقتصر فقط على الأبدان والأموال والأفعال. وتحرير أرواح الناس من هذا النير الذي يضطهدهم لا يُعد مجرد عمل عادل وخيّر، بل يعد قوة تدفع كل المصالح وكل الضمائر إلى الحفاظ على السلام وعلى الحريات العامة[1].

وبالرغم من اعترافه للعرش الإنكْليزي بالسيادة على أراضي شمال أمريكا كان بحسه الإنساني يقول بأن ذلك لا يُلغي حق السكان الأصليين في ملكية أرضهم. فما كان من حق المستوطنين امتلاكها من بعد طردهم منها[2]. وكان هو على تواصل معهم وكانوا يعرفون جيدا تحيزه لحقهم في أرضهم فكانوا يحبونه[3]. لما طرده مستوطنو مساتشوستس لجأ إليهم فرحبوا به وبمن بقي معه من أبرشيته وتبنوه وكأنه واحد منهم[4]. ووهبوه أرضا أسس فيها سنة 1636 قرية بروڤدانس Providence. والكلمة تعنى العناية الإلهية. لتكون ملجأ لكل مضطهد في دينه[5]. فيقول الأستاذ لابولاي أنه تلك كانت بداية نشأة جيل جديد من الناس الذين تفطنوا إلى واجب اجتناب اضطهاد غيرهم من بعد ما كانوا من ضحاياه. قيم جديدة احتاجت إلى أجيال جديدة. لما تجمع فيها عدد من اللاجئين اجتمعوا كمواطنين واتفقوا على العيش في المستوطنة الجديدة وفق نص الميثاق التالي : "نحن الموقعون أدناه، الراغبون في العيش في مدينة بروڤيدنس ، نعد بالطاعة لجميع الأوامر والقوانين الصادرة، من أجل الصالح العام ، التي تتم الموافقة عليها بغالبية أصوات السكان الحاليين، من أرباب الأسر المشكلون جميعهم للبلدية، ومن أولئك الذين يعترفون بهم لاحقًا، ولكن حصريًا في المسائل المدنية"[6]. لكن لم تكن تلك القرية هي منشأ مستوطنة رود آيلند. فكيف نشأت ؟ وما كان مذهبها في الحرية ؟ وما كان نظام حكمها ؟

من بعد ما طرد مستوطنو مساتشوستس روجي ويليام، جاءتهم امرأة كانت تدعى آن هوتشينسن Anne Hutchinson . قدمت من أنكْلترا مع أسرتها وحلت بمدينة بوسطن. وكانت من الدعاة للطهرانية من خارج الأبرشيات. وكانت في دعوتها ممن يقولون بأن الخلاص مضمون بمجرد الإيمان بالمسيح ومن دون الحاجة لصالح الأعمال. تلك كانت عقيدة من سموا ب Antinomisme . وذلك بخلاف التعاليم التي كانت معتمدة في الوعظ بمختلف الأبرشيات بمستوطنة مساتشوستس. بدعوتها تلك كانت ستنسف القيم الأخلاقية التي على أساسها تشكلت الأبرشيات الطهرانية وعلى أساسها نشأت مستوطناتها بشمال أمريكا. فصار لتلك المرأة أتباع بمقدار ما كان لها خصوم من الوعاظ بمختلف الأبرشيات ولا سيما أبرشية بوسطن حيث نزلت. صار المؤمنون يغادرون الأبرشية غاضبين من الواعظ الذي ينفي مسألة الخلاص من دون الحاجة لصالح الأعمال. بذلك أحدثت تلك المرأة فتنة في المدينة بل حتى في عموم المستوطنة. ولم تنفع معها المناقشات العمومية لإقناعها بالعدول عن دعوتها. بل كانت تخرج منها بالمزيد من الأتباع[7].



لوحة للمرأة Anne Hutchinson مع أتباعها

1 *ANCROFT*ج 4 ص 371

2 Astié ص 327

3 Astié ص 325

4 *ABOULAYE* ج 1 ص 164

5 *ANCROFT* ج 1 ص 379

6 Astié ص 339

7 مثله ص 306

وخلافا لمبادئهم الطهرانية اجتمع الوعاظ في مجمّ ع كنسي synode ، الذي كان من مبادئ البرسبتيريين. واتفقوا على إبعاد المرأة وأتباعها عن المستوطنة. لكن كهيئة دينية لم تكن لها صلاحية تنفيذ قرارها. والجمعية العامة، كمجلس تشريعي مدني، ما كان من حقها وفق مبادئهم الطهرانية التدخل في الأمور الدينية. لكن خلافا مرة أخرى لمبادئهم اضطروا إلى طلب تدخلها من أجل البث في قضية المرأة المشاغبة. هكذا تمت إدانتها بعقوبة الإبعاد والنبذ بتهم السب والقذف في حق المستوطنين ووعاظهم، وبث الفتنة بالمستوطنة. فقام الحاكم بطردها مع كل أتباعها، بأمر من الجمعية العامة كهيئة قضائية ممثلة للشركة صاحبة الامتياز بالمستوطنة[1].

وفي طريقها إلى الجنوب رحب بها روجي وليام وبمن معها وعرض عليها الاستيطان بالقرب من قريته بروڤيدانس .وتعاطف معها السكان الأصليون كذلك ووهبوها جزيرة سمتها هي رود آيلند. فصارت المستوطنتان ملجأ لكل المستضعفين القادمين من أنگلترا والمضطهدين بسبب معتقداتهم المخالفة بباقي المستوطنات. ثم اتفقت المستوطنتان واتحدتا وشكلتا مستوطنة واحدة سميت بنفس إسم الثانية رود آيلند. وقام فيها نظام حكم على أساس وثيقة دوّنت على شاكلة وثيقة ماي فلاور للأباء الحجاج بمستوطنة بليموث. واتخذوا لها شعار Amor vincit omnia بمعنى انتصار الحب[2]. ولما نمت وازدهرت صار من اللازم تحصينها بدستور. فاتفقوا على وثيقة كان هذا نصها :

"نظام الحكم ديمقراطي)هكذا بالنص في الوثيقة(أو حكم شعبي، حيث تكون السلطة لهيئة أصحاب الأراضي الزراعية التي تجتمع بانتظام لسن القوانين العادلة التي تحكمهم ولاختيار موظفين من بينهم كي يسهرون على تطبيقها بإخلاص فيما بينهم"[3].

موقع مستطنة رود أيلند بين باقي المستوطنات لكن ما هدأ بال لمستوطنة ساسوشت بسبب ازدهار المستوطنة الجديدة وتكاثر سكانها من شتى المذاهب. صارت ترى فيها تهديدا لوجودها. وعزمت على الهجوم عليها وعلى تخريبها وقتل من فيها بحجة أنها مستوطنة غير شرعية، فلا تحظى بالحماية الملكية اللازمة لكل الإنگليز بأمريكا الشمالية. واتهمت زعيمتها Anne Hutchinson بكونها ساحرة، التهمة الموجبة للقتل. فخافت على نفسها وهربت، لكن في الطريق قتلها السكان الأصليون.

وفي عز الحرب الأهلية الأولى سنة 1643 التي كان فيها الملك شارل الأول في منفاه خارج عاصمته، سافر روجي ويليام زعيم قرية بروڤيدنس إلى أنگلترا واستنجد بالبرلمان من تهديد جيرانه. فوجد فيه أنصارا من بين عليّة القوم الذين كان لهم نفس المذهب المتشبث بالحرية الدينية وبالحكم المدني. وحصل لمستوطنة رود آيلند على ميثاق يضمن حريته واستقلاله. وبعد سقوط جمهورية كرومويل ورجوع الملكية، استبدل الملك شارل الثاني سنة 1663 ميثاق البرلمان بميثاق ملكي. كان يحبذ أن تبقى تلك المستوطنات الطهرانية متفرقة وفق سياسة فرق تسود. وضدا في مستوطنة مساتشوستس نص ميثاق مستوطنة رود آيلند وبخط يد الملك نفسه على الالتزام فيها بالحرية الدينية. تلك الحرية التي ما كان يقبل بها هو بمملكته لأسباب سياسية. وكان هذا نصها :

---

[1] مثله ص 310

[2] ABOULAYE ج4 ص 168

[3] مثله ص 169

"بتواضعهم، أعلنوا بصريح العبارة بأنهم عازمون على التدليل بالتجربة الساطعة على أنه بالإمكان أن توجد دولة مزدهرة جدا، وأن تبقى قائمة كليا بين رعايانا من الإنكليز، مع التمتع بحرية دينية شاملة. وأعلنوا بأن التقوى الحقيقية على أساس مبادئ الإنجيل من شأنها أن تمنح الملكية الأمن الأفضل والأكبر، وأن تغرس في قلوب الناس أكبر التزام بالولاء الحقيقي لها.

لهذا، وبالنظر لعزمنا على تشجيع المشروع الخصب لرعايانا الأعزاء والأوفياء، وعلى ضمان حرية ممارستهم وتمتعهم بحقوقهم المدنية والدينية، وعلى الحفاظ لهم بحرية الاعتقاد والتدين التي ساروا من ورائها بكثير من الألم واللطف والوفاء، وبالنظر لتواجد أناس بالمستوطنة لا يستطيعون في تقديرهم ممارسة دينهم وفق طقوس الكنيسة الأنڭلكانية ولا الالتزام بما تقرر بذلك الخصوص، وبالنظر لبعد المسافة التي بفضلها لا خوف من أن يهدد هذا الاستثناء الانتظام الديني القائم والمحفوظ بمملكتنا، نأمر بألا يتعرض أحد مستقبلا بتلك المستوطنة للاضطهاد أو المتابعة أو العقاب أو السجن بسبب. خلاف في الرأي بخصوص الدين، وبأن تكون له، بالعكس من ذلك، حرية الضمير والتفكير الكاملة والشاملة بهذا الخصوص، ما دام مسالما ولا يستغل تلك الحرية للتسيب ضد الغير أو تدنيس مقدساته أو التنقيص منه أو فتنته في دينه"[1].

ويقول الأستاذ لابولاي أن المستوطنة توفقت في مشروعها الحضاري باتساعها واحتضانها لكل أبنائها في وئام تام على الرغم من اختلاف عقائدهم. لكن الملك جاك الثاني انقلب عليها وسحب منها ميثاقها سنة 4212 مثل ما سحب باقي المواثيق الملكية من باقي المستوطنات. وما لبثت أن استعادته . بفضل الثورة المجيدة التي أطاحت به سنة 1686، ثم حافظت عليها حتى حرب الاستقلال سنة 1688 ولما حافظت كل ولاية على سيادتها، سنت دستورها الجديد الخاص بها وقوت ميثاق نشأتها القديم. وحافظت عليه حتى سنة 1848. بذلك كانت رود آيلند آخر ولاية غ يّرت دستورها. وما كان في ميثاقها ما يستوجب التغيير. تضمن منذ قرنين الاقتراع العام والفصل المطلق بين الكنيسة الدولة[2].

حتى هنا استعرضنا قصة الحرية بكل من ڤرجينيا وبليموث ومساتشوستس وورود آيلند. وكانت لكل منها خصوصياتها. كل من تلك المستوطنات حصلت على ميثاق ملكي أكسبها الشرعية. وكل منها بشكل أو بآخر اعتمدت الاقتراع العام في اختيار نوابها بمجلسها التشريعي وفي انتخاب أعضاء حكومتها. وفقط ڤرجينيا لم تكن مستوطنة للطُّهرانيين. أما المستوطنات الباقية فقد نشأت بشكل أو بآخر بإرادة حرة من المهاجرين الطهرانيين الفارين بدينهم من الاضطهاد بالوطن الأم. وكان نظام حكم أولها بليموث مدنيا. كانت فيها الكفاءة والأمانة هي الحاسمة في اختيار والنواب والحاكم وأعوانه.

أما في مساتشوستس فقد ضاقت دارة الحرية السياسية واقتصر فيها حق المواطنة على الطهرانيين من دون غيرهم. وبسبب تزمتها نشأت بجنوبها مستوطنة رود آيلند التي تميزت عنها بالحرية الدينية. فكانت مدنية مثل بليموث. وبسبب تزمتها أيضا نشأت مستوطنة كونيكتكت الأكثر تزمتا وتطرفا منها. فماذا عن قصة الحرية بها ؟

مستوطنة كونكتوكت (1838)

نشأ خلاف بين إثنين من بين أكبر رجالات مستوطنة ماساشوست الطهرانية. فقرر أحدهما سنة 1636 الهجرة مع أتباعه إلى الوادي الخصب بمنطقة كونكتوكت CONNECTICUT . من أجل ذلك دخلوا في حرب مع السكان الأصليين الذين كنوا ايعدون لحرب شاملة عليهم وعلى غيرهم من المستوطنين لإبادتهم وإخراجهم كلهم من أمريكا. فباغتوهم في عقر دارهم وأبادوهم بأسلحتهم النارية. وكان ذلك جزء من الوجه القبيح لمجمل الاستيطان بكل أمريكا. بالرغم من كون الحرية مستوحاة من مذهبهم الطهراني، فغالبا ما كانت عندهم عنصرية طائفية وقومية وليست إنسانية. بل سنرى لاحقا أن الإنكّليز بأنكّلترا تنكروا لحق مواطنيهم هنالك بأمريكا في الحرية، وتعاملوا معهم

[1] مثله ص 171
[2] *ABOULAYE* ج 1 ص 173

فيها كشعب محتل. الأمر الذي أدى إلى حرب الاستقلال عن الوطن الأم نشأت عنها الولايات المتحدة. فكيف للمستعمرين الأوروبيين يزعوموا أنهم جاؤوا بالديمقراطية لشعوب آسيا وإفريقيا. فقط الشعوب الحرة هي التي تقيم أنظمتها الديمقراطية. ومتى ما ضعفت ستجد من يحتل أراضيها ويستضعفها من طرف أنظمة فاشية كما حصل ذلك لبعضها مع النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، وحتى من بين الشعوب الحرة كما يحصل هنا للسكان الأصليين الأحرار بأمريكا مع المستوطنين الإنكَليز من الطهرانيين ومن غيرهم. سكان أمريكا الأصليين كانوا أحرارا وديمقراطيين على طريقتهم القبلية. أما الشعوب الوضيعة فلا بد لها من مستبد محلي أو أجنبي كي تنتظم وتستقر.

ومن بعد دفع خطر السكان الأصليين اطمأن المستوطنون على حرماتهم وأنشأوا مستوطنتهم الجديدة على شاكلة نشأة مستوطنة بليموث ورود آيلند. وذلك باعتماد عقد اجتماعي فيما بينهم لكن من دون ميثاق استيطان ملكي. وذلك إلى حين جاءهم إذن رسمي من لندن. ومنحوا فيها حق الاقتراع لكل من أقسم على الوفاء للدولة الجديدة. واقتصر حق المواطنة فيها على الطهرانيين. وتم انتخاب المجلس التشريعي والحاكم وأعوانه من بينهم. وكان تشريعهم فيها مستمدا بالحرف من أسفار العهد القديم، لدرجة تم فيها تحريم وتجريم تقريبا كل شيء فيه شبهة الغنى والترف. كان الدين في تقديرهم كله بؤس وفقر وزهد في الدنيا. فكان تشريعا متزمتا ومفروضا على الجميع وبرضا من الجميع. ومن ليس منهم كان ينبغي أن يبتعد عنهم وإلا سلطوا عليه غضبهم وعقابهم.



موقع مستوطنة كونكتوكت جنوب رود آيلند

وحصلوا من الملك شارل الثاني على ميثاق استيطان نكاية دائما في مستوطنة الطهرانيين بمساتشوستس. ونص الميثاق على ما ميزهم من تشدد في الدين حتى يبقوا على خلاف مع المستوطنة التي انشقوا عنها. وإمعانا في تشجيع المزيد من الشقاق بين كل الطهرانيين نشأت على شاكلة مستوطنة كونكتوكت وبجوارها مستوطنة نيو هافن NEW-HAYEN . فماذا عن قصة الحرية بهذه المستوطنة ؟

مستوطنة نيو هافن (1638)

سنة 1638 هاجرت جماعة من الطهرانيين بقيادة راعيها من منفاها بهولندا إلى الوطن الأم أنكَلترا ثم إلى أمريكا .واستقرت في أول الأمر بمستوطنة مساتشوستس .لكنها وجدت أن مستوطنيها كانوا في تقديرها أقل التزاما بتعاليم مذهبهم الطهراني. فرحلت إلى جوار مستوطنة كونكتوكت حيث قدرت أن المستوطنين هناك كانوا أفضل حالا. فاستقرت وأنشأت مستوطنة أخرى بنفس الوادي وأطلقت عليها إسم نيو هافن New Haven . فاجتمعت الجماعة من حول راعيها تحت شجرة بلوط واتفقت على نظام الحكم القائم على الاقتراع العام الذي كان سائدا بباقي المستوطنات، وأقسمت على الالتزام في التشريع بما جاء في الكتاب المقدس. كما اشترطت ألا يتمتع بحق المواطنة وما يترتب عنه من حقوق سياسية سوى أعضاء جماعة الأبرشية.

بذلك كانت الحرية السياسية فيها طائفية مثل ما كانت بباقي المستوطنات من حولها، ما عدا مستوطنة بليموث القديمة ومستوطنة رود آيلند. فما اختلفت في ذلك عن جارتيها مستوطنة كونكتوكت ومستوطنة مساتشوستس. كان حكامها كلها يجمعون بين السلطتين الروحية والزمنية مثل الكنيستين الكاثوليكية والأنكَلكاني، سوى أنهم كانوا

منتخبين ومن دون هيئة أسقفية. فهم كطهرانيين أبرشيين يحكمون المستوطنة بتفويض حر الشعب الذي انتخبهم. وذلك بخلاف بابا الڤاتكان والملوك الكاثوليك والملوك الأنڭلكان الذين كانوا يحكمون بالحق الإلهي. فبالرغم من تزمتهم وانغلاقهم على أنفسهم كانوا فيما بينهم ديمقراطيين. وكانوا أحيانا أكثر تشددا من منتخبيهم. فلا يفوز في الانتخابات سوى من كان مثلهم أو أكثر منهم تزمتا وتشددا.

وقد أورد الأستاذ لابولاي عيّنة من قوانينهم المستوحاة من سفر اللاويين[1] وسفر الخروج، من العهد القديم عند المسيحيين. فيعاقب بالإعدام الوثني والساحر والمجدف والخائن والقاتل وشاهد الزور والزاني المحصن والولد العاق في بعض الحالات[2]. وللدلالة على التشدد في الالتزام بتلك الأحكام، أورد الأستاذ عن أحد المؤرخين قصة امرأة متزوجة كانت على علاقة آثمة مع شاب لم يعلم بها أحد. ولما أصبحت أرملة تزوجت منه. ومرت السنين من دون مشاكل إلى حين حامت الشكوك حول علاقتهما قبل الزواج. فتوبعا بتهمة الزنا وسجنا وبالكاد نجيا من حكم الإعدام. وبنفس الصفحة والتي تليها يأتي الأستاذ بأمثلة أخرى أكثر غرابة[3].

حتى عودة الملكية من بعد الجمهورية لم تكن مستوطنتهم شرعية. فحصلوا من الملك شارل الثاني على ميثاق يزكي مستوطنتهم نكاية في مستوطنة مساتشوستس التي استأسدت عليه بقوتها المتعاظمة ورفضت تسليمه ميثاقها الذي حصلت عليه من أبيه جاك الأول. فصار هو يوزع مواثيق الاستيطان من حولها للمُنشقين عنها وتحت حمايته حتى يطوقها بهم. وكان نظام الحكم الوارد في الميثاق مثله مثل غيره بباقي المستوطنات. مجلس تشريعي منتخب وحكومة من حاكم وأعوانه، كل منه منتخب بالاقتراع العام. وذلك مع تنازل الملك عن حقه في التدخل في كل شؤون المستوطنة، وتزكية حقها في التشريع وفق معتقدات المستوطنين الطهرانية المتشددة بسكوته في الميثاق عن الأمور الدينية. وما كان بوسع أحد فتح أبرشية بالمستوطنة من دون موافقة الأبرشيات القائمة[4].

وفي عهد الملك جاك الثاني جاء المستوطنة سنة 1686 واليّه ليلغي ميثاقها الملكي بأمر منه. فجاء المستوطنون بالوثيقة وتحلقوا من حول الوالي تحت شجرة بلوط، وظلوا ينافحون عن حقهم في الميثاق إلى حين جاء المساء وأظلم الليل. وقتها سلوه من أمامه وأخفوه تحت الشجرة. ولما طلب منهم تسليمه له مدوه مكانه بغيره وكتب عليه "انتهي" ظنا منه قد ألغاه بذلك. وإثر الثورة المجيدة سنة 1688 استعادوا صلاحية شرعية ميثاقهم.

لكن الملك ڭيوم الثالث وزوجته الملكة ماري أصدرا قانونا من البرلمان يضع حدا لذلك الإقصاء السياسي بكل مستوطنات الطهرانيين المتزمتين. فاتسعت فيها دائرة الحرية كي تشمل كل مستوطن مهما كانت معتقداته، مع كامل الحقوق السياسية[5]. واحتفظت المستوطنة بميثاقها من بعد الانتصار في حرب الاستقلال، وما أدخلت عليه سنة 1818 سوى تغيير طفيف كي يُتخذ دستورا للولاية[6].

لكن قبل ذلك، ومن أجل الحيلولة دون تشكل كيان طهراني ممتد من جنوب الكونكتكت حتى شمال المساتشوستس عمد الملك شارل الثاني إلى تسليم ميثاق استيطان لأثرياء بنيو همشير New-Hampshire في الوسط بينهما من أجل تعميرها على نفقاتهم الخاصة، مع ما كان لهم في المقابل من امتيازات مغرية. واشترط في الميثاق أن يكون المهاجرون إليها بغرض مجرد النفع والانتفاع وليس بوازع ديني، وأن يكونوا في معظمهم من أتباع الكنيسة الأنڭلكانية الرسمية .فماذا عن نشأة تلك المستوطنة وعن قصة الحرية فيها ؟

---

[1] سفر اللاويين هو أحد الأسفار الخمسة الأولى المنسوبة لموسى ويشكل جزءًا من التوراة .أصل التسمية تعود إلى لاوي، وهو أحد أسباط بني إسرائيل الاثني عشر .وفي الترجمة اليسوعية للكتاب المقدسة يظهر السفر تحت اسم سفر الأحبار

[2] *ABOULAYE* السالف الذكر، ج 4 ص 177

[3] مثله ص 178

[4] مثله ص 184

[5] مثله ص 185

[6] مثله ص 187

مستوطنة نيو هامبشاير (1679)

كان قد تسرب إلى منطقة نيو همشير الخالية من الاستيطان الكثير من المستوطنين الطهرانيين من مستوطنة مساتشوستس .استوطنوها وعملوا على تثبيت معتقداتهم وممارساتهم وقوانينهم فيها. لكن كان فيها من بينهم الكثير من غير الطهرانيين. فطالبوا مستوطنتهم بضمها إليها حتى تستطيع حماية نفسها من هجمات السكان الأصليين. فعلت ذلك كارهة بسبب اختلاط الطهرانيين فيها بغيرهم، والذين ما كانت تستطيع طردهم منها. فضمتها شكليا فقط كاتحاد بينهما. وكل ذلك لم يكن شرعيا لأنه تم بالترامي على الأرض من دون ميثاق ملكي يزكي المستوطنة الجديدة. هكذا وضع الملك شارل الثاني سنة 1679 حدا لذلك الوضع الشاذ، ففاتكها من الاتحاد مع مستوطنة مساتشوستس وجعل منها مستوطنة تابعة مباشرة للعرش. فصارت بذلك نيو هامبشاير New-Hampshire إقليما ملكيا. وكانت كذلك لوحدها من دون غيرها بأنكْلترا الجديدة هناك. ثم سلمها بميثاق لأولئك الأغنياء لاستيطانها على نفقتهم.



موقع مستوطنة نيو همشير بين المستوطنات الطهرتية

الملك هو الذي كان يعين فيها الوالي ومجلسه الإداري كسلطة تنفيذية .أما السلطة التشريعية فكانت من نصيب نفس المجلس ورئيسه بمعية بعض النواب المنتخبين من طرف المستوطنين .وبالنظر لغلبة الطهرانيين فيها فقد كان تشريعها تقريبا نسخة طبقة الأصل لتشريع مستوطنة مساتشوستس .لكن مع فارق كبير لصالح اتساع دائرة الحرية الدينية ودائرة الحرية السياسية، والكامن في كون حق المواطنة صار فيها مكفولا للجميع، بغض النظر عن معتقداتهم المذهبية، ومع كامل الحقوق السياسية[1]. وذلك هو بالضبط ما كان يتماشى مع مصلحة الملك بالمستوطنات حتى لا تتحول لوكر خاص بخصومه الدينيين والسياسيين من الطهرانيين .وهو الأمر الذي اقتضت مصلحته، في الوقت نفسه، أن يكون مبدئيا ضده بمملكته لفائدة الكنيسة الأنكْلكانية التي كانت تدعم ملكه . لهذا حث رجال الأعمال المكلفين بتهجير المستوطنين الجدد على أن تكون غالبيتهم من الأنكْلكان. وكان أول ما صوت عليه المجلس التشريعي هو رسالة شكر لمستوطنة مساتشوستس مع طلب الدعاء من أهلها لإخوانهم المنفصلين عنهم بالمستوطنة الجديدة .ثم طُرح للتصويت قانون إعلان الحقوق. فلم يمر بالنظر لما كان فيه مما يذكر بالنظام الجمهوري البائد . والذي يبدأ بما يلي:

"لا عقد ولا قانون ولا مرسوم يكون صحيحا، إلا إذا كان صادرا عن المجلس التشريعي، ومُصادقا عليه من طرف الشعب"[2].

والفرق الوحيد بين نيو هامبشاير الجديدة والمستوطنة الأم كان في صالح المستوطنة الملكية .منحت فيها حرية الضمير لجميع السكان، ما عدا الكاثوليك من بينهم الذين تبعهم الاضطهاد من أنكْلترا حتى هنالك خوفا من مذهبهم على حريتهم كطهرانيين. نعفيك من تفاصيل استيطان منطقة ماين Maine . يكفيك في ذلك أنها كانت موضع خلاف بين عدة أطراف لكنا غالبا ما ظلت جزءا من مستوطنة مساتشوستس. قبل الانتقال إلى تاريخ باقي المستوطنات توقف الأستاذ لابولاي للتأمل طويلا وبشيء من التفصيل في ما ميز شعوب مستوطنات الشمال عن

---

[1] *ABOULAYE* السالف الذكر، ج 1 ص 191

[2] *Nul acte, loi ou ordonnance ne seront valides sinon qu'ils soient faits par l'assemblée et approuvés par le peuple*

غيرها بالوسط والجنوب، والذي كانت فيه خميرة الحرية التي سادت لاحقا وطبعت الولايات المتحدة حتى اليوم. توقف ليستعرض أسرار القوة التي كانت تحفز أولئك المستوطنين الطهرانيين للتشبث باستقلالهم وبحرياتهم الدينية والسياسية. وهذا ما يهمنا ويهمك، فلنقفز عليه، وسنلخصه لك فيما يلي تحت عنوان "مميزات الطهرانيين بمستوطنات الشمال".

مميزات مستوطنات الشمال الطُّهرانية

بتتبعنا لتاريخ بعض من الشعوب الحرة، عرفنا أن الشعب الوضيع لا يوافقه سوى الاستبداد. والوضاعة تعني الخضوع المهين. الشعب الوضيع لا يستطيع إقامة دولة الحق والقانون سوى من بعد تحرير نفسه من الوضاعة . يقول روسو "تحرير الشعوب عملية عظيمة وبهية .لكنها عملية جريئة ومحفوفة بالمخاطر .فينبغي على المرء ألا يقدم عليها بتهور .من بين الاحتياطات الواجب اتخاذها، هناك أمر لا غنى عنه ويستغرق وقتًا طويلاً .إنه، قبل كل شيء، جعل الشعب المزمع تحريره جديرا بالحرية وقادرا على تحمل مسؤولياتها ...فقبل تحرير الأجساد من الاستبداد ينبغي تحرير الأرواح من الوضاعة. من دون هذا الشرط الضروري، مآل العملية هو الفشل"[1]. أما بخصوص ما بالنفوس يقول أستيي : ""يرى الكاثوليك السيادة في البابا والأساقفة. يرونها في الأساقفة. ويضعها البروتستانت في عموم المؤمنين"[2]. فعند الكاثوليك : "القانون الكنسي يأمر الشعب بالطاعة المطلقة للملك. والملك وورثته هم أصحاب الحكم المطلق بالمملكة. فهو فوق القانون. لذلك يجوز له أن يغير أو يعترض على أي قانون يبدو له مضراً بالصالح العام"[3]. ثم بخصوص الكنيسة الأنڭلكانية بأنڭلترا حيث كان الملوك مق يّدين بمواد الميثاق العظيم، يضيف أستيي قائلا : " الحاشية الكنسية تشجع للملك على المثابرة في طريق الحكم المطلق بالحق الإلهي. الملك عندها ليس ملزما بمراعاة قوانين المملكة فيما يتعلق بحقوق وحريات رعاياه. أما هؤلاء من جانبهم، فهم معرضون للعنة، إن هم لم يدفعوا الضرائب التي يحلو لجلالته فرضها عليهم من دون الحاجة لموفقة البرلمان. الملك يفعل ما يشاء. ومن يجرؤ على سؤاله : ماذا تفعل ؟"[4].

وبخلاف ذلك كله، بالنسبة للبرتستانت" : سيادة الشعب تلغي نظرية حكم الملوك بالحق الإلهي، وتأخذ مكانها. الشعب هو مصدر كل السلطات .الشعب هو أول مؤسسات الحكم بالحق الإلهي .و كونه متدينًا ، فبذلك يعبر الشعب عن خضوعه لله. الله يسود من خلال الشعب الذي فوّ ض له الحق في الحكم وفقًا لإرادته التي تجلت في الكتاب المقدس. فهذا حكم لاهوتي لكنه ديمقراطي وتمثيلي"[5]. فنحن هنا أمام مذهبين مسيحيين متعارضين. مذهب كنسي أسقفي كاثوليكي أو أنڭلكاني أو أرطدكسي يجعل من الأتباع شعوبا وضيعة ملزمة بالطاعة المهينة. ومذهب برتستانتي يجعل أتباعه مقتنعين دينيا بأنهم أحرار لا يجوز لأحد أن يستبد بهم ولا يحكمهم أحد إلا بتفويض حر منهم وبشروطهم.

وهذا ما يريد الأستاذ لابولاي أن ينبه إليه القارئ لما يسأله ويقول : "هل سبق لك أن تساءلت عن ماهية الحرية السياسية ؟ هل يمكن منحها لأي شعب على وجه الأرض ؟ هل هي شيء ملموس مثل الحقيقة الرياضية، ويمكن نقلها مثلا من فرنسا إلى الصين من دون أن تفقد أي شيء من قيمتها ؟ هل يكفي إثبات جدواها السياسي حتى تكون في الحين مقبولة في أي مكان ومن دون مقاومة ؟ لو كان الأمر كذلك لكان يكفي أن ننقل دستور إنجلترا أو

---

[1] الصفحة 448 من كتاب

Jean-Jacques Rousseau, *CONSIDÉRATIONS SUR LE GOUVERNEMENT DE POLOGNE, ET SUR SA RÉFORMATION PROJETÉE*, in Collection complète des oeuvres, Genève, 1780-1789, vol. 1, in-4°, édition en ligne www.rousseauonline.ch, version du 7 octobre 2012.

[2] Astié ص 54

[3] مثله ص 157

[4] مثله ص 169

[5] مثله ص 285

الولايات المتحدة إلى فرنسا كي نصير في هذه اللحظة أحرارًا، ومتعودين على حكم الأمة بتفويض منها، كما هو حال الإنكّليز والأمركيين من بعد قرون من الممارسة والخبرة"[1].

فالرجل يتناول موضوع الحرية في أواسط القرن التاسع عشر، ويقول هل يمكن نقلها من فرنسا إلى الصين. يقول ذلك وكأنها كانت حينها متوفرة في بلده. ثم ينسى و يقول : "لو كان الأمر كذلك لكان يكفي أن ننقل دستور إنجلترا أو الولايات المتحدة إلى فرنسا كي نصير في هذه اللحظة أحرارًا". مما يدل على أن الحرية السياسية لم تكن بعدُ متوفرة في بلده، عقودا من بعد الثورة التي قامت من أجلها سنة 1789. فكيف بتصديرها منها إلى الصين ؟

ذلك أن الشعب الفرنسي كان لا يزال وضيعا. كان متعودا على الخضوع المهين. لم يتحرر بعد من وضاعته كي يشكل أرضا خصبة لاستنبات الحرية فيه. في حين حصل ذلك بالتدرج للشعب الإنكّليزي مثلا، منذ فرض نبلائه الميثاق العظيم على ملوكهم سنة 1215. فاعتاد لفترة طويلة على حكم نفسه بنفسه. وبتلك القناعات التحررية هاجر الطهرانيون الإنكّليز إلى شمال أمريكا هربا بدينهم من الاضطهاد بوطنهم الأم.

تلك هي قناعات الطهرانيين الإنكّليز التي كانت غائبة عند عموم الشعب الفرنسي لما اندلعت في بلدهم ثورة 1789. كانت حينها قناعات نخبه المثقفة فقط، من دون باقي الأمة. باقي الشعب كانت له قناعات الخضوع المهين. بالنسبة له ما كان في الحرية سوى حرمانه من نعمة الأمن من مآسي الفوضى في ظل العرش المستبد به. ولما وجدت نفس النخب الفرنسية أن الشعب الوضيع لا يصلح إلا للاستبداد به صارت تتناحر فيما بينها على من يستبد به. فما هي تلك القناعات التي عاقت استنبات الحرية في نفوس الشعب الفرنسي ؟ وما الفرق بينها وبين تلك التي جعلت عموم البرتستنت الإنكّليز والهولنديين والسويسريين يتنفسون بها كما يستنشقون الهواء ؟ للجواب على ذلك السؤال المحوري في محاضرته بكليج دو فرانس أمام حضور فرنسي كاثوليكي تحرج الأستاد لابولاي وبدأ قوله بما يلي : "سأطأ هنا أرضا ساخنة. وألتمس منكم أن تسامحوني في حال ما تجاوز كلامي أفكاري وصدم معتقداتكم الدينية التي تحظى بأكبر قدر من الاحترام عند كل إنسان. أحترم جدا المذهب الكاثوليكي. ...."[2].

ثم يسترسل ليقول لهم أنه ليس من الذين يجهلون كنهه، لما يرى أن الدين المبني على مبدأ السلطة، والذي يطلب من عقول المؤمنين الخضوع المطلق في شؤون العقيدة وحتى في الانضباط، يقمع حينها كبرياءهم ويخنق إلى حد ما فكرهم. وهكذا بسبب القناعات التي يبثها فيهم، يظهر أنه مُفصل بشكل مناسب كي يزود ملكية بالرعايا، وليس من أجل أن ينمي شعبا حرا[3].

بخلاف الفرد الذي يستلم الكتاب المقدس كمرشد فريد في سلوكه، ويكون لوحده مسؤولا عن مآله الديني، سيشعر بأنه مواطن حر .وهكذا يكون قد قطع نصف الطريق نحو التشبع بالحرية السياسية .ثم يقول أنه من الملاحظ أن كل الملكيات الكبرى الحديثة كانت كاثوليكية)في عصره(، وكل الجمهوريات القائمة، مثل هولندا وسيوسرا وأمريكا تنتسب للفكر الكالڤيني. ويقول أنه لا يزعم بذلك أن المعتقدات مرتبطة بأنظمة الحكم، وأن هناك مذهب للملكيات وآخر للجمهوريات. مثال الكاثوليكية المزدهرة بالولايات المتحدة يكفي للدلالة على أنها يمكن أن تعيش في النظام الجمهوري[4]. وغفل الأستاذ عن جمهورية البندقية التي ظلت كاثوليكية في ظل نظام حكم حر طيلة إحدى عشر قرنا.

العقيدة الطهرانية تدفع الفرد إلى الاعتزاز باستقلاليته في الدين وإلى التشبث بحقه في إبداء رأيه فيه من خلال قراءته المباشرة للكتاب المقدس، ومن دون واسطة. بذلك تقوده بصفة طبيعية إلى تنظيم كنيسته على أساس الاقتراع العام. هكذا كانت عقيدتهم بطبيعتها أداة قوية للتشبع بالحرية. فكيف يمكن أن يقبل بنظام حكم مطلق رجال يفضلون

---

[1] *ABOULAYE*ج 4 ص 211
[2] *ABOULAYE* ج 4 ص 215
[3] مثله
[4] Astié ص 285

أن يموتوا على أن يخضعوا لكنيسة قائمة ليست من صنع أيديهم. فيفضلون الموت على أن يُحرموا من حقهم في رأيهم الخاص في معتقداتهم، وعلى أن يحرموا إذا من الحق في حرية الفكر ؟[1]

ثم يقول الأستاذ لابولاي أن عقيدة الطهرانيين لعبت دورا متعارضا مع الذي لعبه المذهب الكاثوليكي. لما بدأ الفكر يتحرر في فرنسا سرعان ما اصطدم بمعارضة الكنيسة المرعوبة منه. فساد التطرف بينهما. وكان الصراع فيه عنيفا وحتى داميا، لكن من دون رابح ولا خاسر. وفقط من بعد مدة تم إيجاد مناطق للتفاهم وحتى للتعاضد المتبادل فيما بينهما[2].

أما العقيدة الطهرانية بأمريكا فقد كانت من دون شك عنيفة ومضطهدة للمذاهب المخالفة. لكن بداخلها ومن دون أن تفطن إلى ذلك، فقد كانت تدعم الفكر والعقل. كل طهراني كان يرى في الكتاب المقدس صورة لعقله كما لو أنه كان يراها في مرآة. كل كان يقرأ فيه ما كانت أفكاره وحتى أهواؤه تريد أن تجده فيه. وهكذا في مقابل الكنيسة الأنڨلكانية التي تأمر بالطاعة المطلقة، كان في العقيدة الطهرانية تمجيد وتقديس لحرية العقل. كانت تترك له الحرية في قرأته للكتاب المقدس علّه يكتشف فيه ما لم يكتشفه فيه غيره من قبله. قراءة متجددة ومفتوحة للجميع. ولا يفرض أحد قراءته على غيره. يتقاسمون قراءاتهم في أبرشيايتهم وفي مشيخياتهم، فيتعاونون على ما اتفقوا فيه، ويتركون الحرية لكل منهم في اتباع أو ترك ما اختلفوا فيه.

يقول الأستاذ لابولاي، هكذا كان الدين عند الطهرانيين في القرن السابع عشر مثل الفلسفة عند الملحدين في القرن الثامن عشر. لكن مع فارق كبير بينهما لصلح العقيدة الطهرانية. مجال البحث في الكتاب المقدس كان واسعا لكن ليس من دون حدود بالنسبة لعدة قضايا ولا سيما بالنسبة للأخلاق. التقاليد والعرف وضعت حواجز ما كان أحد يفكر في تحويلها من مكانها. كانوا يرفضون العقلانية التي تنكر وجدود الله. لكن كان من بينهم المُوحّدون مثلا، الدين يقولون بوحدانية الرب، ولا يؤمنون بألوية المسيح، ولا بالخطيئة الأولى وبالخلود في النار. ومنهم من كانوا لا يرون في المسيح شفيعل مات من أجل نجاة الناس، وإنما نموذجا للاتباع. وكان لكل رأي أنصاره ودعاته، مع القبول بالآراء المخالفة على أنها ليست أقل قدرا من غيرها[3].

هذا فيما يخص نصيب عقيدة الطهرانيين في قصة الحرية بمستوطنات الشمال ثم في الولايات المتحدة لاحقا. لكن الأستاذ لابولاي يرى أنه كان لأصل الطهرانيين العرقي نصيب فيها كذلك. لعلمك فأصلهم جرماني. فهم الأنڨلو ساكسون من قبائل شمال ألمانيا الذين غزو أنڨلترا من بعد ما تخلى عنها - الرومان لما ضعفت إمبراطوريتهم في منتصف القرن الخامس. وأبادوا سكانها إلا من هرب منهم إلى جبال بلاد الڨال غربا. وباسمهم سميت إنڨلترا من بعد ما كانت تسمى بريطانيا. ثم احتل أرضهم الجديدة ڨيوم الغازي القادم من نورماندي بفرنسا سنة 1066. فكانوا يشعرون بالاستضعاف من بعد ما كانوا أحرارا. فلم يمت في نفوسهم عبر الأجيال اللاحقة عشقهم للحرية. لهذا تجد الأستاذ لابولاي يستشهد بطاسيت Tacite[4] ليقول أنه كان من طبيعة الجرمانيين حب الاستلال الفردي. كان البربريّ يكتفي بنفسه. وبالتالي كان يتوجس من كل ما من شأنه أن يضيق على حريته بغرض تقنينها. والمهاجرون من أنڨلترا إلى مستوطناتها بشمال إمريكا والذين ما كانا ينتمون إلى الغزاة النورمانديين، وإنما إلى السكسونيين، حملوا معهم تلك الخاصية التي تميز بها أسلافهم، والتي توجد حتى اليوم[5] في ألمانيا. تميزوا بميلهم للانعزال والانغلاق على أنفسهم في الاستيطان. في حين أن أعراق جنوب أوروبا لا تتطور ولا تعمل سوى عن طريق التكتل مثل الجيوش. والانعزال عندهم قاتل[6].

---

1 *ABOULAYE* ج 4 ص 211
2 مثله ص 215
3 *ABOULAYE* ج 4 ص 215
4 هو بابليو أوغايوس(120-55م) مؤرخ روماني ورئيس قضاة في إحدى مقاطعات - الإمبراطورية الرومانية،
5 في عصر الأستاذ في أواسط القرن التاسع عشر
6 *ABOULAYE* ج 4 ص: 223

هذا أحد التفاسير لعشق عموم الطهرانيين للحرية. لكن لا يفسر خلافهم في ذلك مع أهالي جنوب أوروبا اللاتينيين. لما كانت أراضي هؤلاء تحت وطأة ن ير الإمبراطورية الرومانية مع كنيستها ولمدة طويلة استأنسوا باستبدادها وفقدوا ما تميز به أسلافهم من قبل لما كانوا مثل الجرمانيين منتظمين في قبائل حرة. فلم يعودوا يأمنون على أنفسهم من أنفسهم إلا في ظل مستبد قوي يضبطهم ويمنع تسيبهم. هكذا كل دول شمال أوروبا التي لم تعرف استبداد الرومان انتقلت رأسا من حرية البداوة إلى حرية الحضارة، وكانت لا تستسيغ استبداد بعضهم ببعض ولا استبداد غيرهم بهم. ومنهم الأنڤلو ساكسون بأنڤلترا الذين - ظلوا يتشوّفون للحرية وهم تحت نير حكم سلالات الملوك النورمانديين. أما شعوب الجنوب الأوروبي فقد صارت لاتينية بسبب سابق عيشها تحت نير استبداد الرومان. لهذا تأخرت وبكثير عن شعوب الشمال في نيل حريتها. وما نالتها إلا من بعد حروب أهلية طاحنة. وحسبك في ذلك دموية الثورة الفرنسية، علاوة متاعب شعوب إسبانيا والبرتغال واليونان التي ما حصلت على حريتها السياسية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي.

بتلك العقلية الجرمانية عند الطهرانيين الإنڤليز كانت المستوطنات بشمال أمريكا عبارة عن ملكية مشتركة مثل ملكية العمارات المأهولة بسكان يملك كل منهم شقة فيها. الفضاء العام فيها كان امتدادا للفضاء الخاص لكل منهم. ظلوا يغارون عليه مثل غيرتهم على بيوتهم. المدرسة ظلت مدرسة كل منهم، وكذلك الزقاق والشارع والساحة العامة والكنيسة وغيرها من المرافق العمومية. ولا يتصرف فيها أحد إلا بتفويض من كل منهم أو من أغلبيتهم. كان المستوطن يشعر أن المستوطنة موجودة من أجله والحاكم وأعوانه فيها مجرد موظفين عنده لخدمته وفق قوانين هو مشارك في سنها وفي الموافقة عليها بغالبية أصوات المستوطنين. كان يشعر أنه فيها سيد وليس خادما ولا عبدا لأحد. له نصيبه المفروض في سيادتها فلا يقبل أن يُنتقص منها شيء ولا من استقلاليتها عن غيرها من أجل تحقيق مصلحة ما إلا بإذنه. مثل ما كان لا يقبل الانتقاص من سيادته على بيته من أجل مصلحة ما إلا بإذن منه. فسيادة الكل فيها لا تنتقص من سيادة الجزء. صحيح أن السيادة كانت فيها للعرش الإنڤليزي. لكنه ما كانت بيد الملوك ما يكفي من القوة لفرضها عليها. فكان المستوطنون يسعون بكل ما أوتوا من قوة للانتقاص ما أمكن من سيادة العرش على مستوطناتهم لصالح سيادتهم هم عليها. وجل مواثيق الاستيطان الملكية تشهد على ذلك. حتى صار من الصعب على الملوك استرداد كامل سيادتهم عليها. وحسبك في ذلك ما حصل لهم مع مستوطنة مساتشوستس التي كانت تتصرف معهم وكأنها دولة مستقلة.

قال في ذلك الأستاذ لابولاي أنه لتلبية هذا الحب وتلك الحاجة إلى للحرية الفردية، اعتمدت العبقرية الأمريكية على المؤسسات الحرة، لتحقيق حكمها الذاتي le self government . وتعني سيادة الفرد فيما يخصه لوحده كفرد، وتعني سيادة البلدية فيما يتعلق بمصالحه الخاصة. للدفاع عن هذا الامتياز الثمين والحفاظ عليه، كان يحتاج إلى شيء آخر غير الميثاق .فما كان المستوطنون الطهرانيون ينتظرون ضمانات للحرية فقط من طبيعة السلطات العمومية .بل علاوة على معتقداتهم، تجدرت في قلوبهم بفضل مؤسستين رائعتين، الأولى هي البلدية والأخرى هي التعليم. ففيهما توجد عُصارة الديمقراطية الأمريكية. بلديتهم كانت بمثابة جمهورية مستقلة محكومة بتفويض منهم. مسيروها وكل أعوانهم في مختلف المرافق العمومية بالبلدية[1] كانوا منتخَبين بالاقتراع العام في شهر ماي من كل سنة، لتنفيذ مقرراتهم. وإذا ما جدّ جديد خلال السنة يستدعي المسيرون المنتخبون الجمع العام، الذي لا يُستثنى منه أي مستوطن، للمداولة واتخاذ ما يلزم من القرارات. بذلك كانت ديمقراطية مباشرة وليست ديمقراطية تمثيلية. مجلس البلدية المنتخب كان مجرد سلطة تنفيذية. أما السلطة التقريرية فقد كانت من نصيب كل المستوطنين مجتمعين. ذلك بالطبع لما كان حجم المستوطنات يتيح ذلك. وما تحولت الحياة السياسية إلى ديمقراطية تمثيلية إلا من من بعد ما اتسعت المستوطنة وتعذر اجتماع كل المستوطنين في المركز. البلدية الأمريكية ظلت ولا تزال مثل الشركة تبيع تشتري وتقترض وتُقرض وتبني وتهدم وتسن قوانينها، فتربح أو تخسر وحتى تفلس. فذلك شأنها الخاص وليس لأحد من دخل فيه[2].

---

[1] الأستاذ يذكرهم كلهم مع وظائفهم وصلاحياتهم .نغنيك عن ذكر كل تلك التفاصيل

[2] *ABOULAYE* ج 4 ص 233

لم يكن من فوق البلدية دولة وصية عليها تستمد منها سلطاتها. كانت تسمدها من سيادة مستوطنيها فقط. ولما وُجدت الولاية المشكلة من عدة مستوطنات، فقد تم ذلك بتنازل حر من كل منها عن بعض من سيادتها وبشروطها، مثل ما هو الحال اليوم بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ولما تشكلت الولايات المتحدة الأمريكية فدائما بتنازل حر من كل من الولايات الثلاث عشر عن بعض من سيادتها وبشروطها. الولايات المتحدة مبنية إذا من الأسفل إلى الأعلى، وبإرادة حرة من كل مكوناتها وبشروطها، انطلاقا من المواطنين بكل بلدية أصحاب السيادة الكاملة. أما الدولة التقليدية فقد كانت هي صاحبة كامل السيادة مبدئيا، وهي التي تتفضل على مكوناتها بالأسفل بالتنازل عن بعض سلطاتها وبشروطها وتحت وصايتها ومراقبتها مع القدرة على التصرف فيها وحتى على سحبها متى ما شاءت.

بخلاف الاستيطان اللاتيني فقد كان بفعل غزو جيوش الدول اللاتينية التقليدية بإسبانيا والبرتغال وفرنسا. والسيادة فيها كانت بقوة السيف لتلك الدول. وكان المستوطنون فيها من رعاياها. فهم فيها كالمكتري في عمارة في ملك صاحبها. الفضاء العام فيها في ملك الدولة، وشأنه شأن الدولة ولا دخل لهم فيه. يعيشون فيها بقوانينها وتحت نير حاكمها وأعوانهم. ليس لهم فيها رأي وما عليهم سوى السمع والطاعة. فيشعرون وكأنهم موجودون فيها لخدمة حاكم المستوطنة مثل العمال في معمل. هم موجودون من أجل المستوطنة ولم توجد المستوطنة من أجلهم، كما كان الحال بمستوطنات الطهرانيين بشمال أمريكا.

هذا فيما يخص البلدية التي شكلت بمستوطنات الشمال مؤسسة حاسمة في ضمان الحفاظ على حريات الطهرانيين فيها. والمؤسسة الثانية التي لعبت نفس الدور هي المدرسة. كانت ضرورية بكل مستوطنة لتعليم كل الناس القراءة منذ الصغر حتى يستقوا دينهم كإنجيليين من قراءتهم المباشرة للكتاب المقدس من دون واسطة. يقول الأستاذ لابولاي في ذلك، أنه من أمجاد المذهب البرتستنتي إدراك منشئيه منذ اليوم الأول لأهمية وقدسية التعليم. أدرك القس مارتن لوتر قوة تلك الرافعة لما ترجم الكتاب المقدس من اللاتينية إلى اللغة الألمانية. وهكذا وضعه في متناول كل العقول التي تستطيع القراءة. فكان ينبغي أن يستطيع كل الناس القراءة. لذا كان تعميم التعليم عنده من بين أهم مبادئ الإصلاح الديني، وشرطه الأول. فتحدث عنه بحماسة في كل الأمور التي تطرق فيها إلى الدين[1]. ترتب عن ذلك في مستوطنة مساتشوستس مثلا، قانون يلزمها من جهة بفتح مدرسة للأطفال على نفقتها لكل خمسين بيت، ومدرسة لليافعين لكل مائة بيت. ويلزم من جهة ثانية الأسر بتسجيل أطفالهم بتلك المدارس. فظل التعليم فيها إجباريا ومعمما. والأسرة المتهاونة تؤدي غرامة مالية. وفي حال ما تمادت في تهاونها يؤخذ منها أطفالها بالقوة إلى المدرسة[2]. الأمية الدينية والسياسية سببها أمية القراءة والكتابة .ومن تم الأمية عندهم عدوة لحرية التي يعشقونها. فكانوا يرون في الأمي بينهم عدوا لحريتهم. لذا من واجب المستوطنة محاربتها بحمل نفقات تعليم كل الأطفال من دون استثناء، مثل ما تحمل نفقات باقي الخدمات العمومية. وذلك حتى يتمكن النشء من قراءة الإنجيل مباشرة ويستمد منه دينه كما هو، ومن دون واسطة، فيتحمل مسؤولياته الدينية والأخلاقية ويشعر بأنه حر ليس من فوقه من يُملي عليه دينه سوى الرب. كان الطهرانيون يثقون في العقل البشري فيمجدونه ويسلحونه بالتعليم منذ الصغر.

يقول الأستاذ لابولاي أن المستوطنين كانوا يجتمعون كل سنة ويصوتون على ضريبة مفروضة على الممتلكات العقارية، ثم تخصص مداخيلها لتمويل ميزانية التعليم الإجباري والمجاني بمدارس الأطفال واليافعين[3]. فكان في نوعية تلك الضريبة تعاضد وتعاون بين الأغنياء والفقراء لتعليم كل أبناء المستوطنة[4]. وكانت البلدية تنقسم إلى عدد معين من المقاطعات districts ، وفقًا لحجمها وعدد سكانها. وكانت توجد في كل مقاطعة لجنة تتلقى جزءًا من الضريبة المخصصة لميزانية التعليم، وفقًا لعدد التلاميذ المسجلين بها. وكانت تختار موقع المدرسة، وتعين المدرس، وتحدد الكتب المدرسية والمناهج التعليمية، ما لم تكن تعتمد على المعلم في ذلك. فما كان أحد من فوقها يملي عليها البرامج والمناهج المعتمدة. وبكلمتين، كانت مسؤولة أمام البلدية عن حسن سير التعليم. وتوجد في كل مقاطعة مدرسة واحدة على الأقل، مكونة من فصلين، أحدهما للأطفال الصغار، وعادة ما كان يُعهد التدريس فيها

---

[1] *ABOULAYE* ج 4 ص 241

[2] الأمر الذي لم يتم بفرنسا سوى في الثمانينيات من القرن التاسع عشر على يد الوزير جول فري*Jules Ferry*

[3] مثله ص 247

خمس المستوطنين كانوا يؤدون نصف مجمل الضرائب .وعدد أطفالهم كان يشكل فقط سدس عدد مجموع التلاميذ .

[4] مثله ص 245

لامرأة والآخر يدرّس فيه رجل أو امرأة، لتعليم الأطفال الأكبر سنا، القراءة والكتابة والحساب والنحو والصرف والتاريخ والجغرافيا. وما كان يلقن فيها التعليم الديني بالنظر لتعدد واختلاف قراءات الكتاب المقدس في نفس المستوطنة[1]. فكان الأطفال يأخذون تعليمهم الديني من قراءاتهم المباشرة للكتاب المقدس في بيوتهم من بعد ما تعلموا القراءة بالمدرسة، ثم بتقاسمها مع محيطهم في البيت وفي الأبرشية. بذلك وبكل حرية كانوا يشكلون معتقداتهم التي تظل مفتوحة على المراجعة والتجديد.

بقيت مؤسسة ثالثة ساهمت في تثبيت الحرية بالمستوطنات الطهرانية. يتعلق الأمر بالمليشيا للدفاع عن حرمات المستوطنين من أي عدوان خارجي. كانت تتشكل عند النفير من عموم المستوطنين. كانت تلك المليشيا هي الجيش. كانت للإنكّليز بأنكّلترا ثم بالمستوطنات حساسية شديدة من الجيش النظامي. كانوا يعتبرونه آلة بيد الحكام للاستبداد بهم على حساب حرياتهم التي هي رأس مالهم. فما كانوا يسمحون بتشكيل جيش نظامي لا بأنكّلترا ولا بالمستوطنات. في الحرب كما في السلم ما كان يعتمدون سوى على أنفسهم. حماية البلد تهم الجميع فيضطلع بها الجميع 5 . ظروف أنكّلترا الجغرافية وظروف المستوطنات كانت تسمح بذلك[2].

ولم يفت الأستاذ لابولاي التطرق إلى بريق الحضارة الثقافية التي لا تزال تحجب عن الشعوب الوضيعة المستأنسة بالاستبداد نعمة الحضارة السياسية. وذلك لأنها لا تدرك معنى الحرية فلا تسعى إليها بل تخشاها بسبب ما ترى فيها من التسيب والفوضى. ولا ترى المجد في الشعوب التي عاشت حرة وإن كانت فقيرة، وإنما تراه في بريق الحضارة الثقافية التي نشأت ونمت من حول من كانوا مستبدين بأسلافها وبإيعاز منهم .وقد أصر المؤرخ الروماني تيت ليف على التعرض لقصة الإسكندر المقدوني للتباهي والتفاخر وبحق بالحضارة السياسية التي عرفتها روما في مقابل الحضارة الثقافية التي تميزت بها أتينا. باختصار شديد إذا كانت الحضارة الثقافية من الحاجيات فالحضارة السياسية من الضروريات لتكريم بني البشر. فقال الأستاذ لابولاي أن الطهرانيين قد عاشوا في مستوطناتهم في الضيق والخصاصة. كان كل وقتهم مستهلكا كله في العمل الشاق من أجل كسب قوت يومهم. فلم يكن في حياتهم مكان للفنون ولا العلوم ولا الآداب ولا أي شيء من بريق الحضارة الثقافية الزاهرة[3] كتلك التي عرفتها العديد من الشعوب من حول المستبدين بها. لكنهم في المقابل عاشوا حضارتهم السياسية. كانت مستوطناتهم عبارة عن مجموعة من المزارعين الفقراء المتقشفين والمتدينين. ما كانوا يرون شيئا من وراء ذلك أفضل من حريتهم المكتسبة. ما كانوا في حاجة لشيء من ترف الحضارة الفرنسية. كل همهم كان هو الحفاظ على حريتهم وجعلها تسود كنيستهم ودولتهم[4]. ومما جاء في حديث الأستاذ لابولاي، وهو يعرّف الحضارة، قوله : "أنها مركبة ومعقدة، من حيث تشمل عناصر مختلفة، من تشريع وفنون وعلوم وصناعة وتجارة ونوع من الذوق العام ونوع من التفاعل الاجتماعي. وهي الأمور التي قد توجد عند مختلف الشعوب متفرقة وبدراجات متباعدة جدا. فتساهم كل منها في تشكيل آداب أجيال أو أمة. هكذا نقول بأن حضارة اليونان كانت أرقى من حضارة روما لما أخضع الرومان اليونانيين لسلطانهم. في حين كانت المؤسسات السياسية الرومانية أرقي من نظيراتها اليونانية. وهكذا نجد اليوم[5] أن عشق الحرية والاستئناس بفنون الحياة العامة هما أعظم وأقوى ببريطانيا مما هما عليه بفرنسا وألمانيا وإيطاليا[6]. ومع ذلك من يجرأ على الادعاء بأن مدينة لندن البريطانية أرقى حضارة من مدينتي باريز الفرنسية وفلورنسا الإيطالية ؟ فهؤلاء الآلاف من الأجانب الذين يزورون بلدنا)فرنسا(كل سنة بحثا عن سحر مجتمع أكثر نعومة، سيحتجون على مثل هذا الادعاء"[7]. ذلك لأن الحضارة الثقافية غالبا ما تبهر عقول الشعوب فتحجب عنها الحضارة

---

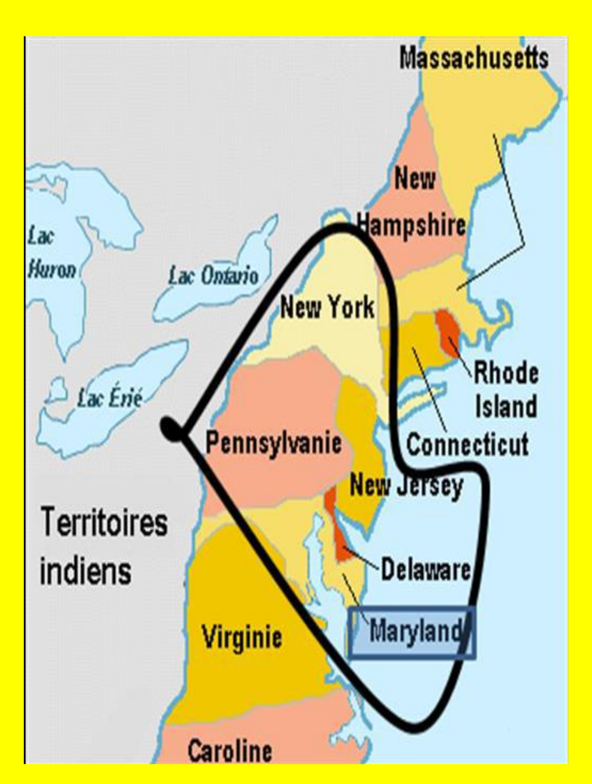
[1] مثله ص 250
مثلهم في ذلك مثل الرومان في عهد الجمهورية.
[2] مثله ص 251
لكن مع تقوية المؤسسات الدستورية وتطور أساليب الحروب لم يعد الأمر كذلك في عصرنا الحديث .الجيوش النظامية قوية بما يكفي للدفاع على الأنظمة الديمقراطية بقدر ما هي مطوقة بالضوابط الكافية التي تحول دون تحويلها إلى أدوات للاستبداد.
[3] *LABOULAYE* ج4 ص 239
[4] مثله ص 228
[5] في عصره القرن التاسع عشر
[6] في أواسط القرن التاسع عشر وهو عصر المؤلف
[7] *LABOULAYE* ج 4 ص 228

السياسية، التي هي بالنسبة لعموم البشرية نعمة بفضل نور الحرية الذي يبدد ظلم وظلمات الاستبداد، مهما ارتقت فيه الحضارة الثقافية. فنفهم نحن مما تقدم مع الأستاذ لابولاي أنه بفضل معتقداته الدينية، ظل البرتستنتي لا يرى نفسه سعيدا إلا في ظل نظام حكم يكون فيه هو مواطنا حرا، فلا يُحكم فيه إلا بتفويض منه. فكان يعتبر الكنيسة كنيسته وليست كنيسة هيئة أسقفية أو ملك من فوقه. وبفضل تربيته ومعتقداته، ظل يعتبر كل الفضاء العام امتدادا لفضائه الخاص وملكا للشعب الذي هو فرد منه، فيحافظ عليه في ظل الحرية. وبفضل معتقداته دائما، الحرية عنده ظلت تعني السعادة والسلم والسلام والأمان، بقدر ما كانت تعني عند غيره طريقا مفتوحا للتسيب والفوضى والحروب والدمار. وذلك هو النصيب الأوفر الذي كان للدين في نشأة الحرية بالمستوطنات الإنكْليزية أولا، ثم بالولايات المتحدة لاحقا. وهذا فيما يخص بعض من نصيب مستوطنات الشمال في قصة الحرية بنفس الولايات المتحدة. فماذا عن النصيب الذي كان فيها لمستوطنات الوسط ؟.

بدايات قصة الحرية بمستوطنات الوسط

مستوطنة ماري لند

يقول الأستاذ لابولاي أنه حتى هذه المرحلة من كتابه قد انتهى من تاريخ مستوطنات نيو إنڭلاند بالشمال . وصل فيها إلى لحظة إلغاء مواثيقها وهي لحظة الثورة المجيدة سنة 1688، فانتقلت حينها مع باقي المستوطنات، من سيادة الملك إلى سيادة البرلمان. وقد كان تاريخ مستوطنات الشمال الجزء الأكثر أهمية بالنسبة لقصة الحرية بالولايات المتحدة، موضوع الكتاب. ولكنها الأطول أيضًا. لذا سيتطلب تاريخ باقي المستوطنات بالوسط والجنوب وقتًا أقل، لأنها لعبت دورًا أقل أهمية في المؤسسة الاستيطانية. لكنها احتلت فيما بعد مكانًا كبيرًا في الثورة ضد الوطن الأم. وذلك علاوة على ولاية نيويورك التي حققت درجة من الرخاء والعظمة والتأثير الذي أكسبها لقب "الدولة الإمبراطورية"[1].



عدد مستوطنات الوسط خمسة. وتقع بين ڤرجينيا جنوبا ومستوطنات الطهرانيين شمالا. وهي ماري لاند Maryland, وديلاوير Delawar وبنسلڤانيا Pensylvanie, ونيوجزرسي Nouvelle-Jersey, ونيويرك New-York. . ليس لديلاوير ونيوجيرسي سجلات، بالمعنى الدقيق للكلمة. تاريخهما ملحق بتاريخ بنسلڤانيا ونيويورك. لكن الأمر يختلف مع المقاطعات الثلاث الأخرى التي تستحق الاهتمام بها. وسنتتبع قصة الحرية بكل منها بحسب أهميتها فيها تنازليا، بدلا من تاريخ بداية الاستيطان الذي اعتمدناه بخصوص مستوطنات الشمال.

لم تختلف طبيعة استيطان ماريلاند كثيرا عن طبيعته بمستوطنات الطهرانيين شمالا. مرة أخرى التطرف والاضطهاد الانڭلكاني بأنڭلترا هو الذي أخرج المهاجرين الأوائل من البلد الأم. لكنهم كانوا هذه المرة كاثوليك. ولم تنشأ المستوطنة بفعل شركة، بل بفضل رجل واحد. وهو رجل عظيم، ترك اسمًا مبجلًا في أمريكا، واستحق احترام التاريخ. ويتعلق الأمر باللورد بالتيمور Baltimore lord .

شارك اللورد لفترة طويلة في النزاعات الدينية بأنڭلترا. ولما سئم منها بحث عن راحة البال في المذهب الكاثوليكي الذي يعفي العقل من بناء معتقداته من جديد. لكن مقامه العالي بالقرب من الملك جاك الأول الذي كان يحتمي به من اضطهاد الكنيسة الأنڭلكانية كان في الوقت نفسه يفرض عليه استغلاله لحماية أبناء وبنات طائفته الكاثوليكية من نفس الاضطهاد. وكان الملك يلاطف طائفته. كانت تستهويه فيها عقيدة الطاعة المطلقة للملوك. لكنها كانت تتعرض لاضطهاد الأنڭلكان والطهرانيين. وكان اللورد بالتيمور كثير الاهتمام باستيطان العالم الجديد. فوضع أول مشروع لهجرة الطائفة الكاثوليكية إلى أمريكا طلبا للحرية التي حرمها منها الوطن الأم. وكان هو أحد أوائل الشركاء المساهمين في الشركة التجارية للاستيطان بڤيرجينيا[2].

نزل أول الأمر بشمال أمريكا قبالة كندا، لكنه وجد الجو فيه قاسيا للاستيطان. ثم رحل إلى مستوطنة ڤرجينيا، لكنها رفضته بسبب مذهبه الكاثوليكي. فلجأ إلى مكان خالي بشمالها، وكان قد صار تابعا مباشرة للقصر من بعد إنهاء الملك جاك الأول لوجود شركة ڤرجينيا. طلب اللورد من الملك ميثاقا لاستيطانها. لكنه توفي هو والملك جاك قبل الحصول عليه. وآل الميثاق سنة 1632 إلى إبنه اللورد بالتمور الثاني الذي ظل حاكما للمستوطنة مدة نصف قرن من الزمن .حصل عليه من الملك شارل الأول الذي سمى المستوطنة "ماري لاند" أو أرض ماري، على إسم

---

[1] *LABOULAYE* ج 4 ص 257

[2] مثله ص: 258

زوجته وبنت ملك فرنسا هنري الرابع. بذلك صارت المستوطنة مستقلة عن نفوذ ڤرجينيا التابعة مباشرة للعرش كذلك. وصارت ماري لاند إقليما إقطاعيا في ملكية آل بالتيمور بالوراثة[1].

فكانت بذلك مستوطنة حرة وكأنها مملكة مستقلة، ولا سيما مع البند الذي يتعهد فيه الملك بإعفاء مستوطنيها وعلى الدوام من دفع أية ضريبة أو رسوم. وبخلاف شركات الاستيطان التي كانت لها السلطة المطلقة على المستوطنين، يوجد في ميثاق ماري لاند بند ينص على أن سن القوانين وفرض الضرائب، لا يتمان فيها إلا بموافقة غالبية المستوطنين. وذلك علاوة على بند آخر يمنع سلطة الحاكم المالك من تطال حرماتهم الذاتية والمالية[2].

ولم يكن في ميثاقها ما يلزم المستوطنين بأي بالتدين بأي مذهب مسيحي. فكانوا فيها أحرارا كي يمارسوا مذهبهم الكاثوليكي. بل على غرار مستوطنة رود آلند ونيو همشير بالشمال حرص اللورد بالتيمور الإبن ومالك وحاكم مستوطنة ماري لاند على ضمان حرية الضمير وحرية التدين لكل المستوطنين. فلم تكن مستوطنة كاثوليكية خاصة بالكاثوليك، كما كانت عموم مستوطنات الشمال طهرانية خاصة بالطهرانيين من دون غيرهم. ومن بين كل المستوطنات المملوكة لأشخاص، فقط تلك التي توفرت فيها الحرية الدينية والحرية السياسية كانت مزدهرة ومربحة لمالكيها. وظلت مستوطنة ماري لاند على ذلك الحال حتى حرب الاستقلال سنة 1776[3].

وصلها أول فوج من المهاجرين الكاثوليك سنة 1633 هاربين من الاضطهاد الديني بأنڭلترا. وكان عددهم مائتان. أغلبهم كانوا أغنياء ومن منبت رفيع. أحسنوا التعامل مع السكان الأصليين على أساس انهم أصحاب الأرض الشرعيين. فتنازلوا لهم عن أراضيهم وعن مزارعهم، وعلّم نساؤهم نساء المستوطنين كيفية طهي الخبز من طحين الذرة. فنمت المستوطنة وازدهرت في مدة ستة أشهر بدلا من عدة سنين بباقي المستوطنات.

كانوا لوحدهم كاثوليك أحرارا في مستوطنتهم بين خصومهم من الأنڭلكان بڤرجينيا جنوبا ومستوطنات الطهرانيين شمالا. ففتحها حاكمها بالتيمور للاجئين الطهرانيين الوافدين من الجنوب واللاجئين الأنڭلكان الوافدين من الشمال. وصرح يقول : "أتعهد أنا ومن يأتي بعدي، أننا لن نضطهد مسيحيا بصفة مباشرة أو غير مباشرة بسبب مذهبه ". ثم صوتت الجمعية العامة للمستوطنة على قانون ينص على الشيء نفسه. لكن لم تتسع فيها تلك الحرية الدينية لغير المسيحيين من اليهود وغيرهم كما كان الحال بمدينة روجي وليام بمستوطنة بروڤيدانس ثم بمستوطنة رود أيلند. بل سن في مستوطنة ماري لاند سنة 1649 قانون يعاقب بالإعدام كل من ينكر فيها عقيدة التثليث المسيحية[4].

وفي سنة 1639 قدم اللورد بلتيمور لمجلس المستوطنة المنتخب قانونا ينظم فيها الحياة السياسية. فرفضه وقدم هو قانونا بديلا فرفضه بدوره. ثم اقترح أن يكون له بالمجلس عدد من ممثليه يملكون حق النقد أو ڤيتو، فرفض. وانتهى الأمر بالاتفاق على تشكيل مجلس تشريعي من غرفتين، كالذي كان قائما بأنڭلترا وبمستوطنة مساتشوستس. غرفة للنواب المنتخبين من طرف عموم المستوطنين وغرفة عليا لممثلي آل بالتيمور أصحاب المستوطنة، مع حق النقد[5].

توقف فجأة العمل بهذا النظام وبعنف مع جمهورية كروموبل بالوطن الأم سنة 1649، فألغي فيه الميثاق الملكي ومعه الغرفة العليا .وكان الطهرانيون المسيطرون على برلمان أنڭلترا ينوون منع التدين بغير مذهبهم في المستوطنة، لولا تدخل كروموبل نفسه لما رأى بحكمته السياسية أنها كانت تستمد قوتها وازدهارها من الحرية الدينية، علاوة على الحرية السياسية. ولما عادت الملكية إلى الوطن الأم استعادت المستوطنة مع الملك شارل الثاني

---

1 Astiéص 214

2 *LABOULAYE* ج 1 صص 261-262

3 مثله ص 263

4 مثله ص 264-266

5 Astié ص 216

ميثاقها مع نظام حكمها السابق. فصار يلجأ إليها المهاجرون المضطهدون وغيرهم من جميع البلدان بأوربا ومن مختلف المستوطنات المجاورة. وكان من بينهم حتى البرتستنت الفرنسيين Huguenots ، والمنبوذين من ألمانيا ومن بوهيميا وهولندا والسويد. فساهموا في المزيد من ازدهارها بما جاؤا به معهم من رؤوس أموال وحرف ومهارات ولا سيما من روح التآخي والتواصل الاجتماعي فيما بينهم. وتلك هي القيم التي لا تزال تتميز بها مدينة بالتيمور حتى اليوم[1].

إلا أن ازدهارها أصيب في مقتل مع نهاية عهد الجمهورية وعودة الملكية مع شارل الثاني. في عهد الجمهورية كان قد حز في نفس الجنرال كرومويل أن تحتكر هولندا التجارة البحرية. من بين أربعين سفينة كانت تؤمن التجارية بين بريطانيا ومستوطناتها، إثنان منها فقط كانت إنكْليزية[2]. فاستصدر الجنرال من برلمانه المع يّن ما عُرف بقانون الملاحة l'acte de navigation . قانون يمنع التجارة مع بريطانيا بواسطة سفن غير إنكْليزية. وخاض بسببه حربا مع هولندا وكسبها. وكم استفاد منه الاقتصاد الإنكْليزي، فاستحسنه التجار وقرروا التشبث به من بعد عودة النظام الملكي.

إلا أن المستوطنات كانت في عهد كرومويل متحررة من قيوده في تجارتها مع غير بريطانيا. فحز ذلك في نفوس رجال المال والأعمال في عهد شارل الثاني، وأوقد نار جشعهم. فاستغلوا هيمنتهم على البرلمان الإنكْليزي، وزادوا في قانون الملاحة بنودا تمنع المستوطنات، ومنها ماري لاند، من التجارة مع غير بريطانيا بواسطة سفن غير إنكْليزية. وكان على تلك السفن أن تمر من موانئ الوطن الأم من بعد خروجها من المستوطنات ومن قبل الذهاب إليها. الأمر الذي يجعل صادراتها عالية السعر بالنسبة لزبنائها وتجعل وارداتها مرتفعة السعر بالنسبة للمستوطنين. يخسرون زبناء من غير الأنكْليز لصالح المنافسين وفتقرن إلى المال الذي به يشترون حاجياتهم المستوردة الباهظة الثمن. تلك كانت بنود مجحفة في حق المستوطنات سبق للجنرال كرومويل أن رفضها بضغط من مستوطني ڤرجينيا وغيرها. لكنها مرت في عهد شارل الثاني الذي كان من مصلحته السياسية مداراة أصحابها من التجار بأنكْلترا. بذلك لم يعد للمستوطنات، ومنها ماري لاند، من تجار للتعامل معهم سوى التجار الإنكْليز بأنكْلترا.

احتكروا كل تجارتها الخارجية من مقارهم بلندن وبريسطول. فكسدت أسعار صادراتها بسبب قلة المشترين وارتفعت في المقابل أسعار وارداتها لقلة البائعين. وكان ذلك هو البؤس بعينه الذي حل بالمستوطنين. ثم وكأن كل ذلك لم يكن كافيا لجشعهم، زاد التجار الإنكْليز على قانون الملاحة المجحف في حق المستوطنات، قانونا يمنعها من الحق في التصنيع، حتى تقتصر تجارتها مع الوطن الأم على تصديرها للمواد الخام البخسة الثمن ثم على استيرادها منه مصنعة بأثمان باهظة. من أجل ذلك، حدد نفس القانون عدد العاملين في ورشاتها الحرفية في حجم لا يمكنها سوى من صيانة المواد المصنعة المستوردة، ولا يمكنها أبدا من تصنيعها محليا[3]. ومن أجل تنفيذ تلك السياسات ومراقبة التزام المستوطنين بها من على بعد آلاف الأميال اضطرت انكْلترا لبناء تحصينات عسكرية على شواطئ أمريكا الشمالية مع مرافئ لسفن قواتها البحرية الملكية. ومع ذلك كله ازدهر التهريب وتنامى العداء للوطن الأم. وكان ذلك هو ثمن إثراء ثلة من التجار بلندن وبريسطول، وإفقار المستوطنين الإنكْليز بأمريكا. كما كان ذلك سببا في حرب الاستقلال عن أنكْلترا سنة 1776.

وما أن توفي اللود بالتيمور الإبن سنة 1675 حتى استأسدت الكنيسة الأنكْلكانية بالعاصمة لندن ونظمت حملة تحريضية ضد مستوطنته سعيا منها لهيمنتها عليها من بعد ما ساد فيها التسامح الديني .وما أن حاول اللورد الوريث مقاومتها حتى طالعه المستوطنون يطالبون بإعادة النظر في نظام حكمها الذي صار عتيقا في نظرهم. على شاكلة الطهرانيين بالشمال صاروا يطالبون بنظام تعود فيه السيادة لهم وليس له من فوقهم. بالرغم مما كانوا يتمتعون به من حرية دينية وحرية سياسية وبخلاف ما جاء بالميثاق كانوا يريدون حاكما منتخبا وليس حاكما مفروض عليهم

---

[1] *LABOULAYE* ج 4 ص 269

[2] مثله ص 98

[3] مثله ص 101

بالوراثة. كانوا يرون في تلك الحريات حقوقا موهوبة، وهم يريدونها حقوقا طبيعية ومكتسبة بدون منّة من أحد. وذلك لما سمعوا في مجلس المستوطنة نائب اللورد الجديد يقول بأن السلطات التي تمتلكها المستوطنة موهوبة من الرب إلى الملك، ثم من الملك إلى اللورد بالتيمور، وأخيرا من اللورد إلينا نحن. لم يعودوا يقبلون إصدار الأحكام القضائية باسم الملك، ولا جباية الضراب الواجبة كحق للورد بالتيمور من دون موافقة المجلس[1]. ثم استأسد في نفس المستوطنة الطهرانيون وبتحريض من إخوانهم بالشمال لطرد كل الموظفين الكاثوليك بحجة أنهم غير أكفاء لتسيير المراق العمومية وأنهم كانوا بزعمهم، يتحيزون في المعاملة لأبناء طائفتهم على حساب مصالح غيرهم من البرتستنت. وفعلا جاءهم أمر من لندن يسرح كل الموظفين الكاثوليك، فعوضوا بغيرهم من البرتستنت. بل منعت الطائفة الكاثوليكية من ممارسة دينها في العلن، كما منع أساتذتها من التدريس خشية على الشباب من تأثرهم بمذهبهم. بل أكثر من ذلك، سن قانون يمنح للإبن الكاثوليكي جزء من مال أبيه في حال ما ارتد عن مذهبه وصار برتستنتيا. وزاد من محنة اللورد بالتيمور الجديد قانون الملاحة الذي هز اقتصاد المستوطنة علاوة على مطلب مستوطنة ڤرجينيا في استرجاعها كجزء سابق منها[2].

ولما حل عهد الملك جاك الثاني ألغى كل مواثيق الاستيطان وألحق كل المستوطنات بالعرش مع الحفاظ على أنظمتها السياسية. ثم أطاحت به الثورة المجيدة سنة 1688 وانتقلت بذلك السيادة على المستوطنات من العرش إلى البرلمان الإنڭليزي البرتستنتي من الأنڭلكان ومن غيرهم مع دائما الحفاظ على أنظمتها السياسية. فصارت مستوطنة ماري لاند تحت حكم ولاة معينين من طرف الحكومة الإنڭليزية بالوطن الأم. وذلك حتى سنة 1715 لما ارتد اللورد بالتيمور الحفيذ عن مذهب آبائه الكاثوليك فاسترجع حق ملكيتها بالوراثة. فصار هو الذي يعين حاكمها مع ممثليه بالغرفة الثانية من برلمانها، لكن من دون كبير أثر على سياساتها. واستمر الوضع على ذلك الحال حتى حرب الاستقلال سنة 1776[3]. ونمر الآن إلى تتبع قصة الحرية بمستوطنة نيو يورك من بين مستوطنات الوسط الخمسة.

مستوطنة نيو يورك

---

[1] *LABOULAYE*، ج 1 ص 270

[2] مثله ص 271

[3] مثله ص 272



في البدأ كانت المستوطنة هولندية. ثم صارت بقوة السلاح إنڤليزية. لكن الذي يهمنا هو تتبع قصة الحرية فيها. فماذا عن نشأتها وعن تطورات الحياة الدينية والسياسية بها. بين ڤرجينيا ومستوطنات الشمال كانت المنطقة تقع تحت سيادة أنڤلترا. لكنها ظلت مهملة من دون استيطان. ومن بعد اكتشاف العالم الجديد ظلت الشركات البحرية الهولندية تبحث عن منفذ بحري للهند من جهة غرب المحيط الأطلسي. فكلفت بحري إنڤليزي بتلك المهمة. وكان إسمه هودسون Hudson . فوجد نهرا جنوب منطقة كنكتوكت وظن أن الإبحار فيه يؤدي إلى المحيط الهادي نحو الهند. ومن بعد من ذلك، عاد للشركة بتوصيف للأرض المستكشفة من حول النهر الذي سمي باسمه مع خليج مصبه، ورغبها في استيطانها. سوى أنها كانت تفضل التجارة على الاستيطان.

فصارت تتجار مع السكان الأصليين في الجلود وغيرها في مقابل ما يحتاجونه هم من سلع مصنعة. ثم امتدت تجارتها إلى المستوطنات القائمة بالشمال وبالجنوب. فأنشأت على ضفاف النهر، وعلى عادتها، مركزا هولنديا للتبادل التجاري Comptoir . ثم ظهر لها أنه من المفيد توسيع نشاطها بإحداث فرص لمشاريع زراعية من حول المركز التجاري. فحصلت من دولتها هولندا على ميثاق استيطان وفق القوانين المعمول بها بهولندا، ومن دون أن يجد ذلك اعتراضا من أنڤلترا. واستقدمت مستثمرين هولنديين ووزعت عليهم الأراضي كملكية موقوفة بالتوريث لا تباع ولا تشترى، بشرط إقامة مزرعة فيها تضم على الأقل خمسين نسمة مع محو مطلب السكان الأصليين بها. وإذا ما نشأت فيها قرية أو مدينة، فهو الذي ينظم حياتها العامة وفق مصالحه[1]. وذلك للتشجيع على استيطانها كأرض هولندية بقوانين هولندية وتيسير تجارة الشركة مع السكان الأصليين ومع باقي المستوطنات من حولهم.

هكذا نشأت المستوطنة الهولندية التي حملت حينها إسم أمستردام الجديدة على إسم أمستردام الهولندية. وتشكل نظام حكمها على شاكلة نظيره بهولندا، حيث كانت المستوطنة تسيّر من طرف حاكم ومجلس إداري يمثل الشركة بمعية مجلس يمثل المستثمرين أصحاب المزارع القائمة. لكن من دون تمثيلية لكل العمال الهولنديين وغيرهم بمزارعهم[2]. فكان فيها الحق في الحرية السياسية مقتصرا على كبار القوم كما كان عليه الحال بهولندا نفسها، من حيث كان نظام حكم أرستقراطيا لصالح كبار رجال المال والأعمال بكل من الأقاليم السبع، ومن دون غيرهم.

وبسبب ذلك ما ازدهرت فيها الفلاحة كما ازدهرت بالمستوطنات الإنڤليزية ولا سيما بمستوطنات الطهرانيين. دائر الحرية الفردية الموسعة في هذه الأخيرة هي التي شكلت الفرق. حق ملكية الأرض كان فيها مشاعا كحق طبيعي لكل فرد استطاع إليه سبيلا ومن دون شروط. فكان المزارع فيها هو صاحب المزرعة نفسه، ومردودها من نصيبه من بعد دفع أجور العمال وما عليه من رسوم وضرائب. فكان يشتغل فيه بجد ونشاط سعيا وراء الربح. هكذا ازدهرت الزراعة بمستوطنات الإنڤليز[3].

وذلك بخلاف المستوطنة الهولندية التي جاءها المستثمرون الهولنديون بعقلية رجال المال والأعمال في التجارة والصناعة بالوطن الأم. جاؤوها بعقلية السيد le patron . وبخلاف عموم المهاجرين من الإنڤليز، جاء معهم ومن بعدهم عموم المهاجرين الهولنديين مستأنسين بالعمل بانضباط وبنشاط في معامل رجال المال والأعمال

---

[1] - *LABOULAYE* ج 4 صص 285-286

[2] مثله

[3] مثله ص 286

بالوطن الأم. لكنهم في المزارع الشاسعة ما بقي عندهم نفس الحماس للاستكثار من الانتاج الزراعي من أجل نفس الأجر .كما جاؤوها من دون الشعور بالحاجة للحرية كعموم المستوطنين الإنكْليز. فما كانوا يفكرون في الحق الطبيعي في التصويت على القوانين التي تحكمهم بالمستوطنة ولا حقهم في التصويت على الضرائب والرسوم المفروضة عليهم. فما ثاروا ضد قانون الحق في امتلاك الأرض بتلك الشروط المعجزة لهم. وحصل الشيء نفسه مع الكثير من عموم المهاجرين الألمان. جاؤوها هم كذلك بنفس العقلية المستأنسة بحب العمل والنشاط مع كثير من الانضباط من تحت سيادة وقيادة غيرهم من فوقهم.

ومع ذلك بقيت المستوطنة على ذلك الحال من ضعف في الإنتاج الزراعي إلى حين مجيء هجرتين جديدتين أثرتا على عقلية المهاجرين السابقين. الأولى تشكلت من البرتستنت القادمين من أوروبا. والثانية الأكثر عددا تشكلت من الطهرانيين القادمين من مستوطنات الشمال. بعقلية التسامح الديني الذي كان له النصيب الوافر في ازدهار الاقتصاد الهولندي عملت الشركة الهولندية على تشجيع كل المضطهدين بالبلدان الأوربية على الهجرة إلى مستوطنتها بأمريكا. حتى أنها عاتبت حاكمها لما ضايق جماعة الأصحاب[1] quakers بسبب معتقداتهم. وذلك في رسالة قالت له فيها : "من حق كل مواطن مسالم أن يستمتع بالحرية. هذا المبدأ هو الذي جعل من حاضرتنا أمستردام ملجأ للمنفيين من أي بلد. اعمل به وسيحالفك التوفيق"[2].

ثم هاجر إليها الكثير من البرتستنت الطهرانيين القادمين مباشرة من أنكْلترا وآخرين من مستوطنات الشمال. فأسسوا فيها قرى ومدنا جديدة بموافقة من الشركة الهولندي، حتى صارت فيها اللغة الإنكْليزية لغة ثانية، تحرر بها العقود وغيرها من الوثائق. وفي سنة 1652 حصلت المستوطنة على امتيازات الحواضر الهولندية. فصارت مستوطنة البرجوازيين من كبار المزارعين ورجال المال والأعمال محتكرين لكل التجارة، وليست مستوطنة للمواطنين[3].

كل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية التي كانت من نصيب المستوطنين الطهرانيين الإنكْليز بالشمال، كانت في المستوطنة الهولندية بيد الحاكم باسم الشركة ومجلسها الإداري مع مجلس البرجوازيين وكبار المزارعين من دون غيرهم. نظام حكم ما كان متوافقا مع مزاج المستوطنين الطهرانيين العشقين للحرية. فحرضوا غيرهم من الهولنديين للمطالبة بحقهم الطبيعي في الحكم. وفي سنة 1653 اتحدوا جميعا واتفقوا على ميثاق وطني بالمستوطنة يطالب بحق كل المستوطنين الطبيعي في التشريع وفي تعيين كل الموظفين. وكان هذا نصها :

"الهيئات العامة للأقاليم الهولندية المتحدة هم أسيادنا الأوفياء. نخضع لقوانينها، لكن حقوقنا وامتيازاتنا هنا ينبغي أن تكون متناغمة مع حقوقنا ببلدنا الأم، لأننا مواطنون ولسنا شعبًا محتلا.

نحن الذين أتينا إلى هنا من مختلف بقاع العالم، وشكلنا مجتمعا متنوع الأعراق، و غادرنا أوطاننا على حسابنا لحماية الأقاليم الهولندية المتحدة، وحوّ لنا القفار هنا إلى أرض مثمرة، نطالب بعدم إصدار قوانين جديدة دون موافقة الشعب، وبعدم تعيين مسؤولين عموميين دون موافقة الشعب، وبعدم إحياء القوانين الغامضة والمتقادمة."[4]

استنكف حاكم المستوطنة باسم الشركة من تلك المطالب من بضع آلاف المستوطنين، واشتم فيها رائحة مزاج الطهرانيين القادمين من مستوطنات الشمال، من دون شيء فيها من المزاج التقليدي للهولنديين. لكن المندوبين الذين تقدموا له بتلك المطالب قالوا له بأنهم لا يريدون سوى المنفعة العامة للمستوطنة والحفاظ على الحرية. وأنه من حق الناس الطبيعي تشكيل جمعيات حتى يتحدوا فيها من أجل حماية الحرية والملكية .فأمرهم بحل الجمعية، وقال لهم أنه يستمد سلطته من الرب ومن الشركة، وليس من أهواء عدد من الجهلة. وأيدته الشركة بقولها أنها تؤيد الضرائب

---

[1] مجموعة من المسيحيين البروتستانت من بين أهم مبادئها التسامح الدني، نشأت في القرن السابع عشر في إنكْلترا.

[2] *LABOULAYE* ج 1 ص 289

[3] *LABOULAYE* ج 1 ص 290

[4] مثله ص 291

التي يفرضها على المستوطنين من دون أن تخضع لموافقة الشعب. وعليه ألا يترك أحدا يحلم بذلك. لكن المستوطنين واجهوا ذلك الموقف بالامتناع عن دفع الضرائب وبالتهديد بتحويل ولائهم لأنكْلترا حتى يتمتعوا بنفس الامتيازات المتوفرة بمستوطناتها[1].

وحتى ذلك الحين ما اعترفت أبدا أنكْلترا لهولندا بالاستيطان هناك. بل كانت المستوطنة تقع في وسط المجال الذي أعلنت هي على أنها يقع تحت سيادتها ومنحت امتياز استيطانها لشركتين إنكْليزيتين من دون غيرهما. ظل التفكير قائما باسترجاع المستوطنة الهولندية. وفي سنة 1664 منح الملك شارل الثاني لأخيه وولي عهده الأمير جاك، بموجب ميثاق جديد، كامل الامتيازات على تلك المستوطنة، تحت مسمى نيو يرك New-York بدلا من نيو أمستردام، لأنه كان أمير إقليم يورك بأنكْلترا. منحه فيها حق السيادة بالوكالة عن العرش مع ضمان حق المستوطنين في الحريات المتوفرة بباقي المستوطنات الإنكْليزية.

ومن قبل إخبار هولندا بقرار الملك الجديد، وجد حاكم المستوطنة باسم الشركة الهولندية نفسه أمام كتيبة عسكرية إنكْليزية تخبره به وتأمر بتسليم لصاحبها الجديد الأمير جاك. وبما أنه كان عاجزا عن المقاومة استسلم وسلم المستوطنة لأهلها. بل وقضى فيها ما تبقى من حياته حتى مات فيها. فاجتمع مفوض الأمير مع مجلس المستوطنة من كبار القوم، وأخبرهم بأنها ستظل متسعة لكل من فيها ولمن يهاجر إليها لكن بنفس نظام الحكم القائم بمختلف المستوطنات الإنكْليزية، حيث دائرة الحرية السياسية تشمل الجميع، ضمان كامل الحرية الدينية للجميع[2]. وحافظ فيها أصحاب الملكية الموقوفة بالتوريث لكن من دون ملكيات جديدة، والتي ألغيت سنة 1776[3].

ما أن استقرت الأمور حتى تراجع الأمير جاك عن وعوده، لأنه كان من أشد أعداء الحرية السياسية. لكنه واجه نفس المقاومة التي واجه بها المستوطنون الحاكم باسم الشركة الهولندية. فاستسلم لهم وصوتت المستوطنة سنة 1683 على ميثاق الحريات الذي لم يكن أقل من أمثاله شمولية وجرأة بمستوطنات الشمال الطهرانية. صوتت فيه على حقوق المستوطنين كحقوق طبيعية بوصفهم مواطنين إنكْليز، وليست كامتيازات من ملك لرعاياه. وأصر الأستاذ لابولاي على عرض نصه مع الإشارة إلى مدى تقدم الإنكْليز سنة 1683 عن الفرنسيين يوم الثورة سنة 1789. وهذا نص الميثاق :

"السلطة التشريعية العليا من نصيب الجمعية العامة المشكلة من الحاكم والمجلس الإداري[4] والشعب، وتتمتع بها إلى الأبد.
حق التصويت مكفول لكل مستوطن. لن يتم القبض على أي شخص حر إلا بحكم صادر عن أقرانه. ويتم البت في جميع المحاكمات الجنائية من قبل هيئة محلفين مؤلفة من اثني عشر شخصًا.
لن يتم فرض أي ضريبة ، تحت أي ذريعة كانت، إلا بموافقة الجمعية العامة.
لا يقيم أي بحار وأي جندي عند السكان رغما عنهم. الأحكام العرفية ملغية ولا يمكن استعادتها. لن يُزعج أحد يؤمن بالرب من خلال يسوع المسيح، بسبب الاختلاف في الرأي"[5].

لما صار ملكا سنة 1685 تراج جاك مرة أخرى عن تلك الحريات بكل المستوطنات. لكن ما لبث أن أطيح به بفضل الثورة المجدية سنة 1688 واطمأن المستوطنون على حرياتهم مع العهد الجديد. اللهم ما طال كل المستوطنات من عسف على حريتهم التجارية بسبب قانون الملاحة الذي تسبب في حرب الاستقلال ونشأة الولايات المتحدة سنة 1776 وجاء الآن دور تتبع قصة الحرية بمستوطنة نيو جرسي *New- JERSEY* من بين مستوطنات الوسط.

---

[1] مثله ص 292

[2] وسوّيت مسألة استرجاع أنكْلترا للمستوطنة مع هولندا في معاهدة بريدا.

[3] *LABOULAYE* ج 1 صص 293-294

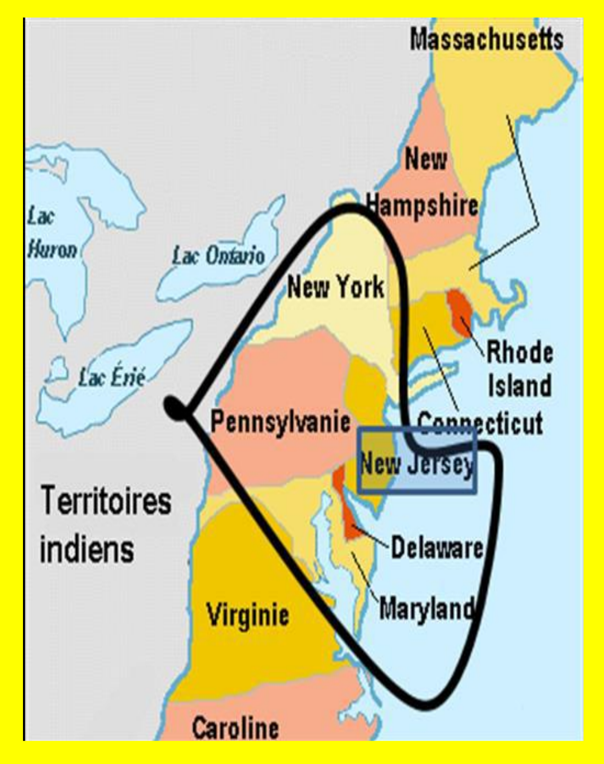
[4] كل من الحاكم والمجلس المحلي يعينهم الأمير جاك صاحب الاميتز كممثلين عنه في الجمعية العامة.

[5] *LABOULAYE* ج 1 ص 296

مستوطنة نيو جرسي

مستوطنة نيويورك التي انتزعها الملك شارل الثاني من الهولنديين ووهبها لأخيه الأمير جاك كانت أوسع بكثير من ولاية نيويورك الحالية .كانت تشمل كل ما بينها اليوم وبين ڤرجينيا، عدا ماريلاند .كانت تشمل نيوجرسي وبنسلڤانيا وديلوير. فكيف اقتُطعت منها وصارت مستوطنات مستقلة عنها ؟ الذي اقتطعها منها سنة 1664 هو نفس الأمير جاك الذي صارت من حقه كما تقدم، وتنازل عنها لرجلين من كبار القوم المقربين منه بأنڭلترا، لاعتبارات تخصه ولا تهمنا. ولا داعي لذكر اسميهما. وبذلك كان الرجلان شريكين في شركة للاستيطان. وسميت مستوطنتها الجديدة بنيو جرسي بدلا من نيويورك[1].

وفي سنة 1683 انزعج الملك شارل الثاني من مقدار الحرية الذي كانت تتمتع بها مستوطنة نيوجرسي فسحب الامتازمن صاحها وألحقها بالعرش. فصارت محكومة بحاكم ومجلس إداري يمثلان القصر الملكي وجمعية المستوطنين. لكن تبين للملك أنه كان من الصعب عليه حكم مثل تلك المستوطنة التي تعودت على الحرية الكاملة حتى كانت ترفض تلك الإيرادات الهزيلة التي كانت تؤول من قبلُ للرجل صاحب الامتياز. فتخلى عن حكمها فاسترجعت حريتها السابقة.



وكان قد استوطن فيها العديد من الهولنديين والسويديين باسم مستوطنة نيويورك سابقا، والذين حُفظت حقوقهم مع التقسيم الجديد. وحتى تمتلئ بغالية من الإنڭليز أعلن الرجلانصاحبا الامتياز فيها أنهما يمنحان الحرية الدينية والحرية السياسية لكل من قدم للاستيطان فيها. وفي فترة مّا كان الأمير جاك قد تراجع عن وعوده بالحرية لمستوطني نيويورك، فهاجر منها عدد كبير منهم إلى مستوطنة نيوجرسي الجدية[2].

وفي سنة 1676 قسم الرجلان فيما بينهما المستوطنة إلى قسمين. فصار لواحد منهما القسم الشرقي، والذي احتفظ بإسم نيوجرسي، وصار للثاني القسم الغربي. وهو القسم الذي باعه لاحقا الملك شارل الثاني لشركة جماعة الأصدقاء الدينية Quakers . وحمل أسم بّينسلڤانيا Pennsylvanie بمعنى : غابة بّين. و بّين هو إسم والد الرجل الذي اشتراه من الملك الذي سمى المستوطنة بذلك الإسم، تشريفا نائب الأدمرال vice-amiral في البحرية الملكية والذي قدم خدمات عسكرية جليلة لأنڭلترا[3].

وعُرفت واشتهرت جماعة الأصدقاء بمبدأ التسامح الديني حتى مع غير المسيحيين من اليهود والسكان الأصليين وغيرهم. فاحتدم التنافس بين المستوطنتين على استجلاب أكبر عدد من المستوطنين بفضل طُعم كل من الحرية الدينية والحرية السياسية. في كل من المستوطنتين تم تسليم كل السلطات للجمعية العامة الممثلة لكل المستوطنين. تسن القوانين وتصوت على الضرائب وتعين الموظفين في كل المرافق العمومية. من البداية لا شيء كان ينقص فيها في ذلك العصر عن الديمقراطيات الحديثة[4].

---

1 مثله ص 301

2 *LABOULAYE* ج 1 ص 302

3 مثله

4 مثله

لاعتبارات مختلفة، لا داعي لذكرها هنا، تم سنة 1683 بأمر من الملك شارل الثاني إلحاق نيوجرسي بنيويورك وبمستوطنات الشمال .من بعد الثورة المجيدة سنة 1688 أعيدت كل المستوطنات لأصحاب الامتيازات السابقين .لكنهم وجدوا تدبيرها مكلفا جدا بسبب مستوطنين تعودوا على حكم أنفسهم بأنفسهم فكانوا يعارضون حتى الإيرادات الهزيلة التي تعود للشركات المؤسسة .فتنازلوا عن حكمها سنة1702 للملكة آن مع احتفاظهم بحقوقهم في ملكية الأرض .ومنذ ذلك الحين وحتى حرب الاستقلال سنة 1676 ظلت مستوطنة نيوجرسي إقليما ملكيا تحت حكم المؤسسات الثلاث التقليدية، والمشكلة من حاكم ومجلس إداري يمثلان القصر وجمعية عامة تمثل المستوطنين .سرد أحداث مستوطنة نيوجرسي ليس بالطويل، لبساطة تاريخها الذي سادت فيه الحرية الدينية بفضل ثقل وزن جماعة الأصحاب *quakers* ، والحرية السياسية بفضل اكتظاظها بالطهرانيين القادمين من مستوطنات الشمال[1]. والآن ماذا عن نصيب مستوطنة بّينسيلڤانيا في قصة الحرية بالولايات المتحدة ؟

مستوطنة بينسيلڤانيا

إدراك نصيب مستوطنة بّنسيلڤانيا في قصة الحرية بالولايات المتحدة يستدعي لا محالة التعرف على سيرة حياة مؤسسها السيد ڭيوم بّين *Guillaume Penn* ، وعلى جمعية الأصحاب *Quakers* التي كان يتزعمها. ظل السيد بّين محط ثناء وإعجاب الفلاسفة الفرنسيين. فبحسب ڤولتير[2] ومابلي[3] ورينال[4] يعد السيد بّين أول المشرعين الأمريكيين، أو على الأقل كونه الوحيد الذي نص فيه على احترام الهنود وعلى التسامح الديني وعلى الحكومة الحرة. ويقول الأستاذ لابولاي أنه كان في ذلك شيء من المبالغة لأن مستوطنته كانت مسبوقة بغيرها بالشمال والتي عرفت قدرا كبيرا من الحريات والتسامح والديني والتعامل الإنساني مع السكان الأصليين مثل روجي وليام واللورد بالتيمور وغيرهما[5].

وذلك كان ولا يزال في تقديرنا، من تداعيات بيئات الاستبداد التي ظل فيها العمل الفردي يطغى على الإنجازات الجماعية. يطغى فيها تبجيل الفرد le culte de la personne على حساب ك رامة الشعوب، فيخلق الزعامات المقدسة التي ما تلبث أن تطغى فتستبد بها وتخنق حرياتها. وهذا لمن يريد تتبع قصص الاستبداد في تاريخ البشرية.

ويقول الأستاذ لابولاي أنه مع ذلك، فإن الرجل لا يضع علامة في التاريخ من دون أن يكون قد ترك فيه بصمة. إذا لم يكن السيد بّين أول من أعلن عن هذه المبادئ النبيلة من العدالة والحرية، فمن المؤكد أنه كان واحداً من أكثر المدافعين عنها بقوة وعن بصيرة، وكرس لها ثروته وحياته. فكان رسول الحرية والتسامح. كما تقدم، فهو إبن ڭيوم بّين نائب الأدمرال vice-amiral في البحرية الملكية. تأثر بأحد دعاة جماعة الأصحاب منذ أن كان طالبا بجامعة أكسفورد. وبسبب ذلك طُرد من الجامعة ومن البيت أيضا، ولجأ إلى فرنسا حيث تشبع هناك بمبادئ مذهب كالڤان البرتستنتي. ولما عاد إلى أنڭلترا انخرط في جماعة الأصحاب بالرغم من اعتراض أسرته. وقد كانت الجماعة تُعتبر منحرفة عن صحيح الدين. فقاسمها الزعامة والمحن والسجن[6].

ولما توفي والده وجد نفسه وريثا لثروة هائلة ولد ين كبير في ذمة الملك شارل الثاني الذي ظل يتماطل في تسديده. فطلب منه بّين الوريث التعويض عنه بالتنازل له عن امتيازات الاستيطان بالجزء الغربي من مستوطنة نيوجرسي. فلبى الملك رغبته. وكما تقدم، الملك هو الذي سمى المستوطنة الجديدة بّينسيلڤنيا تشريفا لنائب الأدمرال

---

[1] مثله ص 303

[2]

[3] *Voltaire* (1694-1778) كاتب وفيلسوف فرنسي عاش خلال عصر التنوير.. عُرف بنقده الساخر، وبدفاعه عن الحريات المدنية وخاصة حرية العقيدة والمساواة وكرامة الإنسان.

[4] *Mably* (1709-1785)

[5] *Raynal* (1713-1796)

[6] *LABOULAYE* ج 1 ص 304

والد السيد بّين .وفي مارس من سنة 1681 كتب السيد بّين نفسه نص ميثاق الامتياز، ونظم فيه حكم المستوطنة على غرار نظام حكم مستوطنة ماريلاند. ثم كتب لممثليه بالمستوطنة وللمستوطنين يقول :

– أصدقائي ، أتمنى لكم جميعا السعادة في الدنيا وفي الاخرة. وأكتب لكم لأخبركم أن العناية الإلهية شاءت أن تُ س كنكم في مستوطنتي وتجعلكم تحت رعايتي. مهمة لم يسبق لي أن تقلدت مثلها. لكن الرب وهبني الوعي بواجبي، والضمير الصادق الذي سيجعلني مستقيما في أدائه... ستكونون محكومين فيها بالقوانين التي تسنونها بأنفسكم. وستعيشون فيها أحرارا. أو إذا صح التعبير، ستعيشون فيها أمة حكيمة ونشيطة. لن أغتصب حق أحد منكم ولن أقمع أحدا. وأدعو الرب كي يهديكم لما فيه خيركم وخير أبنائكم من بعدكم. وأنا حقا صديقكم. لندن، 8 أبريل 1681[1].

ثم لحق السيد بّين بالمستوطنة السنة الموالية، وبادر بعقد اتفاق تعاون وحسن الجوار مع السكان الأصليين. فقال فيه :

– نلتقي على سبيل النوايا الحسنة والإرادات الصادقة. لن ينتزع أحد امتيازا لا من هذا الجانب أو من ذاك. علاقاتنا ستكون مطبوعة بالصراحة وبالود. ولن أناديكم بأبنائي لأن الأب قد يعاقبهم بقسوة. ولن أناديكم بإخواني أيضا لأنهم قد يختلفون فيما بينهم. بل سنكون كأطراف الجسد الواحد من نفس اللحم ونفس الدم[2].

وقد سبقه إلى ذلك روجي وليان بمدينة بروڤدانس ثم بمستوطنة رود آيلند. ثم دعى السيد بّين المستوطنين لتدوين دستور المستوطنة. ومما جاء فيه أن الرب وحده يتولى السرائر والضمائر. فتم الاعتراف بجميع المذاهب المسيحية. ذلك الحق الذي ساد أيضا بمستوطنة رود آيلند وكان الطهرانيون بمستوطنات الشمال لا يعترفون به سوى من باب التسامح أو لأسباب سياسية. وقد كان من أهم مبادئ مذهب جماعة الأصحاب التي كان يتزعمها السيد بّين. فكان مما نص عليه دستور المستوطنة بهذا الخصوص ما يلي :

– حتى لا تتعالى أية طائفة على الأخرى،...لا يُسمح بتشييد أي مكان للعبادة بجبر أي مستوطن على المساهمة فيه بأي شكل كان.... ولا يجبر أي كان على حضور قداس أية طائفة. ...ولكل مستوطن الحق في ممارسة دينه علنا من دون أن يعترض عليه أحد، ما دام يؤمن بوحدانية الرب...ويؤدي واجباته المدنية المستحقة عليه نحو مواطنيه[3].

وكانت المساواة في الإرث من الحقوق التي صادق عليها المستوطنون في دستور المستوطنة. وذلك بخلاف التقاليد السائدة بأنللترا والتي كانت تجعل كل تركة الهالك من نصيب الوارث الأكبر سنا من دون غيره. وفي ذلك مؤشر قوي على مدى حرية التشريع بالمستوطنة من حيث كانت تتحدى فيه حتى أقوى التقاليد والعادات بالوطن الأم. كما اع تُبرت أقوال الشاهد في المحكمة كافية لقبولها من دون أداء القسم على صحتها. وكل مستوطن خاضع لتحمل أداء الضرائب له الحق في الاقتراع العام. وكل مسيحي مؤهل لتولي الوظائف العمومية بغض النظر عن مذهبه. وهو الأمر الممنوع بمستوطنات الطهرانيين بالشمال، حيث كان مقتصرا عليهم من دون غيرهم. لا تفرض أية ضريبة أو أية رسوم إلا بموجب قانون مصادق عليه على الأقل بثلثي أصوات المجلس التشريعي. بخلاف باقي المستوطنات حيث كانت القوانين تمر بالأغلبية البسيطة. واقتصرت فيها عقوبة الإعدام على جريمة القتل من دون غيرها.

ومما يدل على أن جماعة الأصحاب قد حصلت في الانتخابات التشريعية على الغالبية بالمجلس اهو سن بعض القوانين المستمدة من مبادئهم .وكان من بينها مثلا منع الحفلات التنكرية *bal masqué* ، والعروض ولعب الورق والنرد والمبارزة وحتى مظاهر الترف في الأكل والملبس. وكان في ذلك شكل من ديكتاتورية الأغلبية في كل ديمقراطية. وكانوا من الأوائل الذين جعلوا من السجون ورشات للعمل. كما حرّموا على

---

[1] مثله ص 308
[2] مثله ص 309
[3] *LABOULAYE* ج 1 ص 311

الكنائس أخذ العُشر dîme من المستوطنين باعتبارها في تقديرهم من المتاجرة بالدين. وأعفوا الفقراء من أداء الضرائب.

وفي ما يخص نظام الحكم بالمستوطنة فقد تميز عن غيره بباقي المستوطنات بما يسمى اليوم بالديمقراطية المباشرة، كتلك التي سادت في الجمهورية الرومانية. الغرفة الأولى المشكلة من الحاكم والمجلس الإداري والممثلة لصاحب الامتياز السيد بّين، كانت تبادر بتقديم مشاريع قوانين كي تستفتي فيها عموم المستوطنين. ثم ما يبقى للغرفة الثانية المشكلة من ممثليهم سوى المصادقة على القوانين التي حصلت على غالبية أصواتهم. ولا غرابة في ذلك الدور الثانوي لتلك الغرفة. بالنسبة لجماعة الأصحاب ممثلو الشعب فيها ليسوا سوى خدّامه. ثم حصلت لاحقا الغرفة الثانية كذلك على الحق في تقديم مشاريع القوانين مثل الغرفة الأولى، اللهم حق النقد المخوّل للمالك صاحب الامتياز المسؤول عن التشريع بالمستوطنة وفق ميثاق الاستيطان الملكي.

ومع ذلك تميزت مستوطنة بينسلڤانيا عن مستوطنة ماري لاند بعدة أمور. المجلس الإداري في هذه كان معينا من طرف اللورد بالتيمور. في تلك كان منتخبا من طرف الشعب. في الثانية كل الموظفين العموميين كانوا معينين من طرف صاحب الامتياز. في الأولى فقط الحاكم كان من اختيار صاحب الامتياز الذي كان محكوما بإرادة المجلس الإداري المنتخب من طرف المستوطنين. وفي الثانية كان صاحب الامتياز يحتكر تجارة التبغ الذي كان من أهم منتجاتها. في حين كان نظيره في الأولى يمتنع عن أي امتياز من ذلك النوع.

وما أن وصل خبر تلك الامتيازات التشريعية حتى قدمت إلى بينسلڤانيا أعداد هائلة من المهاجرين من جل البلدان الأوروبية، ولا سيما من ألمانيا. فصارت مع ماريلاند ورود آيلند ملاجئ للمضطهدين بسبب دينهم أو مذاهبهم السياسية، وللفقراء والمحرومين وللحالمين بوطن تسود فيه الحرية. فازدهرت بسرعة فائقة، حتى فاقت وبكثير مستوطنات الطهرانيين القديمة بالشمال حيث كان يسود التمييز ضد المخالفين. وفي ظرف ثلاث سنين نمت فيها المدينة الجديدة فيلدلفيا Philadelphie بمقدار نفس النمو الذي تطلب من مدينة نيويوك نصف قرن من الزمن. وعرف دستور المستوطنة لاحقا تغييرات أخرى لا داعي لذكرها سوى أنها لم تضر الحرية بل دعمتها وقوتها. وفي الأخير انفصلت منطقة ديلاوير عن المستوطنة الأم كي تشكل مستوطنة مستقلة عنها. وذلك بالنظر لما كان في الانفصال من مصالح مشتركة من شأنها أن تقوي كل من الطرفين.

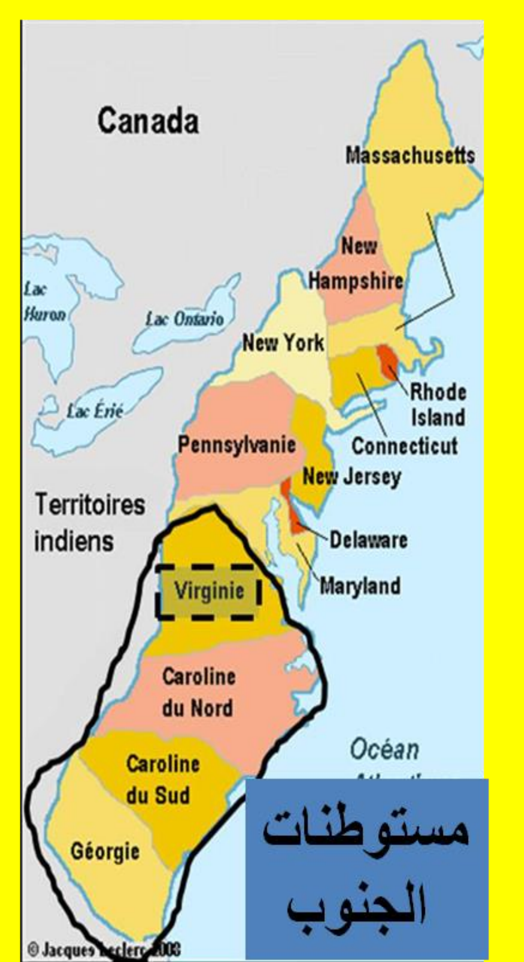
ثم على عادة اللاتينيين في تبجيل الأشخاص le culte de la personne ، وكما فعل مع الرئيس واشنطن في المقدمة، أخذ الأستاذ لابولاي يمجّ د في السيد بّين صاحب الامتياز وزعيم جماعة الأصحاب على أن كل الفضل في نشأة وتثبيت الحرية بالمستوطنة يرجع إليه. وهذا في تقديرنا وهم. مرة أخرى الحرية مثل الشجرة المثمرة لا تنشأ وتستقر وتسود إلى في الأرض الخصبة. وخير دليل على ذلك ما حصل للفرنسيين من بعد الثورة سنة 1789. كانت الحرية في بلدهم مجرد قضية نخبة وليست قضية أمة. وباعترافه هو نفسه ما نشأت فيها ولا استقرت ولا سادت حتى عصره في منتصف القرن التاسع عشر. بل استحالت إلى فوضى وتسيب واقتتال حتى بين النخب التي جاءت بها على من يستبد بالشعب الذي اتضح لهم أنه لا يصلح سوى للاستبداد به. لم تجد حينها الحرية في الشعب الفرنسي أرضا خصبة لاستنباتها فيه. بل بسبب استئناسه بالاستبداد قرونا طويلة ما كان يرى فيها سوى فوضى وتسيب، وكذلك كان. فلم تكن مطلبه.

ولم يكن كذلك شأن الحرية مع السيد بّين بمستوطنة بّنسلڤانيا وأمثاله بمستوطنات أخرى. لو كان المهاجرون إليها من عموم الشعوب المستأنسة بالاستبداد كاللاتينيين من فرنسيين وإسبانيين وبرتغاليين لما

نشأت الحرية في تلك المستوطنات، ولاستحالت إلى فوضى تستدعي الاستبداد من فوقهم للقضاء عليها. لذلك ومنذ بدايات استيطان أمريكا، ظل الفرق واضحا بالنسبة للحرية بين أمريكا الشمالية الأنڭلوساكسونية وأمريكا الجنوبية اللاتينية. بشمال أمريكا كان المستوطنون من عموم الأنڭلوساكسون والجرمانيين البرتستنت المتشبعين بثقافة الحرية والعاشقين لها والناضجين بما يكفي لحسن التصرف فيها. صحيح أن السيد بّين وأمثاله جاؤوا ببدور الحرية لمستوطناتهم، لكنهم وجدوا في المستوطنين الأرض الخصبة لاستنباتها فنبتت بينهم وأينعت وأعطت ثمارها. ولو جاءهم بمشروع استبداد لقاوموه حتى يغلبوه أو يغلبهم هو فيهاجرون مرة أخرى إلى حيث تسود الحرية كما رأينا ذلك مع من تضايقوا من تطرف الطهرانيين بمستوطنات الشمال فأنشأوا مستوطنة رود آيلند. وهكذا نكون قد تتبعنا قصة الحرية بمستوطنات الوسط من بعد ما تتبعنا قصتها بمستوطنات الشمال. ونشرع الآن في تتبع قصتها بمستوطنات الجنوب.

بدايات قصة الحرية بمستوطنات الجنوب

مستوطنة ڤرجينيا (1606)



صدّر الأستاذ لابولاي كتابه بحديثه عن مستوطنة ڤرجينيا على أساس كونها أول مستوطنة إنكْليزية دائمة. ونحن اخترنا الحديث عنها على أساس كونها أولى مستوطنات الجنوب. ولن نتحدث عن اكتشاف أمريكا الشمالية ولا عن كيفية بسط أنكْلترا سيادتها على شواطئها الشرقية. الذي يهمنا من كل ذلك هو استيطانها من طرف الإنكْليز. كما تقدم، قسمها الملك جاك الأول بين شركتين تجارتين. وكانت ڤرجينيا أول مستوطناتها منذ سنة 1606. وكلمة ڤرجينيا تعني العذراء. سميت بها المستوطنة من قبلُ نسبة إلى الملكة إليزابيت الأولى التي عرفت بالملكة العذراء. وكان استغلال ثرواتها الموعودة من نصيب الشركة التجارية الموجود مقرها بلندن. خصص المؤلف لهذه المرحلة الأولى من الاستيطان عدة صفحات من كتابه، وجدناها لا تستحق منا التوقف عندها كثيرا لغياب معالم قصة الحرية فيها. ونلخصها فيما يلي :

هاجر إليها المستوطنون الأوائل مع أسرهم كعمال وعلى نفقة الشركة أو كمستثمرين من تحت نفوذ نفس الشركة وعلى نفقتهم. بذلك كانوا من مختلف الطبقات الاجتماعية. منهم من هاجر إليها من باب المغامرة. ومنهم الباحثون عن مخرج من البؤس والفقر في الوطن الأم. كما كان منهم الفارون بدينهم أو بحريتهم من الاضطهاد. ووجدوا أنفسهم تحت سلطة حاكم gouverneur باسم الشركة على رأس مجلس يمثلها محليا ويأتمر بأوامر مجلسها الرئيسي بلندن، ومن تحت سيادة الملكة الإنكْليزية. كانت تجري على المستوطنين قوانين المملكة، لكن من دون تمثيلية لهم ببرلمانها. بذلك ما كانوا ينعمون بالحرية السياسية. فكانوا تحت رحمة القوانين التي يسنها نفس البرلمان بمعية الملك من دون مراعاة فيها لمصالحهم. بذلك ما كان أوائل المستوطنين بڤرجينيا فاعلين سياسيين بأي وجه كان. كانت لهم حقوق وواجبات، وكانوا ينعمون بما توفر لهم من الخدمات العمومية الضرورية وما توفر لهم من الأمن والاستقرار في بيئة محاطة بمخاطر هجوم الأهالي الأصليين. موقع ڤرجينيا بالشمال من مستوطنات الجنوب.

قال في ذلك الأستاذ لابولاي : "لم يكن للمستوطنين من حقوق سياسية. كانوا خاضعين لقرارات الشركة التجارية صاحبة الامتياز بلندن التي ما كان لهم الحق في عضويتها. فكانوا تحت هيمنة مجلس الشركة الإداري الذي ما كان لهم الحق في اختيار أعضائه. وكانوا تحت رقابة مجلسها الأعلى الذي لا يعترف لهم بأي حق في حكم المستوطنة. وكانوا في النهاية تحت رحمة أهواء العرش صاحب السيادة"[1]. ثم تساءل الأستاذ عن سبب خنوع واستكانة أولئك المستوطنين لذلك الوضع المذل لكرامتهم كإنكْليز تشبعوا في وطنهم الأم بقيم الحرية ورضعوها منذ الصغر مع حليب أمهاتهم. وأورد تخمينات لتفسير ذلك. ولن نتطرق إليها هنا، لأننا بتتبعنا لقصة الحرية، نهتم بما حصل فعلا، وليس بما لم يحصل ولا بتفسيره.

ثم استُجلب للمستوطنه الرقيق السود من إفريقيا. فاشتراهم المستوطنون المزارعون من سوق النخاسة، كي يعملوا في حقولهم من بعد ما تحولوا إلى ملاك للأراضي. ولنفس الغرض جاءت الملاحة البحرية بالبيض من أوروبا كرقيق لمدة محدودة وبمحض إرادتهم كثمن لنقلهم من الوطن الأم إلى المستوطنة. كان يشتريهم نفس الملاك من الذين جلبوهم في مقابل خدمتهم لمدة أربع سنوات، ثم يصيرون من جديد أحرارا. وهمُّ الشركة في كل ذلك كان هو تيسير جني ما تستطيع من أرباح لصالح المساهمين فيها بأنكْلترا. بتلك العبودية ساد في تلك المستوطنة

---

[1] *ABOULAYE* ج 4 ص 73

الإنڭليزية الأولى بشمال أمريكا الوجه القبيح للاستيطان الإنڭليزي، مع الغياب التام لمعالم الحرية التي يهمنا تتبع قصتها في تاريخ الولايات المتحدة. ظلت كذلك إلى حين بداية قصة الحرية الممنوحة بالمستوطنة.

ما ظلت المستوطنة عقيمة. فما عدمت من الرجال الكبار الذين كان لهم لاحقا نصيبهم الأوفر في قصة الحرية ببلدهم. في سنة 1619، وفقط من بعد مرور ثلاثة عشر أعوام على بداية الاستيطان فيها، بدأت تظهر بوادر التمرد على ذلك الوضع المُهين. ثلة من المستوطنين الذين جاؤوها مستثمرين من تحت نفوذ الشركة صاحبة والامتياز، وآخرين من بين الذين أصبحوا ملاكين للأراضي من بعد ما كانوا مجرد مستخدمين، اغتنوا وصاروا أصحاب ثروة كبيرة. فبنوا لأسرهم قصورا في الغابات المحيطة بالمستوطنة وسط مزارعهم الشاسعة. وفي رغد من العيش، صاروا من الطبقة الأريسطقراطية بڤرجينيا. فتفرغوا حينها لما تعودوا عليه بالوطن الأم من ترف الدراسة والمعرفة والفكر. كانوا على علم بما يجري من صراعات سياسية عمودية بأنڭلترا بين استبداد ملوكهم من جهة وعشق شعبهم الإنڭليزي للحرية من جهة ثانية. وكانوا يتناقشونه فيما بينهم وحتى مع كبار رجال الشركة صاحبة الامتياز. بذلك استفاق ضميرهم وانتفضوا ضد الميثاق الملكي الذي بموجبه تستغل الشركة مستوطنتهم. صاروا يحتجون على مضامينه القامعة لحقهم المشروع في الحرية السياسية. فكان ذلك أول فعل سياسي منهم كمواطنين إنڭليز بأرض المهجر، وفي مستوطنة تقع تحت سيادة المملكة بالوطن الأم.

صاروا يطالبون الحاكم باسم الشركة، بمنحهم الحق في التمتع بنفس الامتيازات والحقوق السياسية التي يتمتع بها مواطنيهم بأنڭلترا. وفي نفس السنة، وبإذن من مجلس الشركة الأعلى بلندن، استجاب الحاكم لمطالبهم واستدعى ممثلين لمختلف مزارعهم، كأعضاء في جمعية عامة إلى جانب أعضاء المجلس الإداري الممثل للشركة. فكانت تلك الجمعية أول مجلس تشريعي محلي بأمريكا الشمالية، وفقط من بعد ثلاثة عشرة سنة على بداية الاستيطان الإنڭليزي بشمال أمريكا[1].

وبدلا من أن يتضايق منها، قدّر المجلس الأعلى للشركة بلندن أنه من شأنها أن تخدم مصالحه الاقتصادية. فأصدر سنة 1621 مرسومه الشهير، الذي بموجبه حصلت مستوطنة ڤرجينيا على دستورها الخاص بها، والذي يضمن لها حريتها السياسية وازدهارها الاقتصادي. فصار نظام الحكم فيها شبيها بنظام الحكم بالوطن الأم. كان يترأس السلطة التنفيذية فيها حاكم gouverneur تختاره الشركة وتختار مساعديه. ويتشكل مجلسها التشريعي من غرفتين. الأولى لممثلي الشركة مثل مجلس اللوردات بالوطن الأم. والثانية لممثلي المستوطنين مثل مجلس العموم بأنڭلترا. ذلك كان برلمان المستوطنة الذي يجتمع بدعوة من الحاكم مرة على الأقل في السنة. فصارت المستوطنة محكومة بتشريع برلمانها المحلي الذي يكاد يقيد الحاكم ومساعديه كسلطة تنفيذية ويحكم القضاء المستقل بقوانينه[2].

لكن لمتكن بذلكحرية سياسية مكتملة الأركان. كان للجمعية العامة أو البرلمان المحلي كامل الصلاحيات في سن القوانين، لكن مع حق النقض أو الڤيتو بيد حاكم المستوطنة. علاوة على ضرورة الموافقة النهائية للمجلس الأعلى للشركة بلندن. وفي المقابل، لم يكن بمقدور المجلس الأعلى بلندن فرض أي قرار أو قانون على المستوطنة من دون موافقة جمعيتها العامة. ومثل ما كان معمول به بالوطن الأم، ما كان بمقدور حكومة المستوطنة جباية ضرائب استثنائية سوى من بعد موافقة الجمعية العامة ولمدة محدودة. الأمر الذي كان يجبر الطرفين على التفاوض فيما بينهما من أجل الاتفاق على اتخاذ قرارات تخدمهما معا، وليس لصالح طرف على حساب الآخر. أما بخصوص المحاكم فقد فرض عليها المرسوم نظام القضاء القائم بالوطن الأم شكلا ومضمونا. فاستُبدل القضاء العسكري في القضايا الجنائية بنظام هيئة المحلفين الذي صار يفضله حتى كبار القوم كمجرد مواطنين[3].

ومنذ ذلك الحين لم يعد المستوطنون الڤرجينيون مجرد عمال أو عملاء عند الشركة صاحبة الامتياز. بل صاروا مواطنين إنڭليز أحرار. وما عاد ازدهار وأمن المستوطنة يتضرر من الاضطرابات السياسية والاجتماعية،

---

[1] *LABOULAYE* ج 1 ص 85

[2] مثله ص 86

[3] *LABOULAYE* ج 1 ص 87

وإنما فقط بسبب تكرار هجمات الأهالي الأصليين أو بسبب شطط شرطة الحكومة المحلية. فتقوّت بفضل حريتها السياسية وعمّها الرخاء، وتكاثر تعداد سكانها بفضل المهاجرين الجدد إليها[1]. وتلك كانت نتائج الحرية حيثما سادت وكما كان ينتظرها مجلس الشركة الأعلى بلندن لصالح المساهمين فيها.

لكن ازدهار المستوطنة أيقظ طمع أصحاب الأرض الأصليين من الهنود الحمر في نصيبهم من نعيمها. فصارت هجماتهم تتكرر عليها من كل جانب. وكان المستوطنون يقاومون ويردون عليها بشراسة لا تقل دموية ووحشية. فصار من واجب الشركة بلندن أن تتدخل لإنقاذ الموقف. إلا أن الشركة تكاثر عدد المساهمين فيها وصارت اجتماعاتهم الموسمية عاصفية. وبما أن الملك جاك الأول كان يتعمد ما أمكن عدم استدعاء البرلمان الذي كان يكرهه، صار خصومه السياسيون من المساهمين في الشركة يتخذون من تلك الاجتماعات الموسمية حلبة لتصفية حساباتهم معه. صاروا يهاجمون فيها مختلف قراراته. فقيل له حينها بأن ذلك الجمع العام تحول إلى برلمان بديل ومتمرد يهدد صلاحيات جلالته وامتيازاته. صار حينها من مصلحته القضاء على الشركة وتصفيتها. وما عدم من وسائل قانونية ولا من الرجال القادرين على ذلك.

أخبار حرب السكان الأصليين على المستوطنين كانت مفجعة للرأي العام. ونفقات الشركة صارت مكلفة جدا حتى صارت أرباحها شبه معدومة. وتعاظم قلق المساهمين فيها فصاروا منقسمين على أنفسهم. كان في كل ذلك ما يكفي الملك جاك كي يعين لجنة لافتحاص حساباتها وللتحقيق في أحوالها بعين المكان. ولما خرج التقرير، وجد فيه ما يكفيه من المخالفات لشروط الميثاق الملكي الذي أنشأت بموجبه، فاحتج . عليها بذلك وعمد إلى حلها. وتحولت مستوطنة ڤرجينيا إلى إقطاعية ملكية، وظلت كذلك حتى سنة 1776 لم يكترث المستوطنون لسقوط الشركة ولا لتغيّر السيد صاحب المستوطنة. بل كان كل همهم هو حفاظهم معه على الحرية الممنوحة لهم. فعين الملك مجلسا جديدا بلندن لتدبير شؤونهم، وعزم هو على إعداد قوانين جديدة تحكم مستوطنتهم وفق مصالحه الخاصة المتعارضة مع الحرية التي كان يكرهها. إلا أن المنية عاجلته سنة 1625 فآل أمرها إلى ابنه وخلفه الملك شارل الأول[2].

حرية المستوطنين بڤرجينيا ما كانت محصنة بشيء يحفظها ويحميها كما كانت بالوطن الأم. بأنڭلترا صارت أقوى تحصينا بفضل تشبع الأمة بها. كان عند عموم الإنڭليز استعداد للثورة في وجه أي ملك يتحرش بها. وبحساب الربح والخسارة، قل ما كان الملوك يجرؤون على ذلك، اللهم في حال ما تيقنوا من أن الظروف تسمح لهم به من دون مخاطر. لذا حرية المستوطنين بڤرجينيا كانت مجرد حرية موهوبة بفضل توافقها مع مصالح الشركة التي منحتهم إياها. وما كنت لهم من قوة كافية لتحميها في حال ما ارتدت على منحها لهم. وبحل الشركة صار مصير حرية مستوطنتهم بيد الملك الجديد شارل الثاني. هل سيبقي عليها لهم أم يلغيها ؟

من حسن حظهم كان كل هم الملك الجديد منصبّا على احتكاره لتجارة تبغ المستوطنة بكل بريطانيا. وذلك بالنظر لما كانت تدره على خزينته من أرباح في ظل برلمان شحيح معه، فكان يتحاشى استدعاءه .لم يكترث لحرية المستوطنة التي كان يكرهها ويحاربها بالوطن الأم .فتركها لهم بمؤسساتها الدستورية الموهوبة. وذلك علاوة على ما كان لهم في احتكاره لتجارة تبغ مستوطنتهم بكل بريطانيا، من حماية لنشاطهم الاقتصادي من المنافسة الخارجية، وعلى حساب تبغ باقي المستوطنات الإسبانية الذي كان أعلى جودة. فتقوّت ڤرجينيا مرة أخرى وازدادت قوة ازدهارا طيلة عهد شارل الأول. وصار تعداد أهلها سنة 1648 يبلغ عشرين ألف مستوطنا[3]. ثم تعاظم عددهم ومن بين علية القوم بأنڭلترا هذه المرة، من بين الموالين للملك شارل الأول والفارين من اضطهاد جمهورية الجنرال كروموبل الطهرانية والناشئة سنة 1849 مباشرة من بعد الثورة التي أطاحت بالملك وانتهت بمحاكمته وإعدامه وبسقوط النظام الملكي.

---

[1] مثله

[2] مثله ص 92

[3] Astié ص 208

ومخافة كروموبل من تمردها على جمهوريته وإعلان الاستقلال عنها أرسل كتيبة عسكرية إلى كل المستوطنات الإنكْليزية بشرق أمريكا الشمالية، ليحذرها من مغبة عدم الاعتراف بكيانه الجديد أو الانفصال عنه. وبالرغم من تواجد عدد كبير من خصومه من الموالين للملك وللملكية بڤرجينيا، خشيت المستوطنة من قواته التي لا تقهر، فهادنته وهادنها[1]. هكذا خرجت المستوطنة مرة أخرى من عنق الزجاجة، وظلت تتمتع بمؤسساتها الدستورية الممنوحة مع كامل صلاحياتها. فحافظت مرة أخرى على حريتها الموهوبة. بل زاد كروموبل في صلاحيات جمعيتها العامة كمجلس تشريعي على حساب صلاحيات المجلس السيادي بلندن، والذي سبق أن عينه الملك جاك واستمر في عهد ابنه شارل الأول. فأصبحت المستوطنة وكأنها دولة كاملة السيادة، مثلها في ذلك مثل أنكْلترا نفسها. لم يعد بينها وبين الوطن الأم سوى علاقة الموالاة الواجبة لها.

وكم كانت فرحة المستوطنة عارمة بوصول خبر سقوط جمهورية كروموبل سنة 1660، وعودة النظام الملكي بعودة ولي العهد شارل الثاني لاعتلاء عرش أسلافه بأنكْلترا وسكوتلندا وإيرلندا. إلا أنه بحساب الربح والخسارة، وجد الملك الجديد نفسه مضطرا لمداهنة خصوم آبائه من الليبراليين والطهرانيين على حساب المحافظين الذين كان ولاؤهم له مضمونا. فكانت ڤرجينيا المكتظة بعلية القوم من مواليه في مقدمة ضحايا سياسته. سلبها كل الحقوق السياسية الممنوحة منذ عهد جده الملك جاك الأول مع كل ما أضافه لها الجنرال كروموبل. انتكاسة للحرية بالمستوطنة، لم يعد معها للمستوطنين من حق ثابت في الانتخاب الدوري لمن يمثلهم بالجمعية العامة. بل صارت تلك الجمعية مجلسا تشريعيا من دون مدة محددة. وصارت صلاحية حلها بيد الحاكم للمستوطنة باسم الملك. وما كان في صالحه حلها ما دامت تخدمه ويخدمها على حساب مصالح الأهالي من المستوطنين.

دام الحال كذلك مدة خمسة عشر سنة متصلة. ألغت خلالها الجمعية العامة حق الساكنة في الاقتراع العام بدعوى أنه مناسبة لتفشي الفوضى والاضطراب. فألغيت الحرية السياسية الممنوحة بدعوى الحفاظ على الأمن. في مقابل ذلك صوتت نفس الجمعية على الزيادة في أجر الحاكم وعلى إعفاء أعضاء مجلس المستوطنة الدائم من أداء الضرائب. وكل ذلك على حساب المستوطنين. ولم تنسى نفسها من ذلك السخاء فصوتت على منح كل من أعضائها أجرا خياليا. بمعرفة أعضائها المسبقة لديمومتهم بها من دون انتخاب جديد ما كانوا يخشون من محاسبة المستوطنين الدافعين لتلك الضرائب. وزادوا على كل ذلك أن وضعوا حدا للحرية الدينية وفرضوا على الجميع التدين بمذهب الكنيسة الأسقفية الأنكْلكانية، وجرّموا التدين بغيره. كما أغدقوا على الأسقف رئيس الكنيسة المحلية وبنفس السخاء بأجر عظيم من خزينة المال العام[2].

كل ذلك ما كان ليحصل في مستوطنات الطهرانيين بالشمال الذين ما هاجروا إلى تلك القفار تاركين من ورائهم رغد العيش بالوطن الأم سوى للتمتع بالحرية. أما غيرهم بڤرجينيا، فصحيح أن كل ما حصل يزعجهم .لكن ما كانت لكونهم أنكْلكان ما كانت لهم نفس عقيدة للطهرانيين حتى يقاوموا الاستضعاف الذي طالهم. اتضح أنهم قوم وضيع يطيق الاستبداد ويستأنس به، فوُجد من بينهم بالجمعية العامة المنتخبة والتي سرها أن صارت دائمة ويسلبتهم حريتهم واستبدت بهم. وذلك بتواطؤ مع أسقف كنيستهم الأنكْلكانية الذي كان واحدا من بينهم دائما، والذي استفاد من استضعافهم على أنه أمر طبيعي وعادي في مذهبه الأنكْلكاني. الأمر الذي جعل الطهرانيين، العاشقين للحرية والمتدينين بها، يكفرون بكل كنيسة أسقفية مثل كنيسته.

ثم تكالبت محن أخرى على المستوطنين بڤرجينيا. من بعد الرزية في الحرية السياسية الممنوحة والرزية في الحرية الدينية، أبت الرزية في الحرية التجارية إلا أن تصيبهم بشررها. وكأن الرزايا الثلاث كان يجب أن تكون متلازمة. كما تقدم، في عهد الجمهورية كان قد حز في نفس الجنرال كروموبل أن تحتكر هولندا التجارة البحرية. من بين أربعين سفينة كانت تؤمن التجارية بين بريطانيا ومستوطناتها، إثنان منها فقط كانت إنكْليزية 1. فاستصدر الجنرال من برلمانه المع يّن ما عُرف بقانون الملاحة l'acte de navigation . قانون يمنع التجارة مع بريطانيا

---

[1] مثله 209

[2] *LABOULAYE* ج 1 ص 97

بواسطة سفن غير إنكْليزية. وخاض بسببه حربا مع هولندا وكسبها. وكم استفاد منه الاقتصاد الإنكْليزي، فاستحسنه التجار وقرروا التشبث به من بعد عودة النظام الملكي.

إلا أن المستوطنات كانت في عهد كرومويل متحررة من قيوده في تجارتها مع غير بريطانيا. فحز ذلك في نفوس رجال المال والأعمال في عهد شارل الثاني، وأوقد نار جشعهم. فاستغلوا هيمنتهم على البرلمان الإنكْليزي، وزادوا في قانون الملاحة بنودا تمنع المستوطنات، ومنها ماري لاند، من التجارة مع غير بريطانيا بواسطة سفن غير إنكْليزية. وكان على تلك السفن أن تمر من موانئ الوطن الأم من بعد خروجها من المستوطنات ومن قبل الذهاب إليها. الأمر الذي يجعل صادراتها عالية السعر بالنسبة لزبنائها وتجعل وارداتها مرتفعة السعر بالنسبة للمستوطنين. يخسرون زبناء من غير الأنكْليز لصالح المنافسين وفتقرن إلى المال الذي به يشترون حاجياتهم المستوردة الباهظة الثمن. تلك كانت بنود مجحفة في حق المستوطنات سبق للجنرال كرومويل أن رفضها بضغط من مستوطني ڤرجينيا وغيرها. لكنها مرت في عهد شارل الثاني الذي كان من مصلحته السياسية مداراة أصحابها من التجار بأنكْلترا. بذلك لم يعد للمستوطنات، ومنها ڤرجينيا، من تجار للتعامل معهم سوى التجار الإنكْليز بأنكْلترا.

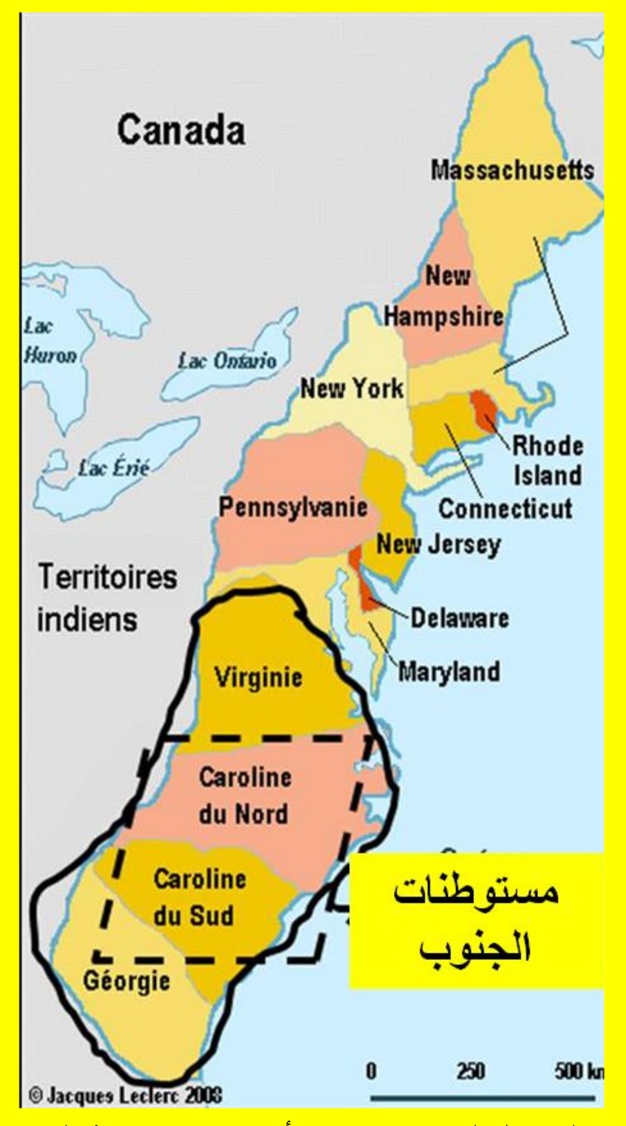
احتكروا كل تجارتها الخارجية من مقارهم بلندن وببريسطول. فكسدت أسعار صادراتها بسبب قلة المشترين وارتفعت في المقابل أسعار وارداتها لقلة البائعين. وكان ذلك هو البؤس بعينه الذي حل بالمستوطنين، من بعد فقدانهم لحريتهم السياسية الممنوحة مع حريتهم الدينية. ثم وكأن كل ذلك لم يكن كافيا لجشعهم، زاد التجار الإنكْليز على قانون الملاحة المجحف في حق المستوطنات، قانونا يمنعها من الحق في التصنيع، حتى تقتصر تجارتها مع الوطن الأم على تصديرها للمواد الخام البخسة الثمن ثم على استيرادها منه من بعد تصنيعها هناك بأثمان باهظة. من أجل ذلك، حدد نفس القانون عدد العاملين في ورشاتها الحرفية في حجم لا يمكنها سوى من صيانة المواد المصنعة المستوردة، ولا يمكنها أبدا من تصنيعها محليا 2 . ومن أجل تنفيذ تلك السياسات ومراقبة التزام المستوطنين بها من على بعد آلاف الأميال اضطرت انكْلترا لبناء تحصينات عسكرية على شواطئ أمريكا الشمالية مع مرافئ لسفن قواتها البحرية الملكية. ومع ذلك كله ازدهر التهريب وتنامى العداء للوطن الأم. وكان ذلك هو ثمن إثراء ثلة من التجار بلندن وبريسطول، وإفقار المستوطنين الإنكْليز بأمريكا.

هكذا ظلت ڤرجينيا تعاني من أهواء ونزوات باقي ملوك آل استيورت. وهبها شارل الثاني إلى إثنان من مفضليه. فاحتجت على ذلك الجمعية العامة التي كانت تستبد بها. وذلك لما رأى أعضاؤها أنهم سيصبحون تحت رحمة مواطنين مثلهم كسادة جدد، وسيتحولون إلى مجرد رعايا عندهم من بعد ما كانوا هم السادة بالمستوطنة . فعرفت ڤرجينيا أول ثورة مسلحة بقيادة باكون، والتي انتهت بمرضه وموته من قبل أن تصطدم بجحافل جيش البحرية الملكية. فتراجع الملك عن مشروعه، وأطلق يد الحاكم في المستوطنين للانتقام منهم بسجن وتعذيب العديد منهم وبإعدام آخرين.

ومن بعد الثورة المجيدة بأكْلترا سنة 1689 والتي حل بفضلها عهد الحرية، لم تسلم ڤرجينيا من نفس السياسات التي تبناها البرلمان الجديد لما صار دستوريا مهيمنا على العرش. ظلت مصالح نفس الثلة من التجار تسيطر عليه. فما تغير شيء. ظل برلمان رجال المال والأعمال الإنكْليز من لندن ومن بريسطول يتعاملون مع مستوطنات بلدهم بشمال أمريكا بمثل معاملة المستعمرات الأجنبية. وظل يعامل مستوطنيها وكأنهم أجانب. وقد كانوا عمليا كذلك بسبب عدم وجود من يمثلهم في نفس البرلمان بالوطن الأم ليدافع فيه عن مصالحهم. ما كان لهم كباقي الإنكْليز من حق في انتخاب أعضائه. وفي النهاية كانت تلك القوانين المجحفة هي السبب الرئيسي في حرب الاستقلال سنة 4992 ، والتي انتصرت فيها الحرية على الاستبداد، ونشأت عنها الولايات المتحدة من بعد انفصالها عن بريطانيا الوطن الأم. هذا فيما يخص قصة الحرية الممنوحة بأول مستوطنة إنكْليزية بشواطئ أمريكا الشمالية. فماذا عن قصتها وعن طبيعتها بثاني مستوطنات الجنوب ؟

مستوطنتا كارولينا (1663)

بدأ الأستاذ لابولاي حديثه طويلا عن الاستيطان بجنوب شرق أمريكا الشمالية منذ القرن السادس عشر . ونحن سنقتصر على تتبع قصة الحرية بمستوطنة كارولينا انطلاقا من أول استيطان إنكْليزي دائم بالمنطقة. في سنة 1663 منح الملك شارل الثاني مستوطنة كارولينا إلى ثمانية من أكثر الرجال ثراء بالبلاد ونفوذا بالقصر، ولا داعي لذكر أسمائهم ولا صفاتهم. منحهم عليها السيادة الكاملة من تحت سيادة العرش. منحهم فيها السلطة المطلقة، وقد كان حينها خالية، اللهم من بعض المستوطنين الطهرانيين هنا وهناك. ولاستقدام المزيد من المهاجرين الجد أعلنوا عن ميثاق استيطان يضمن الحق في الحرية الدينية كأحد المغريات، لعلمهم بطبيعة سكان المستوطنات المزدهرة بالوسط وبالشمال، والذين جاؤوها لاجئين بسبب الاضطهاد الديني. فمنحوا للمستوطنين المتواجدين ميثاقا شبيها بغيره بباقي المستوطنات القائمة. إدارة المستوطنة تعود للجمعية العامة المشكلة من حاكم ومجلس إداري يمثلان أصحاب الامتياز ومن المجلس الممثل للمستوطنين.



فاستقر مستوطنون بشمال كارولينا وآخرون بجنوبها. وكانت المسافة بينهما بعيدة لدرجة اضطرت معها كل من المجموعتين الانفراد بجمعيتها العامة الخاصة بها. فصار لكل منها تشريعها الخاص بها. ومنذ ذلك الحين انقسمت المستوطنة عمليا إلى قسمين. وكان ذلك هو أصل نشأة مستوطنتين مستقلتين لاحقا، ويحملان نفس الإسم كارولينا، الشمالية والجنوبية. وفي سنة 1665 وبسخاء كبير زاد الملك شارل الثاني من امتيازات اللوردات الثمانية، ومنحهم الحق في ملكية كل المناطق الجنوبية حتى حدود المكسيك الحالية.

صار حينها اللوردات الثمانية يحلمون بإنشاء إمبراطورية وفق تطلعاتهم كملوك بالعالم الجديد. فأوكلوا إلى أحدهم إعداد نظام حكم يليق بهم هناك كنبلاء إنكْليز، نظام مستقر ومستديم. وأسهب الأستاذ لابولاي في توصيف ذلك الحكم الذي أعده أحدهم بمعية الفيلسوف جون لوك[1] John Locke كما أطنب في انتقاده. ونعفيك من تفاصيل كل ذلك، ونلخصه لك في كون الرجلين أعدا لتلك الإمبراطورية الشبه خالية من السكان دستورا، كان فيه للوردات الثمانية كل الحقوق وكان فيه على المستوطنين كل الواجبات. دستور إمبراطورية أسياد وعبيد. سوى أن الأسياد الثمانية كانوا موجودين، لكن من أين سيأتيهم الرجلان بالعبيد ؟

وما أن وصل دستورهما إلى المستوطنة حتى قوبل بالامتعاض وبالرفض من قبل بضع آلاف المستوطنين الذي استقروا فيها. لم يجد ذلك الدستور في ثقافتهم تلك التربة الخصبة التي من شأن نير الاستبداد أن يُستنبت فيها. لو كان أولئك المستوطنين قادمين من الدول اللاتينية، كفرنسا وإسبانيا والبرتغال لما وجد عندهم أي اهتمام بنوعية الحكم الذي كان سيطالهم. تعودوا في موطنهم الأصلي على العيش تحت نير الاستبداد، فلا يبالون به لأنهم لم يعرفوا غيره.

[1] فيلسوف ومفكر سياسي إنجليزي. تعلم في مدرسة وستمنستر، ثم في كلينة كنيسة المسيح في جامعنة أوكسنفورد. عرف بكراهيته لعدم تسامح الطهرانيين في الكلية. ولم ينخرط في سلك رجال الدين. وبدلاً من ذلك اخذ في دراسة الطب ومارس التجريب العلمي، حتى عرف بلقب الدكتور لوك.

والحرية في ثقافتهم كانت عبارة عن باب مفتوح على الفوضى والتسيب ويقتضي القضاء عليه بفضل سيف مستبد يعيد لهم الأمن والاستقرار.

أما وقد كان المستوطنون من الطهرانيين ومن عموم البرتستنت القادمين من الدول الأنڭوساكسونية والجرمانية، فقد شكلوا تربة خصبة فقط لاستنبات الحرية من دون غيرها. رفضوا دستور اللاوردات الثمانية وتشبثوا بالأرض التي نقّوها من كل الشوائب وخصبوها وزرعوها بعرق الجبين. ولم يقبلوا سوى بنظام الحكم القائم منذ البدء. حكم شبيه بأنظمة حكم باقي المستوطنات حيث لا اعتبار فيه لمنبت أي كان، وحيث كان لكل شخص نفس الحق في الملكية وفي الاقتراع العام من دون تمييز، وحيث كانت الفصل كل أمور الشأن العام موكولة للجمعية العامة المشكلة من ممثلين عن أصحاب الامتياز وممثلين عن المستوطنين. ومن بعد ثلاث وعشرين سنة من الصراع العمودي بين حرية المستوطنين من جهة وأطماع الاستبداد من جهة ثانية غلب اللوردات الثمانية واستسلموا ورضخوا لرغبات خصومهم المتشبثين بحريتهم السياسية. مرة أخرى الاستبداد لا ينتصر إلا حيث تكون الشعوب مستأنسة به و لا تعرف عنه بديلا حتى ولو جاءها من يهبها الحرية فقد تحولها إلى فوضى وتسيب وحتى حروب أهلية لا تبقي ولا تدر. ولا ينفع معها أن تكون النخب فيها عاشقة للحرية. لأن الحرية فيها ليست قضية أمة وإنما هي قضية تلك النخبة فقط.

تعلق اللوردات الثانية بالرسوم التي تعود لهم كإيرادات بحق الملكية في الأرض. لكن المستوطنون رفضوا أداءها لهم، وقالوا بأنها ستخصص لأداء أجور الموظفين العموميين ولتغطية نفقات الخدمات العمومية. واحتجوا بأن الأرض صارت ملكا لهم من بعد ما حولوها من قفار قاحلة إلى جنة خضراء بفضل سواعدهم وعرق جبينهم. فاستسلم مرة أخرى اللوردات الثمانية لمقاومة المستوطنين. لكن نشبت مشكلة أخرى لما صارت الكنيسة الأنڭلكانية تفرض نفسها على المستوطنين الذين كانوا في غالبيتهم من الطهرانيين. وبدعم من أحد اللوردات الثمانية استطاعت فرض القسم بالةلاء لها على كل مرشح للانتخابات التشريعية.وبذلك أخرجت غالبية المستوطنين من دائرة الحرية السياسية. فقاوموها ورفعوا القضية ضدها أمام البرلمان الإنڭليزي وأمام الملكة آن فتم الانتصار عليها لما صدر الحكم سنة 1707 والقاضي بإلغاء ذلك القانون المجحف في حقهم. وعاد العمل بالتسامح الديني لكن مع الحفاظ للكنيسة بهيمنتها في الفضاء العام بالرغم من قلة أتباعها.

وفي سنة 1719 انتفض المستوطنون بكارولينا الجنوبية ضد ما تبقى من امتياز اللوردات الثانية. وطالبوا بإلغائها كلية. وتمت الاستجابة لهم سنة 1721 لما صارت المستوطنة إقليما كباقي أقاليم أنڭلترا تابعا مباشرة للقصر الملكي. وتم تقسيما رسميا إلى مستوطنتين. فصار الحاكم والمجلس الإداري بكل منهما يع يّنون من طرف الملك كممثلين له في الجمعية العامة، بدلا من تمثيل اللوردات الثانية الذين اشترى منهم القصر ما تبقى لهم من امتيازات فيها.

ومن بعد ذلك خصص الأستاذ لابولاي جزء مهما من كتابه للعبيد الأفارقة بالمستوطنتين. وهذا لمن يريد تتبع قصص العبودية في تاريخ البشرية. بالرغم من كونه الوجه الكلح والقبيح للاستيطان الأوروبي بكل أمريكا، فليس من موضوعنا الذي يخص تتبع قصص الحرية في تاريخ البشرية. لكن استوقفتنا بهذا الخصوص ملاحظة للأستاذ لابولاي حين حديثه عن العبيد الأفارقة. وذلك لما قال أن المستوطنين في ذلك الطقس القاسي بسبب اختلاط الرطوبة بالحرارة، أدركوا أنه ما كان بمقدور أحد العمل بالحقول الزراعية سوى العبد الإفريقي والهندي من السكان الأصليين. فجربوهما. وتبين لهم في الحال أن الثاني يتعذر استعباده. بخلاف الأول الذي كان قابلا للخضوع وللخنوع. كان لكل منهما القدرة البدنية على تحمل العمل في تلك الظروف القاسية. لكن ما وجدوا الاستعداد النفسي لذلك سوى عند العبد الإفريقي. وشبه الأستاذ لابولاي الفرق بينهما بالفرق بين الحيوانات الوحشية والحيوانات الأليفة. الأولى تأبى إلا أن تعيش حرة. أما الثانية فمخلوقة لتعيش في خدمة البشر.

لكن ذلك التشبيه في تقديرنا، مجانب للصواب. الفرق بين الفئتين من الحيوانات فرق طبيعي وخِ لقي. أما الفرق بين الفئتين من البشر ففقط ثقافي. فلو كانت للإفريقي نفس ثقافة الهندي الأمريكي لما تيسر للمستوطنين استعباده، ولمات من شدة الحزن على حاله. ولو كانت للثاني نفس ثقافة الأول لتيسر لهم استعباده. القضية تتعلق فقط

بالثقافة وليس بالطبيعة الخِ لقية. وهو نفس الفرق الثقافي الذي جعل من الأوربيين اللاتينيين أكثر قابلية لتحمل الاستبداد، بخلاف الأوروبيين الأنكْلوساكسون وبعض الجرمانيين الذي تشبعوا بمبادئ المذهب البرتستنتي وكانوا لا يسعدون سوى في ظل الحرية. وهذا باختصار ما يخص نصيب مستوطنتي كارولينا في قصة الحرية بالولايات المتحدة. وقي لنا تتبعها في آخر مستوطنة بالجنوب وهي آخر المستوطنات الثلاث عشر التي ستشكل لاحقا الولايات المتحدة.

مستوطنة جورجيا (1732)

بخلاف مستوطنات باقي البلاد الأوروبية بكل أمريكا، كل ما تقدم من المستوطنات الإنكْليزية كان بفعل الشركات التجارية أو الأشخاص الذاتيين .ثم كانت مستوطنة جورجيا هي الوحيدة التي نشأت سنة 1732 بفعل جمعية خيرية .وسميت باسم الملك جوج الثاني الذي وهبها ميثاق إنشائها .كان أحد كبار رجالات الدولة على رأس أصحاب ذلك المشروع الخيري .أرادوها ملجأ للمحكومين بالسجن المؤبد بسبب العجز عن سداد ديونهم، وللفقراء ولكل المضطهدين بسبب معتقداتهم بأنكْلترا وبباقي الدول الأوروبية. وأدرج في قانون تأسيس الجمعية بند يمنع أعضاءها وكل المساهمين فيها من الحصول على أي امتياز من أي نوع كان.

ومنحها الميثاق حق التشريع فيها، بشرط ألا تصبح قوانينها سارية المفعول سوى من بعد المصادقة عليها من طرف الملك وحكومته. أما السلطة التنفيذية فقد كانت من نصيب مجلس الجمعية المشكل من أربعة وثلاثين عضوا، خمسة عشر منهم دائمون ومنصوص عليهم بالإسم في الميثاق. وهم الذين كان حقهم تعيين الأعضاء الباقين، وسد الخصاص من بينهم. فنقلت الجمعية أفواجا عديدة من المهاجرين إلى المستوطنة.



وكان من المنتظر أن يزدهر فيها إنتاج خيوط الحرير وتوفيره للصناعة بأنكْلترا، وإنتاج خمور محلية تغني عن استيرادها من المستوطنات الإسبانية. كما أريد لها أن تشكل حاجزا شبه عسكري بين المستوطنات الإنكْليزية شمالا والمستوطنات الإسبانية بفلوريدا جنوبا. من أجل ذلك سنت الجمعية أربعة قوانين. الأول كان يحد من مساحات الأراضي الممنوحة للمهاجرين حتى يحول دون تشكل المزارع الفسيحة، فيتكاثر عدد المزارعين للدفاع عن الأرض في حال الحرب مع الجار الإسباني. ولنفس الغرض يجعل القانون الثاني الإرث من نصيب الرجال من دون النساء. ولنفس الغرض دائما، يمنع القانون الثالث استعمال العبيد الأفارقة في المزارع، كي يتكاثر بدلا منهم المزارعون والعمال البيض، وللحيلولة دون احتمال انقلاب العبيد بولائهم للأعداء في حال الحرب. والرابع يمنع استيراد واستهلاك المشروبات الكحولية في مستوطنة توجد على جبهة قتال محتملة.

لكن الجمعية فشلت في فرض الالتزام بتلك القوانين الأربعة. وذلك لأسباب منطقية وعملية لا داعي لذكرها هنا. وبدلا من التخلي عنها، ظلت تدفع المستوطنين إلى التحيل عليها لمخالفتها وخرقها. الأمر الذي أهدر جهودهم في صراعهم معها، بدلا من اهتمامهم المركز على تنمية ما تحت أيديهم من أراضي زراعية. ومن بعد ثلاثة وعشرين سنة على إنشائها ظلت المستوطنة على حالها من دون الازدهار المتوقع منها. وذلك بسبب الهجرة منها إلى مستوطنات الشمال حيث يتوفر متسع للحرية المحفزة على الإنتاج والعطاء.

وما ازدهرت المستوطنة إلا من بعد ما صارت كغيرها إقليما إنكْليزيا تحت حكم العرش البريطاني، تتوفر على جمعية عامة مشكلة من حاكم ومجلس إداري يمثل الملك ومجلس يمثل المستوطنين. مستوطنون يتمتعون بنفس الحرية السياسية التي كانت سببا رئيسيا في ازدهار المستوطنات الإنكْليزية الثلاث عشر التي تحولت لاحقا إلى ولايات بإرادتها الحرة وبشروطها، وشكلت الولايات . المتحدة من بعد حرب الاستقلال سنة 1776.

هكذا نكون مع الأستاذ لابولاي، قد أنتهينا من تتبع قصص الحرية بالمستوطنات الإنكّليزية الثلاث عشر. مستوطانت تميزت بكون كل المستوطنين فيها مواطنون متساوون في الحقوق وفي الواجبات مع تكافؤ الفرص، ومن دون نبلاء أصحاب امتيازات ولا عوام محرومين. وسنبدأ مباشرة بتتبع قصتها مع البرلمان الإنكّليزي الذي كان عازما على خنقها باستضعاف المستوطنين والمستوطنات، لجعلها خانعة وخاضعة لإرادته وخادمة لمصالح الأغلبية فيه من رجال والمال والأعمال الإنكّليز.

محنة الحرية بالمستوطنات مع حكومة وبرلمان الوطن الأم

مقدمة

الاستيطان الأوروبي بأمريكا وبغيرها كان بغرض استنزاف خيرات المستوطنات لتقوية دُوله اقتصاديا وعسكريا .وما اختلفت أنگلترا في ذلك عن باقي الدول الأوروبية، اللهم في نوعية الاستيطان والمستوطنين. استيطان الدول اللاتينية، كفرنسا وإسبانيا والبرتغال، كان بفعل من الدولة بواسطة قواتها البحرية والبرية أو بتكليف منها. فكانت مستوطناتها فعليا تحت سيادة الدولة وكان المستوطنون فيها مجرد رعايا. جاءها المهاجرون بغرض الحصول على نصيبهم من ذهبها وخيراتها الموعودة، من دون طمع في حرية دينية ولا حرية سياسية. كون أصلهم من شعوب لاتينية وكاثوليكية وضيعة ما جاؤوا إليها من أجل ذلك. يقول أستيي : "الكاثوليك يرون السيادة في يد بابا الڤاتكان والأساقفة. أما البروتستانت فيضعونها في شعب الكنيسة".

أما المستوطنات الإنگليزية فلم تنشأ بفعل مباشر من الدولة. بل نشأت كلها بفعل شركات تجارية إنگليزية أو أشخاص ذاتيين من الإنگليز، كملاك للأرض بموجب مواثيق استيطان ممنوحة من طرف العرش الإنگليزي صاحب السيادة على الأرض، لكن من دون تواجد للقوات الملكية. كانت أنگلترا هي كذلك تطمع في تقوية نفسها اقتصاديا وعسكريا بواسطة ذهب وخيرات تلك المستوطنات الموعودة. لكن غالبية المستوطنين الذين جاؤوها كانوا مختلفين عن غيرهم بمستوطنات الدول اللاتينية. كانوا صنفان. بالشمال كانوا من البرتستانت الطهرانيين. يقول أستيي في حقهم : "عند البرتستانت سيادة الشعب احتلت مكان نظرية حكم الملوك المطلق بالحق الإلهي. الشعب عندهم هو مصدر كل السلطات. فيوجد الشعب في مقدمة كل المؤسسات المتنفذة بالحق الإلهي. يحكم الرب عندهم بواسطة الشعب الذي فوض له الحق في الحكم وفق إرادته المجسدة في الكتاب المقدس. هكذا هي عندهم التيوقراطية الديمقراطية والتمثيلية".

فقد جاؤوها على نفقاتهم باحثين عن الحرية الدينية وعن الحرية السياسية التي لم تتوفر لهم بالوطن الأم. وأقاموا مستوطنات حرة، كانت فيها السيادة الفعلية من نصيب المستوطنين. بسبب غياب قواتها على الأرض كانت سيادة أنگلترا صورية، سيادة على الورق. وفق معتقداتهم الدينية حقق الطهرانيون بمستوطنات الشمال جمهوريات ديمقراطية مكتملة الأركان. وهكذا كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية صارت في مستوطنات الشمال بيد شعب الطهرانيين الإنگليز. وكانوا يمارسونها إما مباشرة في كل بلدية، وبالتفويض لممثلين منتخبين بالنسبة لمجموع بلديات كل مستوطنة.

أما المستوطنون بالمستوطنات الإنگليزية الجنوبية فقد كانوا شبيهين بالمستوطنين اللاتين الوضيعين. كانوا من مختلف الدول الأوروبية، لكن مع غالبية من الإنگليز الأنگلكان. والكنيسة الأنگلكانية ما كانت تختلف سياسيا عن الكنيسة الكاثوليكية. هيئتها الأسقفية ظلت تشجع وتحرض الملوك على الحكم بالحق الإلهي ضدا في الميثاق العظيم الذي كان يحد من سلطاتهم منذ سنة 1215. يقول في ذلك أستيي : "حاشية الملك الدينية تشجعه على المثابرة في سبيل استرجاع الحكم المطلق بالحق الإلهي. الملك ليس ملزما بمراعاة قوانين المملكة فيما يتعلق بحقوق وحريات رعاياه. لكن في المقابل، وتحت وطأة اللعنة ، يدفع رعاياه الضرائب التي تُسعد جلالته، والتي يراها هو من المناسب فرضها عليهم من دون إذن من البرلمان. يفعل ما يشاء. ومن يجرؤ على سؤاله : ماذا تفعل؟".

هكذا، ووفق معتقداتهم الدينية المختلفة عن معتقدات الطهرانيين بالشمال كان عموم المستوطنين بالوسط وبالجنوب وضيعين. لكن ما أن اختلط بهم الطهرانيون وأدركوا ما يتمتعون به من حريات بمستوطنات الشمال حتى صاروا هم كذلك يتطلعون إليها فضغطوا على ملاك المستوطنات أصحاب الامتياز من أجل الحصول على حقهم في الحرية الدينية والحرية السياسية. واستطاعوا الحصول على مؤسسات تمثيلية وديمقراطية شبيهة بمؤسسات مستوطنات الشمال والتي مكنتهم بدورهم من السيادة الفعلية على الأرض .فتحرروا من الوضاعة وصاروا هم كذلك سادة بمستوطناتهم مع سيادة أنگلترا الصورية على الورق .وهكذا شمالا وجنوبا صار المستوطنون الإنگليز سادة في مستوطناتهم وكأنهم مستقلين عن الوطن الأم. وبفضل ذلك نمت مستوطناتهم وازدهرت وتكاثرت أعدادهم فيها، فتقوّ ت اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

شمالا عموم المستوطنين الطهرانيين الفارين بدينهم من اضطهاد الوطن الأم كانوا من الطبقة المتوسطة المتعلمة وحتى من عل يّة القوم من الطبقة الأرستقراطية الذين ضحوا بترف العيش بالوطن الأم وقبلوا ورضوا بشظفه في المهجر في سبيل الحرية. لم يجدوا هنالك مناجم للذهب والفضة كالتي كانت موجودة بوفرة بأمريكا الجنوبية. وما جاؤوا من أجلها. فمنهم من اشتغل بالزراعة كفلاحين كبار ومتوسطين وصغار. ومنهم من عاد للاشتغال بالتجارة، فنمت من حولهم ورشات صناعية وحتى معامل لإنتاج مختلف المواد الاستهلاكية كالنسيج والملابس والأدوات المنزلية والفلاحية التي تكاثر عليها الطلب بالداخل والخارج. ومن ذلك معامل لصنع الحديد والنحاس. ومنهم من تخصص في التبادل التجاري مع السكان الأصليين الذين انتفعوا بدورهم من الصيد البري ومن دبغ وبيع جلوده. ومنهم من تخصص في صيد السمك بمختلف أنواعه وفي تحويله وتجارته. ومع وفرة الغابات ازدهرت صناعة الخشب، فف تحت أوراش لبناء السفن التجارية وسفن الصيد البحري بمختلف أحجامها. أكثرية الطهرانيين كانوا مقاولين. تضاعف مع ازدهار مختلف أنشطتهم الاقتصادية حجم مدينة بوسطن وميناؤها، فحوطوها بتحصينات عسكرية تابعة لبرلمان وحكومة مستوطنتهم ومستقلة عن الوطن الأم. كل ذلك عزز من شعورهم بأنهم كانوا يُنشئون بشمال أمريكا عالما جديدا في ذلك الزمان، يتميز عن أوروبا بتوطيد الحرية ومبادئ الديمقراطية.

أما جنوبا فغالبية المهاجرين كانوا من العمال للاشتغال بالمزارع عند كبار الفلاحين. وبخلاف مستوطنات الشمال كان يغلب على اقتصاد الجنوب الطابع الزراعي. فكان عالمهم شبيها بعالم الإقطاع الأوربي حيث طغت الأرستقراطية على الحس الديمقراطي. وكان اقتصادهم مرتبطا بمصالح كبار رجال المال والأعمال بالوطن الأم. حينها ظهر للقوى السياسية والاقتصادية بأنكلترا أن تلك المستوطنات بحريتها التجارية صارت منافسة للبلد الأم بدلا من أن تكون مصدر قوتها الاقتصادية والعسكرية، وأن تستفيد منها كما كانت الدول اللاتينية تستفيد من مستوطناتها. فبادرت بواسطة برلمانها إلى اتخاذ ما يلزم من الإجراءات في حقها بغية الاستفادة منها بأقصى ما يمكن، ولو على حساب مصالح مستوطنيها. ومن هنا بدأ الصراع بين حرية المستوطنين من جهة وجشع رجال المال والأعمال الإنكْليز المسيطرين على البرلمان من جهة ثانية. ذلك الصراع الذي تسبب لاحقا في حرب الاستقلال سنة 1776 وانتهى بانفصال المستوطنات عن الوطن الأم وفي نشأة الولايات المتحدة الأمريكية.

فالصراع بين الطرفين بدأ مبكرا. وخصص له أستيي حيزا كبيرا من كتابه. سنتعرض له باختصار. ثم نتبعه الصراع الذي تسبب في حرب الاستقلال. وهو الصراع الذي خصص له الأستاذ لابولاي الجزء الثاني من كتابه. فوجدناه يستفيض بالتذكير لما سبق، مع استطرادات مطولة، تستدعيها طبيعة المحاضرات التي جمعها وألف منها كتابه. وبغية الاختصار نعفيك من كل ذلك، ونتتبع قصة الحرية بالمستوطنات بتتبع محنتها مع حكومة وبرلمان بريطانيا الوطن الأم. وأسبابها قوانين وضرائب ورسوم مفروضة على المستوطنين من دون تمثيلية لهم كإنكْليز في البرلمان البريطاني الذي كان يسنها. سنستعرض تلك القوانين تباعا وما خلفته من صراعات عمودية بين الطرفين. لكن قبل ذلك ماذا عن بداية الصراع بين الطرفين منذ الستينيات من القرن السابع عشر ؟ نبدأه بقصة المفوضين الملكيين.

قصة المفوضين الملكيين

سميت مستوطنات الطهرانيين بالشمال بأنكْلترا الجديدة . la Nouvelle Angleterre وكانت مستوطنة مساتشوستس هي أقواهم والأكثر استعصاء على أطماع رجال المال والأعمال بالوطن الأم. صارت باقي المستوطنات تقتضي بها وكانت هي تحرضهم. فحاول المناوئون لها زرع الشقاق بينها وبين باقي المستوطنات من حولها لإضعافها والاستيلاء عليها. لكنهم فشلوا في ذلك. فتم التخطيط لتطويعها من الداخل وبالتدرج حتى نزع استقلالها عن الوطن الأم. وذلك عن طريق إرسال مفوضين عن الملك بحجة مراقبة حسن تطبيق شروط ميثاق الاستيطان، كذريعة لوضع موطئ قدم فيها يمهد لوضعها بباقي المستوطنات والسيطرة عليها كلها. فتم إرسالهم سنة 1662.

وصل الخبر إلى السلطات المحلية بالمستوطنة، فتم التشاور فيما بين رجالها، فاستعدوا لاستقبالهم بالشكل الذي يوحي إليهم من البدء بأنهم في بلد صاحب سيادة حتى لا يتطاولوا عليهم. ولما ظهرت شراع سفينتين حربيتين

في الأفق سارع وفد إليهم فوجدهم أربعة مفوضين. وعلم أنه كان من ورائهم سفينتين أخريين حاصرتهما عواصف البرحر. ورحب بهم باسم السلطات المحلية. ثم أهمومهم أنه لا يجوز أن تنزل معهم القوات العسكرية التي كان تعدادها أربع مائة جندي، والمستوطنة في حالة سلم. وذلك حتى لا يستفزوا مشاعر عموم المستوطنين فلا يساء بهم الظن، ويتم استقبالهم الاستقبال الذي يليق بمقامهم. فانطلى ذلك عليهم ونزلوا فقط مع بعض الأفراد من تلك القوات ومن دون سلاح في أيديهم.

من بعد استقبالهم سلموا للحاكم الرسالة الملكية وأوراق الاعتماد التي تخول لهم النظر في كل شيء وتبث في كل القضايا المدنية والجنائية والعسكرية المرفوعة إليهم حتى ضد هيئات وسلطات المستوطنة، وكأنهم في مهمة روتينية في أحد أقاليم أنگلترا. أما في الحال فقد كان يتعين على المستوطنة أن تجند ما يكفي من الرجال لمشاركة القوات الإنگليزية في استعادة مستوطنة أمستردام الجديدة من الهولنديين والتي صارت من بعد استرجاعها نيويورك. لكن الحاكم أخبر المفوضين أنه يتعين عليه استدعاء الجمعية العامة للنظر فيما جاؤوا به من أوامر وتعليمات ملكية.

فاجتمعت الجمعية العامة وتداولت أوامر الملك. وجدت فيها ما كانت تتوقع من استفزازات وبداية مؤامرة تستهدف كل مقومات حريتهم التي يقدسونها ويتد يّنون بها لتنسفها ولتحويلهم إلى مجرد رعايا للعرش من دون حق في المواطنة. الأمر المتعارض تمام التعارض مع مواد ميثاق الاستيطان الذي لا يصح بموجبه لموظفي الوطن الأم مهما علا شأنهم أن يمارسوا أية سلطة من السلطات السيادية. لهم الحق فقط في النظر فيما يجري في المستوطنة ورفع تقرير بخصوصها لجلالته.

فكانت مواقف الجمعية حازمة إذ أقرت بواجب الولاء للعرش والمساهمة بتجنيد مائتين من مستوطنين وتسليحهم للمساهمة في استرجاع مستوطنة أمستردام الجديدة من الهولنديين. وألغت القانون الذي كان ي ح رم غير الطهرانيين من المواطنة، وقد كان عددهم قليلا فلم يؤثر على طبيعة نظام حكمهم التيوقراطي. بل كان ذلك فقط للحيلولة دون رفع قضايا ضدها للمفوضين الملكيين. ورفعت إلى الملك عريضة تعبر فيها عن تشبثها بكل الامتيازات التي يخولها الميثاق للمستوطنين. ومما جاء فيها أن هذه المستوطنات نشأت وازدهرت بفضل تضحيات جسام من المهاجرين الأوائل ومن طرف أبنائهم وأحفادهم من دون أية مساهمة من الوطن الأم. وكل ذلك من أجل الحرية التي حرموا منها بأنگلترا. فما كان عندهم من استعداد للتنازل عن مكتسباتهم الدينية والسياسية. ما كان عندهم استعداد كي يصبحوا رعايا من بعد ما صاروا مواطنين أصحاب السيادة بمستوطناتهم.

استسلمت أمستردام الجديدة للقوات الإنگليزية من دون مقاومة واس تُبدل اسمها باسم نيويورك على لقب ولي العهد بوصفه دوق يورك. ولما كان اهتمام المفوضين منصبا على استرجاع المستوطنة الهولندية التفت مستوطنات الشمال من حول مستوطنة مساتشوستس الطهرانية لتساندها وتدعمها حتى لا تستسلم، فلا يأتي الدور عليها من بعدها. وما أن عاد المفوضون من نيويورك حتى أمروا سلطات مساتشوستس بتجميع كل أهالي بلدية بليموث لسماع أوامر الملك وبإخبار سلطاتها باستحضار ما يلزم من وثائق لافتحاص مدى توافق ما جاء فيها مع تطبيق ميثاق الاستيطان. لم يكن للسلطات من اعتراض على المطلب الأول. أما الثاني فما كان بوسعها إلزام الأهالي بالحضور وترك أشغالهم ومساكنهم وأسرهم عرضة لمخاطر هجوم السكان الأصليين. فيحضر من أراد ولا يحضر من لم يستطيع. هكذا بدأت مقاومة مشاريع المفوضين. ما كانت السلطات والجمعية العامة متسامحة معهم سوى فيما لا يضر بحرياتهم وبمؤسساتهم الدستورية التي يمنها لهم ميثاق الاستيطان.

ظل الطرفان يراوغان بعضهما البعض إلى حين رفع المدعو John Porter, للمفوضين دعوى ضد سلطات المستوطنة يشتكي فيها لهم من حكم القضاء المحلي في حقه، القاضي بسجنه بسبب جرائمه المتكررة والذي أطلق سراح بشرط بمغادرته البلاد. فقبل المفوضون سماع دعوته. لكن القضاة اعترضوا بقوة على ذلك لما كان فيه من انتهاك للميثاق الذي يجعل من حكمهم حكما نهائيا لا يقبل المراجعة من أية جهة كانت. لكن المفوضين حشروهم في الزاوية لما ضغطوا عليهم وألزموهم بتحرير اعتراضهم كتابة كرفض للمهام التي كلفهم بها الملك حتى يحسب عليهم كخيانة عظمى في حق جلالته. حسنها ردوا بقبول مراجعة الحكم لكن لدى محكمة وقضاة المستوطنة وأمام هيئة المحلفين المحلية وليس أمام المفوضين. لكن هؤلاء قرروا تحدي السلطات المحلية وأعلنوا سماع كل الدعاوي

المرفوعة إليهم ضدها في صباح يوم الغد. فردت السلطات بإقفال باب المقر الذي عزم المفوضون سماع المشتكين ووضع حرس أمامه إطلقت المنادي في أزقة وشوارع المدينة ليخبر الناس بأنها بذلك الإجراء منعتهم من انتهاك الميثاق الملكي الذي يربط بينهم وبين جلالته. وبما أنهم كانوا من دون قوات يفرضون بها إرادتهم انسحبوا مهددين باللجوء إلى الملك الذي يعرف كيف يفرض طاعة وتنفيذ أوامره، ثم أرسلوا أحده إلى أنڭلترا في ماي من سنة 1665 ومعه تقرير مفصل ضد سلطات مساتشوستس.

في الأثناء كتبت سلطات المستوطنة للملك تشتكي له من تصرفاتهم المتنافية مع ميثاق جلالته. ومن حسن حظها اعترضت سفينة حربية هولندية طريق سفينة المفوض العائد إلى بلده، وسحبت منه كل ما كان يحمله من وثائق بما في ذلك التقرير الموجه إلى الملك ضد المستوطنة. وكانت حينها أنڭلترا منشغلة بالحرب مع فرنسا واستبدل الوزير المعادي للمستوطنات بغيره، فما ترتب عن مهمة المفوضين ما يضر حرياتها 2 . لكن من بعد هدنة دامت عشر سنوات اصطدمت بمصالح أنڭلترا التجارية منذ سنة 1675 بتحرر مستوطنة مساتشوستس من قانون الملاحة. فماذا عن ذلك القانون ؟ وكيف تسبب في فقدان المستوطنة لكامل حرياتها الدينية والسياسية فأصبحت أرض شبه محتلة، وصار معها المستوطنون مجرد رعايا مستضعفين من بعد ما كانوا مواطنين أحرارا ؟

قانون الملاحة

قامت الثورة سنة 1776 في كل المستوطنات الإنڭليزية بشمال أمريكا ضد الوطن الأم بسبب تراكم قوانين برلمانه المنتقصة من حريات المستوطنين. أولها كان هو التضييق على تجارتها الخارجية بسبب قانون الملاحة. ثم تلته قوانين تض يّق على التصنيع فيها. وثالثها فرض ضرائب على تجارتها الخارجية وعلى غيرها. ورابعها فرض ضرائب على الاستهلاك بداخل المستوطنات. فماذا باختصار عن كل منها ؟

بالنسبة لقانون الملاحة لا يسعنا إلا أن نذكر بما سبق ذكره. في عهد الجمهورية (1649-1660) كان قد حز في نفس الجنرال كروموبل أن تحتكر هولندا التجارة البحرية. من بين أربعين سفينة كانت تؤمن التجاري بين بريطانيا ومستوطناتها، إثنان فقط كانت إنڭليزية 3. فاستصدر الجنرال من برلمانه المع يّن ما عُرف بقانون الملاحة l'acte de navigation . قانون يمنع التجارة مع بريطانيا بواسطة سفن غير إنڭليزية وحتى غير مصنعة بأڭلترا من أجل تنمية صناعة السفن .واستفاد منه الاقتصاد الإنڭليزي، فاستحسنه التجار وقرروا التشبث به من بعد عودة النظام الملكي سنة 1660 مع الملك شارل الثاني.

إلا أن المستوطنات كانت في عهد كروموبل متحررة من قيوده في تجارتها الخارجية مع غير بريطانيا. فتضايق من ذلك رجال المال والأعمال في عهد شارل الثاني، وأوقد نار جشعهم. فاستغلوا هيمنتهم على البرلمان الإنڭليزي، وزادوا في قانون الملاحة بنودا تمنع حتى المستوطنات من التجارة مع غير بريطانيا بواسطة سفن غير إنڭليزية وغير مصنعة بأڭلترا. فصار من الواجب على السفن المغادرة للمستوطنات أن تمر من موانئ الوطن الأم قبل سفرها إلى وجهتها بالخارج. ولا تعود إليها إلا من بعد مرورها مرة أخرى من موانئ أنڭلترا.

وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يجعل صادرات المستوطنات عالية السعر بالنسبة لزبنائها خارج بريطانيا، وأن يجعل وارداتها من خارج بريطانيا أيضا مرتفعة السعر بالنسبة للمستوطنين. بسبب ذلك كانوا سيخسرون زبناء من غير الأنڭليز لصالح المنافسين. وكانوا سيفتقرون إلى المال الذي به كانوا يشترون حاجياتهم المستوردة والباهظة الثمن. فتلك كانت البنود المجحفة في حق المستوطنات، والتي سبق أن اقترحت في عهد الجنرال كروموبل لكنه رفضها بضغط من مستوطني ڤرجينيا ومن غيرها. إلا أنها مرت في عهد شارل الثاني الذي كان من مصلحته السياسية مداراة أصحابها من رجال المال الأعمال بأنڭلترا.

لكن أنڭلترا كانت عاجزة عن تطبيق ذلك القانون على المستوطنات. كل رجال القوات الأمنية والموظفين العموميين وفي مقدمتهم الحاكم نفسه، كانوا من المستوطنين وكانوا معينين من طرف مجالس المستوطنات المنتخبة وكانوا يتقاضون أجورهم من مالها العام. ولولاهم لما عاد للمستوطنات من تجار بالخارج للتعامل معهم سوى التجار

الإنگليز بأنگلترا. ولاحتكر هؤلاء كل تجارتها الخارجية من مقارّ هم بمدينتي لندن وبريسطول. ولكسدت أسعار صادراتها بسبب قلة المشترين ولارتفعت في المقابل أسعار وارداتها لقلة البائعين. ولكان ذلك هو البؤس بعينه الذي بإمكانه أن يحل بالمستوطنين.

وبالرغم من تواجد قوات كافية تابعة لأنگلترا بعين المكان ظلت المستوطنات حرة في تجارتها الخارجية في تحد لقانون الملاحة. الأمر الذي جعل المستوطنين الغيورين على حرياتهم يتهاونون ولا يحتجون على قانون يمسهم في مصالحهم وصادر عن برلمان ليسوا ممثلين فيه وكأنهم ليسوا إنگليز وكأنهم شعب أجنبي محتل. في ظل ذلك الرخاء كانوا يقولون حينها أنه من حق البرلمان صاحب السيادة في التشريع أن يسن ما يحلو له من قوانين منظمة للتجارة بالإمبراطورية الإنگليزية. لكن ذلك صحيح فقط في حال ما كانوا ممثلين بنفس البرلمان. حينها يكونون قد تمكنوا من الدفاع فيه عن مصالحهم فلا يصيبهم ضررها لصالح مواطنيهم بالوطن الأم.

وفي سنة 1679 سن البرلمان قانونا جديدا يلزم المستوطنات بالقبول بمصالح جمركية على نفقتها، وتعينها أنگلترا كي تسهر على تطبيق مقتضيات قانون الملاحة. حينها فقط اعترض المستوطنون على ذلك القانون بحجة أنه صادر عن برلمان ليس لهم فيه ممثلين عنهم فلا يلزمهم بوصفهم إنگليز لهم نفس حقوق مواطنيهم بالوطن الأم. لكن البرلمان كان مصرا على القضاء على حرياتهم بسحب المواثيق التي تضمنها لهم وكأنهم ليسوا إنگليز. فما كان قانون الملاحة سوى الوسيلة والفرصة لنسف استقلالهم الذي لطال ما تضايق منه. لكن سكوتهم من قبل عن حقهم في التمثيلية في البرلمان الإنگليزي شكل سابقة استغلها خصومهم بأنگلترا بغرض المزيد من التضييق عليهم. وحتى لا يفرطوا في حرياتهم قرروا عرض قانون الملاحة على جمعياتهم العامة كهيئة تشريعية محلية كي توافق عليه، فيصبح كما ينبغي قانونا محليا صونا لحرياتهم ومؤسساتهم الدستورية. لكن لم ينفع ذلك مع عزم البرلمان الإنگليزي على القضاء على استقلالهم.

وفي سنة 1679 وصل إلى مستوطنة مساتشوستس العنيدة ضابط الجمارك *Randolph* المعين من أنگلترا لفرض الالتزام بقانون الملاحة .فعمدت السلطات ببوسطن إلى تمزيق المنشورات التي تخبر بتوليه مهامه بها. لكنه أخذ في حجز البواخر التي يتهمها بخرق قانون الملاحة. فانهالت عليه من أصحابها كثرة الدعاوى المرفوعة ضده أمام محكمة المدينة تطالبه بالتعويض عن الخسائر التي تسبب لهم فيها. وكان من مميزات قوانين نظام الحكم مستوطنات الطهرانيين التي كانت تعطي الحق للمواطنين في رفع دعاوى ضد الموظفين العموميين الذين كانوا يجرؤون على مخالفتها. وذلك علاوة على المضايقات التي صار الضابط Randolph يتعرض إليها من قبل عموم أهالي المدينة. فكف عن احتجاز السفن المخالفة. ثم غادر البلاد راجعا إلى أنگلترا بحجة أن حياته أصبحت في خطر. وتسبب ذلك في سحب الميثاق من مستوطنة مساتشوستس وسقوطها تحت نير استبداد أنگلترا التام. كيف حصل ذلك ؟ ثم كيف استعادت المستوطنة حرياتها ؟

استبداد أنگلترا بإنگليز أمريكا

غضب الملك شارل الثاني من سوء تعامل مستوطنة الطهرانيين مع وكلائه. فتم استدعاء مندوبين عنها إلى أنگلترا للمساءلة والمحاسبة عن تصرفاتها مع المفوضين السابقين ومع الحافظ Randolph نفسه. لما جاءوا ما أقنعوا رجال الملك بحججهم المستندة على مواد الميثاق. فعادوا خائبين. وتم عرض القضية على هيئة قضائية لتنظر في تهمة خرق المستوطنة لقوانين المملكة. وذلك بقصد إلغاء الميثاق نفسه وسحبه منها. فاقترحت حينها سلطات المستوطنة القبول بتغيير ما يمكن تغييره فيه بشرط إلا يمس ذلك من حرياتها. لكن اقتراحها جاء متأخرا.

جاء في وقت انهزم فيه الليبراليون في الانتخابات البرلمانية بأنگلترا لصالح المحافظين. فاستعاد الملك شارل الثاني الحكم بالحق الإلهي بمباركة من الكنيسة الأنگلكانية التي ظلت تسعى لاستعادة هيمنتها بالخدمة المتبادلة بينها وبين العرش، بل حتى بمباركة مستغربة من عموم الشعب الإنگليزي. فأصدرت جامعة أكسفورد بيانا تدعو فيه للطاعة المطلقة للملك ولحكومته وعلى حساب الحياة البرلمانية. في هذه الأجواء صار مصير ميثاق مستوطنة مساتشوستس محسوما. اجتمعت المحكمة للنظر فيه وقضت ببطلانه في نونبر من سنة 1684. حينها عين الملك

للمستوطنة حاكما عسكريا ليحكمها بأمره. لكن وافته المنية سنة 1685 قبل تنفيذ قراره. وفي ظل الاضطرابات التي حدثت بأنڭلترا بسبب تولي الملك الجديد جاك الثاني، ظلت المستوطنة على حالها تنعم بنفس الحرية، لكن من دون ميثاق شرعي يسمح لها بذلك.

إلا أن الملك جاك الثاني كان أكثر تطرفا من أخيه ومن أبيه وجده جاك الأول الذي كان هو أول ملوك آل استيورت. كان كاثوليكيا متعصبا. وذلك في الوقت الذي كان فيه عموم الإنڭليز يكرهون المذهب الكاثوليكي ويعتبرونه وثنيا ويعتبرون كنيسته آلية لاستعباد الشعوب المسيحية. لكن ضدا فيهم عزم جاك الثاني على القضاء على الحرية بأنڭلترا قضاء مبرما ليحكمها بالحق الإلهي على شاكلة ملك فرنسا لويز الرابع عشر في عصره. فلم يلغي فقط العمل بالميثاق العظيم أو Magna Carta بل سعى للقضاء حتى على الكنيسة الأنڭلكانية نفسها، ولعودة بالبلاد وبشعبها إلى مذهبه الكاثوليكي المكروه. لكن الشعب الإنڭليزي المتشبع بقيم الحرية لم يكن وضيعا مثل الشعب الفرنسي. فلم يدم حكم جاك الثاني أكثر من ثلاث سنوات حتى قامت ضده ما عرف بالثورة المجيدة التي انتزعته من العرش سنة 1688، وفر إلى فرنسا في ضيافة ملكها لويز الرابع عشر.

لكن قبل ذلك، ما أن استتب له الأمر سنة 1686 حتى أرسل إلى مستوطنة مساتشوستس حاكما عسكريا، غير الذي ع يّنه أخوه ولم يلتحق بها. عينه فيها كي ينوب عنه، فيخضعها كليا لنير استبداده ثم يُمضي مشروعه كي يطال باقي المستوطنات الإنڭليزية بشمال أمريكا. وكان الحاكم الجديد Andros, مع أعوانه، مثل عاهلهم، من أشرس أعداء الحرية .جاء إلى بوسطن على ظهر سفينة حربية ومعه قوات بحرية وبرية، وتعامل مع المستوطنات الطهرانية كبلاد محتلة .جاء ومعه كل الصلاحيات اللازمة لإدارة المستوطنة. فبدأ بإلغاء الانتخابات. وعوضا عنها صار بإمكانه تعيين أعضاء المجلس التشريعي المحلي واستدعائه وحتى إقالتهم وفق رغبته. وصار بمساعدتهم يسن ما يحلو له من القوانين ويفرض ما يطيب له من الضرائب، ويستصدر مراسيم تجنيد الميليشيات وقيادتها. فاستصدر منهم قانون منع طباعة أي شيء من دون إذنه. وكان بوسعه، استخدام القوة لفرض الالتزام بأوامره كلما لزم الأمر ذلك. وبذلك تم وأد حرية الطهرانيين على أرض الواقع. لكنه لم يتم وأدها في وجدانهم. فقد ظلوا يتدينون بها. فظلت في أنفسهم وقودا لمقاومة الاستبداد بهم. وتلك هي طبيعة الشعوب الحرة.

واتخذ الحاكم Andros, من مدينة بوسطن عاصمة لكل مستوطنات الشمال. وضم بليموث إلى مستوطنة مساتشوستس وأخضع باقي المستوطنات لحكمه. ثم نكاية في الطهرانيين اعتمد العمل بكل شيء يتعارض مع معتقداتهم. فما زادهم ذلك سوى عنادا وقوة لمقاومة مخططاته. ولما احتج عليه من استطاع منهم، قال لهم أنه لم يبقى لهم من امتياز سوى عدم بيعهم كعبيد في سوق النخاسة. بل تخلى حتى عن العمل بقواعد الاعتقال الاحتياطي المعروف ب Habeas corpus . وقال لهم ساخرا منهم ومهينا لكرامتهم : "هل تعتقدون أن قوانين أنڭلترا ستتبعكم حتى هنا في نهاية العالم ؟". وقد شمل هذا الاستبداد كل مستوطنات أنڭلترا الجديدة. ثم ما حصلت بأنڭلترا ثورة 1688 المجيدة التي أطاحت بالملك الطاغية جاك الثاني. وكان يُنتظر منها الفرج على حرية كل المستوطنات. إلا أنها أكدت الواقع المر وكرسته.

في دجنبر من سنة 1688 انتهت استفزازات الملك جاك الثاني المتكررة بثورة الشعب الإنڭليزي ضده لاسترجاع حريته. فهرب هو إلى فرنسا، وآل عرشه إلى ابنته الأميرة ماري بمعية زوجها ڭيوم حاكم هولندا، الذي صار يحمل لقب ڭيوم الثالث. وما أن وصل الخبر إلى ميناء بوسطن حتى عادت للمستوطنات بشمال أمريكا حرياتها. وتم القبض على الحاكم Andros مع كل أعوانه، وسجنهم. وعادت . الأمور إلى نصابها كما كانت من قبل إلغاء الميثاق سنة 1688.

لكن مستوطنة مساتشوستس وجدت نفسها من دون ميثاق يزكي حكمها الذاتي من جديد بصفة شرعية. سُحب منها، كما تقدم، في عهد الملك شارل الثاني بحكم قضائي. فكان لا بد لها من استصدار حكم جديد يلغي الحكم السابق ويعيد لها ميثاقها. فأرسلت نائبين عنها إلى أنڭلترا من أجل استرجاعه. لكن مع الأسف الشديد، وجدت مصالح الملك الجديد متعارضة مع مصالحها. بالمساهمة في تحرير أنڭلترا من استبداد ملكها جاك الثاني كانت ع ينه على إخراج البلاد من الحياد في حرب بلده هولندا ضد فرنسا. وكان متيقنا من ولاء حزب الليبراليين المساند للمستوطنة. فصار

من مصلحته ت ط يبب خاطر المحافظين والكنيسة الأنگلكانية الذين قبلوا به على مضض، وفقط بسبب تطرف الملك المخلوع، والذين كانوا متخوفين من تغليبه لليبراليين عليهم. فحل البرلمان وساهم في فوزهم في الانتخابات. واتخذ من بينهم مستشاريه المقربين. وقد كانوا من أشرس خصوم الطهرانيين ومستوطناتهم. فأشاروا عليه بالاستبداد بهم حتى لا يعاني من قوة نفوذهم بأمريكا، كما عانى منه من سبقوه. هكذا أصدر الملك گيوم الثالث ميثاقا جديدا يخص مسوطنة مساتشوستس ويكاد يكرس فيه الوضع المهين الذي كان قائما من قبل الثورة.

صارت معه كل المستوطنات الإنگليزية بشمال أمريكا خاضعة لسيادة البرلمان. وكان البرلمان أداة لتحقيق مصالح رجال المال والأعمال من الحزبين الليبرالي والمحافظ. فادعى النواب الأكثر ليبرالية فيه أن المستوطنين لا يصح أن يتمتعوا إلا بالحقوق التي يمنحها لهم البرلمان. وسرعان ما أصبح الملك الجديد نفسه يشعر بالغيرة على صلاحياته مثل سابقيه. وهكذا تم رفض تمتيع المستوطنين بالحق في الاعتقال الاحتياطي، بحجة أنه لم يمنحه لهم أي ملك على الإطلاق. فصار بالإمكان سجنهم جزافا ومن دون محاكمة. وتم تأكيد القانون الذي يمنع طباعة أي شيء من دون إذن من الحاكم المعين. فتم التعامل مرة أخرى مع كل المستوطنات كأراضي محتلة. لم تكن تجري عليها القوانين الإنگليزية، وإنما القوانين التي تخدم مصالح جلالة الملك ومصالح رجال المال والأعمال ببرلمان أنگلترا.

تلك كانت الروح التي سادت صياغة الميثاق الجديد الممنوح لولاية مساتشوستس .استعاد المستوطنون حقهم في انتخاب أعضاء المجلس التشريعي المحلي .لكن احتفظ العرش بتعيين الحاكم ونائبه ومساعديه بالمستوطنة وعلى نفقتها. ولم يكن للحاكم المعين فقط الحق في استدعاء الجمعية العامة المنتخبة وتأجيل جلساتها وحتى حلها، بل كان بإمكانه الاعتراض على جميع قراراتها. بل احتفظ الملك لنفسه بالحق في عدم التصديق على ما وافق عليه الحاكم ممثله بالمستوطنة. وصارت السلطة القضائية بيد المحكمة العليا التي يتم تعيين أعضائها من قبل الحاكم، مع حق استئناف الأحكام المحلية بأنگلترا. والحاكم المعين الذي يختار أيضًا جميع القضاة الأدنى، وضباط الميليشيات التي صار هو قائدها الأعلى. سيادة منقوصة. فما الفائدة من جمعية عامة منتخبة إذا كانت القوانين التي تسنها خاضعة لأهواء الحاكم المعين ومزاج الملك ؟ لكن الطهرانيين ليسوا بفضل معتقداتهم ممن يستسلموا للوضاعة مهما طال زمن استضعافهم. تبقى المقاومة سلاحهم حتى يسترجعوا حرياتهم.

وباعتلائه لعرش أنگلترا تحقق للملك گيوم الثالث إخراج البلاد من حالة الحياد في حرب بلده هولندا ضد فرنسا. لكنه أدخل بذلك مستوطنات الطهرانيين بالشمال في مستنقع سلسلة طويلة من الحروب بالوكالة ضد مستعمرات فرنسا بكندا. صار كل من الطرفين الإنگليزي والفرنسي يجند السكان الأصليين ويحرضهم على قتال خصومه. ومما زاد في الطين بلة هو تحول تلك المعارك بالوكالة إلى حروب دينية وحشية بينهما. تمكن الفرنسيون الكاثوليك المتعصبين من إدخال العديد من السكان الأصليين المجاورين لهم إلى مذهبهم. ثم صاروا يحرضونهم على الطهرانيين بحجة أنهم كفار، كي يهجموا عليهم وينكلوا بهم ويختطفوا نساءهم وأطفالهم كي يبيعونهم للفرنسيين كعبيد. وكان الفرنسيون غالبا ما يعاملون ضحاياهم المختطفين من الطهرانيين برفق، بقصد تحويلهم إلى المذهب الكاثوليكي وتربية صغارهم عليه .

فتلك كانت محنة أشد على الطهرانيين من سفك دمائهم في حرب لا مصلحة لهم فيها سوى الدفاع عن النفس. لكن باستفزازهم في دينهم سرعان ما تحولت عندهم إلى حرب للاستيلاء على كندا وطرد الفرنسيين الكاثوليك منها حفاظا على حرمة مذهبهم الطهراني. إلا أنهم فشلوا في ذلك. لم يتلقوا ما يكفي من الدعم من أنگلترا. فاستمرت تلك الحروب سنين عديدة بسبب ضعف كذلك فرنسا التي لم تستطع حسمها لصالحها. والأمر يتعلق بعدة حروب متتالية بين القوتين الفرنسية والإنگليزية بأوروبا كانت تمتد كل مرة شراراتها إلى أمريكا كي تتحول فيها إلى حروب استعمارية. كل من القوتين كانت تقاتل غريمتها لطردها من أمريكا لأخذ مكانها فيها والاستفراد بها. فصارت تلك الحروب بالنسبة للطهرانيين وباقي المستوطنين حروب وجود. حروب ألهتهم عن التفكير في فقدان حرياتهم واستقلالهم، لكن من دون أن تنسيهم ذلك أو تحولهم إلى شعب وضيع.

ظلوا ينتظرون التخلص من مآسي تلك الحروب والعودة إلى المقاومة لاسترجاع حرياتهم الدينية والسياسية التي من أجلها هاجر آباؤهم الأوائل إلى تلك الأراضي المقفرة مضحين برغد العيش بالوطن الأم. هكذا خلال كل

فترة صلح وهدنة بين القوتين الإنكْليزية والفرنسية، كان الطهرانيون يعودون ليهتموا بأحوالهم الداخلية المهينة لكرامتهم. كانوا يعودون كل مرة ليتساءلون قائلين، ألم يكونوا مواطنين إنجليز جيدين مثل عموم المواطنين بأنكْلترا ؟ ألم يكن لهم الحق في نفس الامتيازات ؟ حتى أن مرة راح مسؤول كبير في مدينة بوسطن يقول في العلن أنه لا أحد من المستوطنين ملزم بالامتثال لقوانين إنكْلترا. كيف يكونون ملزمين بها وليس لهم ممثلون منتخبون في برلمانها الذي يسنها ؟

حتى هذه المرحلة من قصة الحرية بشمال أمريكا نكون قد وصلنا إلى فترة انتقالية بارزة. فترة فقدت فيها المستوطنات ذلك الاستقلال النسبي الذي تمتعت به في ظل حكم ملوك آل ستيوارت. لكنها من دون أن تدري، كانت تتقدم نحو مستقبل أكثر ازدهارا من ذي قبل. بفضل انخراطها الاضطراري في الحروب الاستعمارية بين أنكْلترا وفرنسا برزت مصالح مشتركة فيما بينها فأصبحت أقرب إلى بعضها البعض. وحينها ظهرت العلاقات المتنوعة والمعقدة للغاية بين أنكْلترا ومستعمراتها. كان لكل منها ما ض معيّن، وتطوّر معيّن، وحقوق مكتسبة معينة. وبعزلتها عن باقي المستوطنات كانت كل منها عاجزة عن الدفاع عن نفسها عندما يتعلق الأمر بتأكيد تلك الحقوق في وجه ادعاءات وأطماع السلطة المركزية بلندن.

وبالنظر لما حصل مع تلك المستوطنات ندرك روح ثورة 1688 لقد كانت ثورة إنجليزية بشكل أساسي، وليست إنسانية كما كانت مع كل الأنبياء والرسل .كان قادتها حريصين للغاية على ضمان حقوق الإنجليز وليس على حقوق الناس بشكل عام. بل لم تكن حتى قومية كي تشمل كل الإنكْليز. فحرمت الرعايا الإنكْليز بأمريكا من نفس الامتيازات التي كانت للمواطنين الإنكْليز بأنكْلترا. كانت من ورائها بالخصوص الفئة البرجوازية الغنية بالمدن الإنكْليزية، والمشكّلة من رجال المال والأعمال. قدم وفضل هؤلاء مصالحهم التجارية والمالية على حساب حقوق وحريات ومصالح المواطنين الإنكْليز بشمال أمريكا. وكان ينبغي على المحافظ المعين من قبل الملك هناك فرض صلاحيات العرش وتوسيعها بقدر الإمكان. فكان في كثير من الأحيان يستفيد من كل الخلافات الناشئة هنا وهناك، لقلبها لصالح العرش والبرلمان. لكن لم تخلو كل تلك الحقبة السوداء من مقاومة للاستبداد. فماذا عن بعض معالمها ؟

مقاومة إنكْليز أمريكا لاستبداد أنكْلترا

نعرف التغيير الذي أحدثته ثورة 1688 في حق مسوطنات نيو إنكْلاند الطهرانية، التي تطورت- فيها من قبلُ الروح الديمقراطية وتقوى فيها نظام الحكم الذاتي والمسقل أكثر مما حصل في أي مكان آخر. تم فيها اغتصاب الحرية لكن من دون أن تقبل به أبدا غالبية المستوطنين. وذلك بفضل معتقداتهم الطهرانية التي تأبى الاستبداد بهم. استطاعت أنكْلترا أن تسيطر عليهم لكنها لم تتمكن من هضمهم وتجعل منهم شعبا وضيعا. كانت معتقداتهم الدينية تحثهم على التشبث بحرياتهم. كانوا يتحملون الاستبداد على مضض، من دون أن يستأنسوا به أبدا. ظلوا في أنفسهم أحرارا وما صاروا أبدا وضيعين. فخلق ذلك تجاذبات مستمرة بين وُلاة الملك والهيئات التشريعية الطهرانية المنتخبة. ففشل حكام مساتشوستس الأوائل في تطويع مستوطنات الشمال الطهرانية. فاضطر الوُلاة الذين جاؤوا من بعدهم إلى حكمهم باعتماد السياسات التوافقية والتوفيقية.

كان من المستحيل علي الوُلاة تنفيذ كل التعليمات التي كانت تصلهم من أنكْلترا. وكانت قوانين الملاحة والتجارة هي أكبر موضوع للنزاع بين المستوطنات والوطن الأم. كان التجار الانجليز يشتكون باستمرار من خرقها بالمستوطنات. ولإضفاء المزيد من الفعالية على تطبيقها فيها تم عام 1696 تعيين مكتب التجارة والمزارع، وهي لجنة دائمة كانت مهمتها التحقق من الالتزام بقوانين برلمان أنكْلترا بشمال أمريكا، وبكل الوسائل الممكنة، حتى تظل كل ثروات المستوطنات مسخرة لخدمة مصالح تجار الوطن الأم على حساب مصالح المستوطنين. كان على حاكم كل مستوطنة أن يؤدى اليمين ليراعي بدقة تنفيذ تلك القوانين المجحفة. وتم تعيين المسؤولين الملكيين بأعداد كبيرة مع تمكينهم من كل الوسائل لتحصيل الإيرادات المفروضة. بالإضافة إلى ذلك، وكإجراء وقائي إضافي، تم تعيين محكمة تابعة للقوات البحرية في كل مستوطنة كي تقضي في قضايا المسائل الجمركية المعروضة عليها من دون تدخل من هيئة المحلفين. وتم فرض حق استئناف أحكام المحاكم المحلية لدى المحاكم العليا بإنكْلترا. فكانت كلفة تلك

المتطلبات باهظة للغاية بالنسبة للمستوطنين الذين احتجوا على كل هذا الغزو الكاسح لامتيازاتهم. ولم يكتفوا بالاحتجاج عليه، بل ظلوا يقاومونه بكل الوسائل المتاحة.

فعلى الرغم من تلك التدابير المختلفة، ظل المستوطنون يتحايلون على القوانين الظالمة. بعد الحرب الاستعمارية الأولى التي أتاحت فرصة جيدة لانتهاك القوانين المتعلقة بالتجارة، طلب المحافظ من مساعديه اتخاذ المزيد من الاحتياطات لتفادي تجاوزها. فقيل له أن المستوطنين فقدوا الكثير من حرياتهم وأنهم سيكونون بلهاء للغاية كي يستجيبوا ويستسلموا لتدابير جديدة تقوض ما تبقى لهم منها. وظلت الأمور كذلك إلى حين آل عرش أنگلترا إلى سلالة هانوڤر الألمانية[1] سنة 1714.

رحبت المستوطنات بهذا التغيير في السلالة الملكية الحاكمة باعتباره انتصارًا للحزب الليبرالي البروتستانتي على خصومه السياسيين من الكنيسة الأنگلكانية ومن المحافظين، والداعين للحكم بالحق الإلهي. وكانت المستوطنات متحكمة في أجور كل الموظفين المعينين من طرف الملك، بما فيهم المحافظ نفسه. ما كان يستطيع البرلمان فرض ضرائب على المستوطنات كي ينفقها على أجور موظفي الملك بها، وما كان ليقبل بالإنفاق عليها من خزينة المال العام الإنگليزي. فكانت المستوطنات تساوم الولاة الملكيين بالأجور التي تدفعها لهم. كانت الجمعية العامة هي التي تحددها وتصوت عليها، فكانت تزيد فيها أو تنقص منها بحسب تصرفات الولاة معها.

وبدلا من استفادة اقتصاد أنگلترا من ثروات مستوطناتها دخل في منافسة مع اقتصادها المزدهر. الفرق بين اقتصاد مستوطنات الطهرانيين بالشمال وبين مستوطنات الوسط والجنوب حيث كانت تسيطر الكنيسة الأنگلكانية كان مثل الفرق بين اقتصاد عموم الدول البرتستنتية وعموم الدول الكاثوليكية. بالأولى ازدهرت المبادرة الخاصة وطغت روح المقاولة فازدهرت التجارة والصناعة. وفي الثانية نمى اقتصاد الريع المعتمد على الزراعة فنشأت معه طبقة أرستقراطية تذكر بعهد الإقطاع.

من ثمرات الحرية عند الطهرانيين هيمنة دولة الحق والقانون. ودولة الحق والقانون هي مصدر ثقة المستثمرين في مجال المال والأعمال. فصارت جل تجارة شمال أمريكا وكل نقلها البحري بيدهم. فكانوا يأمنون التبادل التجاري البحري بين كل المستوطنات. كما كانوا ينقلون منتجاتها الزراعية إلى جميع أنحاء العالم، ويستوردون منه كل ما تحتاجه شمال أمريكا من مختلف المواد التي لا غنى عنها. وعلى سفنهم كانت تعتمد جل الاتصالات التجارية المباشرة مع إنگلترا.

أما في الجنوب، فقد كانت الهيمنة السياسية في الغالب من نصيب كبار المستوطنين المحافظين من الأنگلكان، الذين كان من مصلحة كنيستهم الأسقفية أن يحكم الملوك بالحق الإلهي. ومعهم هيمنت دولة الامتيازات بدلا من دولة الحق والقانون. فغابت الثقة في المؤسسات وغاب معها استثمار رجال المال والأعمال. وفي مثل تلك البيئة الأرستقراطية غالبا ما تكون الزراعة هي المورد الاقتصادي الوحيد. الأمر الذي أجبر مستوطني الجنوب على استيراد جل المواد المصنعة من الخارج، ولا سيما من مستوطنات الشمال الطهرانية، حيث شهدت الصناعة تطوراً كبيراً. فلم يستغني الطهرانيون فقط على استيراد كثير من المنتجات المصنعة بأنگلترا، بل كانوا يصنعونها بأنفسهم ويصدرونها إلى باقي المستوطنات وحتى إلى باقي العالم. بذلك صاروا منافسين لاقتصاد ولتجارة الوطن الأم. وكان ذلك أكبر مصدر للصراعات المستمرة بين أنگلترا وبين مستوطنات الإنگليز الطهرانيين بالشمال.

فأصدر البرلمان الإنگليزي عدة قوانين لتكريس احتكار أنگلترا للصناعة والتجارة مع كل مستوطناتها بشمال أمريكا. ومنها القانون الذي يحظر عليها تصنيع الصوف وحتى تصديره لغير أنگلترا. ولما صار صناع القبعات

---

[1] والأسرة التي ورثت العرش بالنسب غير المباشر من بعد الملكة آن من دون خلف مباشر من آل استورت. والملكة إليزابيت الثانية تنتسب لنفس السلالة الألمانية الأصل التي اتخذت لنفسها اسم ويندسور الإنگليزي من بعد الحرب العالمية الأولى.

الصوفية ينافسون صناعها بلندن منع نفس القانون صناعتها بكل المستوطنات. بل حظر على نفس الورشات أن يتعدى عدد العمال في كل منها إثنين، حتى لا يتجاوز الشغل فيها عمليات الإصلاح والترقيع.

لكن بالرغم من ذلك، لم يحدث أي تغيير. صناعة الطهرانيين كانت متعطشة للمزيد من النمو والتطور. فما كانت أنكْلترا تغلق عليها بابا حتى تفتح أبوابًا جديدة. ففي بلدهم حيث يغلب على الطبيعة الثلج والصخر، لم يتوانوا عن استيراد دبس السكر molasses لصناعة المشروبات الروحية. فتعددت وانتشرت مصانعها. ونجحت بشكل جيد لدرجة أن التجار الإنجليز المنزعجين من المنافسة، حصلوا من البرلمان على فرض ضريبة على استيراد المواد الخام الفرنسية الأصل لإجبار الطهرانيين استيرادها من المزارع الإنجليزية بجزر الهند الغربية.فاحتج المستوطنون بقوة على تلك الضريبة لكونها تنتهك حقوقهم كمواطنين إنكْليز. فلا يمكن إلزامهم بدفع الضرائب التي لم يوافقوا عليها في برلمان ليسوا ممثلين فيه.هكذا هو منطق الشعوب الحرة. لا تستسلم للاستبداد بها. فلا تحكم إلا بتفويض منها. والبرلمان الإنكْليزي غير منتخب من طرف المستوطنين الإنكْليز بشمال أمريكا لبعد المسافة. فلا يحق له أن يسن في حقهم أي قانون. لا تلزمهم سوى قوانين مجالسهم التشريعية المحلية التي انتخبوها ونالت ثقتهم. فلم يجدي قانون دبس السكر نفعا .ازدهر التهريب بتواطؤ من الجميع، وظل يتم استيراده من المستعمرات الفرنسية والإسبانية من دون دفع أية ضريبة. ولم يقتصر ازدهار التجارة المحظورة على تلك المواد. بل كل منتجات أوروبا باتت تدخل إلى المستوطنات الإنكْليزية. وفي تحدي لأنكْلترا كان المستوطنون يفخرون باستيراد واستهلاك المنتجات المصنعة في مختلف دول أوروبا.

ثم جاءت مطالب مُ صنعي الحديد. بالنسبة لهذه المادة استفز الطهرانيون منافسيهم بأنكْلترا. في وقت مبكر من سنة 1721، كان لديهم ستة أفران لصهر الحديد و تسعة عشر مصنع لتشكيله. فتم فرض رسوم جمركية عالية جدا على استيراد الحديد من أصل أمريكي. لكن مع رجال مغامرين، مثل هؤلاء الطهرانيين الذين نعرفهم، قد جاء هذا الإجراء الحمائي بأثر عكسي غير متوقع. لقد بدأوا بكل بساطة في تصنيع الفولاذ والحديد لاستهلاكهم الخاص، لما صار الخام الأمريكي الذي خضع فقط لإعداد أولي شبه ممنوع من دخول إنكْلترا. ثم اتضح أن إنتاج الحديد في أوروبا صار مكلفا للغاية بإسهامه في تدمير الغابات. فغير مجلس الوزراء الإنجليزي سياسته تمامًا مع حديد مستوطناته بشمال أمريكا. تم قبول استيراد قضبان الحديد منها معفاة من الرسوم الجمركية. ولكن الأفران اللازمة لتصنيع الصلب صارت ممنوعة فيها. فكان لابد من هدمها بذريعة إلحاق الضرر بالصالح العام. ولم يحدث شيء من ذلك.

في ظل ذلك الصخب من الشكاوي الإنكْليزية، لم يكن بناة السفن آخر من أطلق صيحة الإنذار. بالفعل كان عمالهم يتركونهم ويهاجرون للاستقرار على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. فماذا سيحدث لصناعتهم إذا تم الشروع معهم في بناء المزيد من السفن في نيو إنكْلاند ؟ في هذه الحالة فقط، كان لدى مكتب التجارة الحس السليم لما فهم مسبقا أن الشر الذي تم إبلاغه به كان بلا علاج. فلم يُتخذ أي قرار بشأنه. وصار من المسلم به أن تطوير وازدهار الصناعات التحويلية في المستوطنات الإنكْليزية، ولا سيما في مستوطنات الطهرانيين، كان يخفف باستمرار من تبعيتها للبلد الأم. وكل المحاولات التي بذلت خلال بداية القرن الثامن عشر لوقف نموها السياسي والتجاري والصناعي كان لها تأثير في تحقيق النتيجة المخيفة للغاية. مع الطهرانيين بالخصوص الذين هاجروا من أجل الحرية كمعتقد ديني، اتضح أن كل تلك المحاولات للاستبداد بهم كانت سخيفة وغير طبيعية لدرجة أنها كانت كل مرة تربك أولئك الذين كانت لديهم الجرأة للانخراط فيها.

بفضل تشبثهم بحرياتهم كان المستوطنون، والطهرانيون بالخصوص، يظهرون كل مرة بمظهر الخاضع للقوانين المجحفة في حقهم، لكن في الشكل فقط. أما في الواقع فقد كانوا يجرؤون على المقاومة فكان النصر دائما وفي النهاية حليفهم. على الرغم من كل المضايقات التي تعرضت لها من الحكومة الإنجليزية، والتي كان يحفزها مكتب التجارة، ظلت الهيئات التشريعية بالمستوطنات تعزز من نفوذها في نضالها ضد كبار الملاك والتجار بالوطن الأم. حتى بدأ الشك في أن صلاحيات الملك وبرلمان أنكْلترا كانت غير محدودة في أمريكا. ولا يعني هذا أن أحدا كان حينها يفكر في أن هناك مخاطر انقسام بين الطرفين التي من شأنها أن تؤدي إلى الطلاق التام بينهما. لكن كلما

صارت المستوطنات أكثر ثراءً، كلما توسعت علاقاتها التجارية، وشعر رجالها بثقل السلاسل التي عزمت بريطانيا بحماسة أن تكبلهم بها. فكان ينبغي أن يُطرح في يوم ما سؤال الاستقلال إذا ما تواصل السير في الطريق الخطأ.

إلى جانب السياسة والتجارة والصناعة ازدهرت في كل المستوطنات وبشكل متفاوت حرية التعبير بتعدد الجرائد والصحف. وتعززت فيها مختلف وسائل المواصلات والبريد. وازدهرت كذلك الفنون والعلوم وبالخصوص التعليم العمومي الإلزامي مع مؤسسات التعليم الخاص في مختلف التخصصات. هكذا نشأت في بوسطن جامعة هارڤارد منذ سنة 1636. فهي أقدم مؤسسة تعليمية عليا بكل أمريكا.

عزم أنگلترا على التضحية الكاملة بمصالح المستوطنات من أجل احتكارها للتجارة استفز عزة وأنفة المستوطنين الطهرانيين، فلم يكن عندهم من حرج في التحايل على قوانين الملاحة وغيرها لممارسة التهريب حتى في العلن. هكذا فشلت كل المحاولات المتكررة لتطويع المستوطنين ولاستضعافهم من أجل الاستجابة لأطماع وجشع التجار الإنگليز. وأعلنت صحافة لندن أنهم بمقاومتهم لتلك المطالب غير الدستورية جلبت لهم تعاطف جميع أصدقاء الحرية في بريطانيا. وجدد التجار الانجليز شكاواهم من المستوطنات لما فرضت مجالسها التشريعية ضرائب على البضائع المستوردة من أنگلترا وفضلت التعامل مع سفنها على سفن الوطن الأم. وازدهرت تجارتها وصناعاتها المحلية. فتم إرسال تعليمات صارمة إلى المحافظين تحثهم مرة أخرى على تطبيق القوانين. وصدر عن البرلمان قانون جديد يحظر على المستوطنات تصنيع الأثواب الصوفية، حتى لا يتم استيرادها إلا من أنگلترا، لكن من دون جدوى. كان الحكام في قبضة المجالس التشريعية المحلية.

فأثبتت هذه الحقائق وغيرها كثير، أنه خلال هذه الفترة كان استقلال المستوطنات الطهرانية بشمال أمريكا أكبر مما كان يبدو للوهلة الأولى. باقي مستوطنات شمال أمريكا كانت أقل مقاومة لكنها كانت تتأثر بمقاومة مستوطنات الشمال الطهرانية. فلن نتحدث عنها لأن تاريخها في تلك الحقبة كان أقل وزنا في قصة الحرية بالولايات المتحدة الأمريكية. بالنسبة لكل ما هو ضروري، الدين والحرية والحكم الذاتي والاستقلال التجاري والصناعي، كان مشروع الولايات المتحدة القادمة قائما بنسبة ثلاثة أرباع. لم يبقى له سوى قطع ذلك الرابط الذي كان لا يزال يجمعه بالوطن الأم. ذلك الإبن القوي والطموح لم يعد يتحمل النظر إليه كطفل. فكان يحترق من الرغبة في الاعتماد على نفسه. لكن في تلك الحقبة كان هذا التحرر سابقا لأوانه وخطير.

قبل تخليها عن مستعمراتها وتركها تعيش مستقلة عنها، كان لا يزال أمام إنگلترا خدمة أخيرة ومهمة كي تقدمها لها. كان الفرنسيون والإنجليز يتنافسان دائمًا على الانفراد بالسيطرة الكاملة على شمال أمريكا. والحروب الاستعمارية الثلاثة التي تحدثنا عنها لم تكن حاسمة. من أجل أن تنطلق وتزدهر المستوطنات الإنگليزية بكل طاقاتها، كان من الضروري للغاية أن تتم تسوية تلك المسألة. ولا يمكن حسمها لصالحها ما لم تقدم لها بريطانيا العظمى يد المساعدة. فقبل معرفة ما إذا كانت أمريكا ستصبح دولة مستقلة تمامًا، كان من الضروري معرفة ما إذا كانت ستصبح فرنسية أم إنجليزية. هكذا كانت الحرب الاستعمارية الرابعة والأخيرة مقدمة حتمية لحرب الاستقلال اللاحقة التي قررت مصير البلاد بنشأة الولايات المتحدة.

بالنسبة للمستوطنين الإنگليز، ولا سيما للطهرانيين من بينهم، كانت حربا بين ثقافتين وعقليتين مختلفتين بل متعارضتين للغاية، ومن جميع النواحي. كانت حربا بين ثقافتين من أجل حيازة أمريكا الشمالية والاستفراد بها. من جهة الإنگليز، توفرت الطاقة، وروح المبادرة، مع كل القيم القوية التي تطورت وازدهرت تحت شمس الحرية وفي حضن أمة برتستنتية اعتادت الاعتماد على نفسها. من جهة الفرنسيين سادت البساطة والافتقار إلى الطموح بين مستوطنين وضيعين ومتواضعين ككاثوليك. باستئناسهم بظلمات الاستبداد كانوا محرومين من جميع الحقوق، فانعدمت عندهم روح المبادرة، واعتادوا على الاعتماد على العطف الأبوي من الملك ومن حكومته المستبدة بهم. ولو انتصرت فرنسا في تلك الحرب لتم القضاء على وجود الطهرانيين بشمال أمركا، لصارت هذه المنطقة مثل أمريكا اللاتينية كما نعرفها اليوم.

شعر المستوطنون الإنكليز ، بأهمية النضال من أجل الحرية الذي كان على وشك البدء. فلم يتراجعوا أمام أي تضحيات بالرجال أو المال. فصار شعارهم هو : "لمن ننعم في مستوطناتنا الثلاثة عشر، بالأمن والطمأنينة طالما ظل الفرنسيون هم الأسياد في كندا". ومن حسن حظ الطهرانيين وغيرهم من المستوطنين الإنكليز انتصرت أنكلترا وثقافتها التقدمية، وطردت فرنسا مع ثقافتها الرجعية نهائيا من . شمال أمريكا واستفردت بها من دون غيرها منذ سنة 1763.

لكن ما أن حسمت مسألة الغلبة في العالم الجديد مرة واحدة لصالح العرق الأنكلو سكسوني، حتى - برزت مسألة علاقات بريطانيا العظمى مع مستوطناتها الطهرانية والعنيدة. فبدأ الفصل الأخير في مسيرة أمريكا الشمالية نحو الحرية التامة والمستقبل الزاهر الذي كان ينتظرها. المشكلة المتعين حلها قديمة. وما حدث للتو بين فرنسا وإنجلترا سيعطيه أهمية جديدة. الأزمة النهائية التي أدت إلى حرب الاستقلال وتشكيل الولايات المتحدة ، كانت ناجمة إلى حد كبير عن الحرب الذي قرر مصير كندا لصالح أنكلترا. لكن ما كان ذلك النصر ليحصل لولا الجهود الكبيرة من كل نوع التي بذلت من جانب مستوطناتها التي تحملت أثقل عبء في تلك الحرب.

ومع ذلك، علاوة على تخليصهم من خطر الفرنسيين، فقد كان نفع الحرب الاستعمارية الأخيرة أكبر من ضررها على المستوطنين الإنكليز. التضحيات ذاتها التي قدموها أكدت على أهميتهم في نظرهم وفي نظر العالم. وفي الوقت نفسه أعطتهم شعورًا بقوتهم وعززت الروابط بينهم. فليس من دون جدوى أن سفكت دماؤهم جنبًا إلى جنب من أجل مصلحة مشتركة. هكذا توسعت دائرة الأفكار وتوسع الأفق، وخفت إلى حد ما الحزازات بينهم، وبرزت أكثر مضار تغول واستئساد الوطن الأم عليهم. في الوقت الذي كانوا تعلموا فيه القتال والاعتماد على قوتهم، صاروا يطالبون بحقوق أعلى ومن جميع النواحي. هكذا الحرب الاستعمارية الأخيرة قوتهم نشرت بوفرة بينهم بذور حرب الاستقلال التي تبعتها من قريب جدا. وكانت مستوطنات الطهرانيين بالشمال جيدة التنظيم وجاهزة لكل طارئ. كانت كل قرية فيها بمثابة جمهورية ديمقراطية صغيرة وفقا للقانون القائم. وكانت بوسطن على وجه الخصوص موطن الروح الثورية.

فصارت إنكلترا تتخوف من تمرد المستوطنين عليها. وبدلا من أخذهم بالرفق عادت من جديد لاستفزازهم بمحاولاتها للسيطرة عليهم والاستبداد بهم. هكذا في نفس سنة 1765 أصدر البرلمان البريطاني قانون النقد Act Currency Le الذي يمنع المستوطنات من سك النقود ومن طبع الأوراق المالية، حتى لا تستعمل في معاملاتها سوى الجنيه الاسترليني .كما أصدر قانون التنبر *Le Stamp Act* الذي يُفرض إلصاقه على كل الوثائق والمنشورات من رخص وعقود وجرائد وكتب وحتى على ورق اللعب .وذلك دائما بحجة تغطية نفقات تواجد القوات الملكية المرابطة هناك لحماية المستوطنات .وهو القانون الذي سيفجر غضب كل المستوطنين .فماذا عن أزمة قانون التنبر وتداعياته ؟

أزمة رسوم التنبر

كان المستوطنون يرون فيما سبق من القوانين حق للبرلمان في تنظيم التجارة الخارجية ببريطانيا العظمى . فاعتبروا ضرائبها خارجية، بمعنى أنها لا تمس سوى مواد التصدير والاستيراد .وذلك بالرغم مما كان فيها من إضرار بالنسبة لمصالحهم ولفائدة مواطنيهم بالوطن الأم. لكنهم قاوموها حتى ما أتت أكلها بل غالبا ما ضرت بمصالح منافسيهم بأنكلترا. أما قانون رسوم التنبر فيتعلق بالمعاملات الداخلية. رسومه مثلها مثل الضرائب التي تفرضها الجمعية العامة في كل مستوطنة. السكوت عليها يعني أن السماح للبرلمان الإنكليزي بفرض ضرائب على ممتلكات المستوطنين وعلى غيرها. إذا كان في الضرائب الخارجية مس خفي بالحرية، ففي قانون سوم التنبر مس سافر بها.

ما كان يتوقع الوزير الأول ولا البرلمان أن تلك الرسوم ستلاقي معارضة من المستوطنين. فيقول الأستاذ لابولاي أن الشعوب الحرة يصيبها الجنون لما تُمس في حقوقها المقدسة. ولا تستكين لمثل ذلك سوى الشعوب المخلوقة للخضوع والخنوع، فتتنازل حتى على حقها الطبيعي في الكرامة. ومرة أخرى وفي تقديرنا، ليست هناك

شعوب مخلوقة لتكون حرة وأخرى لتكون وضيعة. بل ترضع أجيالها الحرية أو الوضاعة منذ الصغر من الثقافة السائدة فيها. وما أن تتغير ثقافتها حتى تتغير أحوالها في إتجاه أو في آخر.

فتم تشكيل لجان مقاومة جديدة في جميع أنحاء نيو انگلاند. وأخذ أعضاؤها لقب شباب الحرية. وكان الغرض من تشكيلها هو تخويف المسؤولين المكلفين بتنفيذ قانون التنبر. وهاجم المحامي جيمس أوتيس[1] الضرائب البريطانية المفروضة على المستوطنين، وصاح قائلا : "ضرائب من دون تمثلية في البرلمان طغيان". المقولة التي اشتهر بها وظلت ترن في آذان المستوطنين حتى تحمسوا لاحقا لإزاحة ظلم الوطن الأم الذي كان يطالهم، بإشعال فتيل الثورة التي أدت إلى حرب الاستقلال سنة 1776. ولم يكتفي بذلك، فألف كتابه حول الحقوق الطبيعية للإنسان والمواطن، وحول مبادئ نظام الحكم التي تضمَنها. ونشره تحت عنوان : "حقوق المستوطنات". ثم أرسله المستوطنون بمساتشوستس باسمهم كعريضة احتجاج إلى كل من الوزير الأول والبرلمان البريطاني. ومما جاء فيه، قوله :

"الحكم لا يعتمد على القوة ولا على التعاقد، وإنما ينبع من احتياجات البشر الطبيعية.
وله أساساته الأبدية بإرادة الله الثابتة. فينبغي أن توجد في كل مجتمع بشري سلطة سيادية لا يُعترض على قراراتها. وهذه السلطة السيادية هي في الأصل وفي النهاية من نصيب الشعوب. وفي الواقع، لم يتخل أي شعب عن هذا الحق الرباني بمحض إرادته. والتحالف القديم والقوي بين العروش والهيئات الكهنوتية هو من المبتكرات للهيمنة على الشعوب[2]. فتتطلب سعادة البشرية كسر قيوده إلى الأبد"

"الميثاق الذي وهبه الله للبشرية، وضع فيه إسعاد الإنسان كهدف لكل نظام حكم.
وتحديد شكل الحكم موكول لأفراد كل مجتمع. ولا يوجد ما يلغي إرادة الله التي وهبت كل إنسان الحق الطبيعي في أن يكون حرا. أما وجود الطغيان منذ عهد النمرود فلا يبرر الحق في الاستبداد. فلما يجنح أصحاب السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إلى الطغيان، تصبح مقاومتهم واجبة. وفي حال ما أصروا على طغيانهم وجب خلعهم".

"وبما أن الهدف من الحكم هو إسعاد الشعب كله، فلا يتحقق ذلك إلا حين تكون بشكل أو بآخر كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بيد الشعب، حيث جعلها الله.
لكن تعذر اجتماع كل الشعب في مكان واحد فتح الحق في ممارسة السلطتين لمجالس تمثيلية. فجعلهما بين أيدي فئة قليلة أملته الضرورة...لذا لا يستمد المستوطنون الحق في حرياتهم وفي ملكية مزارعهم من إرادة الأمير. المستوطنون من خلق الله، وإخوة لكل شركائهم في المواطنة ببريطانيا العظمى. ولدوا أحرارا، لأنه بموجب الحق الطبيعي كل البشر يولدون أحرارا، سواء كانت بشرتهم بيضاء أو سوداء. فلا مبرر لاستعباد أي إنسان مهما كان لون بشرته....الحرية هبة من الله فلا شيء يلغيها أو يبطلها"

"حقوق المستوطنين السياسية لا تنبني على مواثيق العرش. المواثيق مهما كانت قديمة ليست هي بداية كل شيء. لم تخرج إلى الوجود من العدم.
سيأتي يوم يلغي فيه البرلمان البريطاني كل مواثيق المستوطنات. لكن ذلك لن يلغي حقوق المستوطنين في حرياتهم وفي ملكية مزارعهم. تلك حقوقهم الطبيعية المستمدة من كونهم مواطنين إنگليز وكونهم بشر. تنعدم المواثيق وتبقى الحقوق إلى الأبد".

"الرسوم المفروضة على المستوطنات من طرف البرلمان البريطاني سواء على الاستهلاك الداخلي أو على التجارة الخارجية لا تنبني على أساس صحيح.
إذا ما صار بإمكانه فرض رسوم على الواردات والصادرات، فلا شيء يمنعه حينها من فرض ضرائب على ما يشاء داخل مستوطناتنا. كل تلك الرسوم متنافية مع حقوق المستوطنين الطبيعية كإنگليز وكبشر.

---

[1] جيمس أوتيس جونيور (1725-1783) محا مي من مستوطنة ماساتشوستس. درس الأدب الكلاسيكي في جامعة هارفارد.
[2] تلك ظلت نظرية البرتستنت البرسبتيريين والمستقلين

كل قوانين البرلمان المتعارضة مع مبادئ الدستور الإنكْليزي فهي في حد ذاتها باطلة ولاغية".

" المستوطنون لا يجهلون ما يكلفهم الاستقلال عن الوطن من دم ومال، فلا يفكرون فيه.
اللهم في حال ما اضطروا إلى ذلك الحل الباهظ الثمن بسبب الاضطهاد الحكومي الذي يُصيب بالجنون حتى أكثر الناس حكمة، ويقوي منهم حتى الأكثر ضعفا. العالم قادم على مشهد لم تعرف له البشرية مثيلا.
من يريد الفوز بالجائزة الكبرى فالله معه. البشرية تريد التخلص من نير الاستبداد الذي طالما أثقل كاهلها.
والبشرية ستنتصر"

وعلق الأستاذ لابولاي على ما جاء في تلك الرسالة بقوله أن المحامي أوتيس أجمل فيها فلسفته في الحكم التي تُظهر المستوى الرفيع الذي وصلت إليه الحضارة السياسية عند الإنكْليز. وذلك في الوقت الذي كانت تعتبرهم أوروبا متخلفين عن حضارتها الثقافية. في حين كانوا هم متقدمين سياسيا بقرون من الزمن على القارة التي كانت تحتقرهم. وفي تقديرنا، ما جاء في تلك الرسالة كان يُشكل الفلسفة السياسية ليس فقط عند المحامي أوتيس، بل عند كل البرتستنت من غير الأنكْلكان، وبخاصة عند الطهرانيين منهم. أرسل مستوطنو مساتشوستس تلك الرسالة إلى بريطانيا، وهم يقولون : "لن نعترف أبدا لبرلمان بريطانيا العظمى بفرض ضرائب على شعب غير ممثل فيه. وإذا ما فرضها علينا من دون تمثلية لنا فيه وقبلنا بها، سنصير حينها عبيدا". وأكدت الجمعية العامة بمستوطنة نيويورك على أن الضريبة لا يؤديها سوى من صوتوا عليها، وإلا انعدمت الحرية وانعدم الشرف والأمن مع انعدام حرمة المال. هكذا تصير الحياة لا تطاق. وقال أعضاؤها أنهم يكرهون مجرد التفكير في التعالي على سلطة البرلمان البريطاني، بل يعترفون له بالحق في تنظيم التجارة الخارجية بمجموع الإمبراطورية. وهم يطالبون فقط بحقهم الطبيعي في التمثيلية في البرلمان كمواطنين إنكْليز، مرتبطين مع باقي أبناء بريطانيا العظمى الأحرار بنفس روابط الحرية التي تجمعهم. أما الجمعية العامة بمستوطنة ڤرجينيا فقد صوتت على خمس قرارات بخصوص تلك الضرائب، وبإيعاز هذه المرة من المحامي باتريك هنري[1]، أحد أعضائها الثوريين. وفيما يلي ترجمة لنصوصها :

- ✓ تقرر أن المغامرين والمزارعين الأوائل بهذه المستوطنة جاؤوا إليها ومعهم كل الامتيازات والحصانات التي كانت دوما ملكا لشعب بريطانيا العظمى، وورّثوها للأجيال من بعدهم.
- ✓ تقرر أن ما يميز الحرية الإنكْليزية، والذي من دونه ينعدم الدستور القديم، يكمن في حق الشعب في التصويت مباشرة أو بصفة غير مباشرة على الضرائب والرسوم التي يؤديها. وممثلوه هم وحدهم القادرون على معرفة تلك التي يستطيع الشعب تحمّلها، وعلى معرفة أفضل وسيلة لاستخلاصها، وهم أنفسهم من بين من سيؤدونها.
- ✓ تقررأن شعب جلالة الملك، شعب هذه المستوطنة القديمة، تمتع وبدون انقطاع، بحقه في حكم نفسه بواسطة جمعيته العامة، فيما يخص الضرائب وأمنه الداخلي، وأنه ما سبق أن تخلى عن ذلك الحق ولا ألغاه، وأنه ظل مُعترَفا به على الدوام من طرف الملك وشعب بريطانيا العظمى.
- ✓ تقرر أن الجمعية العامة للمستوطنة هي التي من حقها لوحدها امتلاك سلطة فرض الضرائب على السكان، وأن كل شخص أو مجموعة أشخاص، مهما كانوا، من خارج الجمعية العامة يجرؤون على التطاول على تلك السلطة، فإن لهم نية صريحة في تخريب الحرية الإنكْليزية، وليس فقط تخريب الحرية الأمريكية.

كان في مشروع تلك القرارات جرأة التحدي، وكانت تُشتم فيها رائحة الثورة ضد استبداد البرلمان البريطاني بسبب سنّه لقوانين على حساب فئة من الشعب الإنكْليزي غير ممثلة فيه .وأثناء مناقشتها، طلب بعض النواب من زميلهم باتريك هنري التخفيف من لهجته، فرد عليهم بقوله : "فرض ضرائب على المستوطنات من دون رضاها

[1] *Henry Patrick* (1736-1799) مزارع ومحامي وسياسي أمريكي .شغل منصب أول حاكم لولاية ڤرجينيا مباشرة من بعدالاستقلال ما بين عامي 1776 و1779، ومرة أخرى ما بين عامي 1784 و1786.

يعد طغيانا. وبموافقته عليه فقد تقمص الملك دور الطاغية. وقد كان للقيصر بروما قاتله بروتوس[1]، ولشارل الأول قاتله كرومويل، ولجوج الثالث[2]...". هنالك تعالى صراخ الحاكم رئيس الجلسة لتخويفه بتهمة الخيانة العظمى الموجبة للإعدام. فنظر إليه المحامي وقال : "على الملك جوج الثالث أن يتعظ من مصير من ذكرت. وإذا كان في ذلك خيانة عظمى فافعل ما بدا لك". ثم مر ذلك القرار بغالبية بعض الأصوات، بسبب الخوف من غضب لندن. وأراد الحاكم التكتم عليه لكن تمت طباعته ونشره على نطاق واسع بكل المستوطنات مع فقرتين إضافيتين بيد مجهولة. وقد جاء فيهما ما يلي :

- ✓ تقرر أن شعب جلالة الملك، سكان هذه المستوطنة، غير ملزمين بالخضوع لأي قانون أو مرسوم يفرض عليهم أي نوع من الضرائب في حال ما لم يكن ذلك القانون أو المرسوم صادرا عن الجمعية العامة بالمستوطنة.
- ✓ تقرر أنه سيُعتبر عدوا لمستوطنة جلالته كل شخص يصر بالقول أو بالفعل على أنه من حق شخص أو عدة أشخاص فرض أية ضريبة على هذا البلد من خارج الجمعية العامة للمستوطنة.

وقد كانت ڤرجينيا مع مساتشوستس في مقدمة المستوطنات الإنكْليزية بشرق شمال أمريكا من حيث القوة والنفوذ. فأحيا المحامي جيمس أوتيس من جديد فكرة بنجامان فرنكلين الداعية لعقد مؤتمر أمريكي يحضره مندوبون عن المستوطنات الثلاث عشر. وكانت مهمته هي تقييم قوانين البرلمان البريطاني. استجابت لندائه مساتشوستس التي أرسلت بدورها دعوات لباقي المستوطنات من أجل الاجتماع بمدينة نيويورك في شهر أكتوبر من سنة 1765. فاستجابت كلها وأرسلت كل منها مندوبها ومعه توصيات محددة للمؤتمر. ومن بينها توصيات مدينة بليموث، والتي جاء فيها ما يلي :

"سيدي، أنت تمثل شعبا منحدرا من المزارعين الأوائل، والذي لا يزال مقيما في نفس المكان.
في هذا الجزء من أمريكا شُيدت أساسات الإمبراطورية البريطانية. ومنه خرجت وتكاثرت وتعاظمت باقي المستوطنات. كل ذلك من دون عون من أية قوة على وجه الأرض. دافعنا عن أنفسنا بأنفسنا ضد وحشية هجمات السكان الأصليين، وضد عدوان الفرنسيين، أعدائنا التقليديين. وذلك من دون تحميل مواطنينا أعباء ضرائب التنبر من أجل سداد نفقاته".

"هنا نشأ أول ملجأ للحرية. ونتمنى أن تبقى هذه الأرض مسخرة لها على الدوام. إلى هنا هاجر آباؤنا هاربين من العبودية ومن أجل التمتع بحقوقهم التي حُرموا منها في وطنهم الأم بسبب العنف والاضطهاد.
فنحن أحفادهم الذين يعشقون نفس الحرية. ونرى من واجبنا اليوم التعبير لكم عن مشاعرنا بخصوص قانون لاتنبر وتداعياته الخطيرة على بلدنا..."

"لذا نحثكم على استعمال كل نفوذكم بخصوص قانون التنبر، من دون التفريط في ما يجب للملك من ولاء، ومن دون الإخلال بعلاقاتنا مع حكومة بريطانيا العظمى.
لا نريد إلحاق العار بأسلافنا. ولا نريد التعرض لتأنيب الضمير ولا لسخط الأجيال القادمة. ولهذا نوصيكم بأن تحصلوا من مجلس النواب على الإعلان الكامل لحقوقنا. ودوّنوها في السجلات الرسمية حتى تقتنع الأجيال اللاحقة بأننا لسنا فقط متشبعين بعشق الحرية، بل مع خضوعنا للعناية الإلهية، لن نكون يوما عبيدا لأية سلطة على وجه الأرض. كنا دائما ولا نزال نمقت الشغب والتسيب. واليوم نسعد هنا بعدم الخشية على أنفسنا من شيء من ذلك القبيل .لدينا ما يكفي من القوانين الجيدة للحفاظ الأمن والسلم بالإقليم .وفي حال ما لم تأت بعض الإجراءات

---

[1] Marcus Junius Brutus ق م (85ق.م-42ق.م) كان من رجال السياسة في الجمهورية الرومانية وعضوا في مجلس الشيوخ الروماني .وله شهرة كبيرة لاشتراكه في مؤامرة اغتيال الإمبراطور يوليوس قيصر.وتأمل معرفة المثقفين الغربيين حينها بتاريخ الحرية بروما العتيقة.

[2] وهو ملك بيرطانيا حينها

المتهورة التي من شأنها أن تثير الفوضى، فلا حاجة لك بالاهتمام بحماية الأعوان المكلفين باستخلاص الرسوم الجمركية".

اجتمع المؤتمر في اليوم المحدد .لكن حاكم نيويورك صرح بأنه غير دستوري وغير قانوني وأنه لن يعترف به .لكن ما كانت له قوات لمنع انعقاده .اتفق المندوبون على التساوي فيه بين المستوطنات بحيث يكون لكل مستوطنة صوت بغض النظر عن حجمها. واتفقوا على اعتماد الحقوق الطبيعية في نقاشاتهم لمسألة قانون التنبر وغيره من الضرائب المفروضة عليهم من طرف البرلمان البريطاني، بدلا من الرجوع إلى الحقوق الممنوحة بموجب المواثيق الملكية. وبرروا ذلك بما جاء في تدخل أحد المندوبين لما قال :

"يمكن أن نجد في المواثيق التأكيد على حقوقنا المشتركة وعلى حقوقنا الأساسية كمواطنين إنكْليز.
لكن الاعتماد عليها أكثر من اللازم أمر مهلك. فلنعتمد إذا على الأرضية الفسيحة لتلك الحقوق الطبيعية التي نشعر بها ونعترف بها جميعا بصفتنا بشر وأحفاد الإنكْليز.
من شأن المواثيق أن تشكل فخّا، لما تدفع مختلف المستوطنات إلى التصرف بأشكال متباينة بخصوص قضيتنا الكبرى. فلن يكون هنا أناس من أنكْلترا الجديدة وآخرون من نيو يرك، بل كلنا أمريكيون".

وصوت المؤتمر على وثيقة إعلان الحقوق والشكاوى. اعترف فيه المؤتمرون بالولاء اللازم للملك وبالخضوع الواجب للبرلمان. لكنهم أكدوا فيه على حق المستوطنين في كل الحريات الإنكْليزية، وعلى شروط الحرية الأساسية، وعلى الحق المسلّم به لكل إنكْليزي في ألا تُفرض عليه أية ضريبة سوى بمحض رضاه المعبر عنه مباشرة أو عن طريق ممثليه. وبما أن المستوطنين غير ممثلين في مجلس العموم وأن وضعهم لا يسمح بذلك لا مباشرة ولا عبر ممثليهم، فإن ممثليهم في المستوطنات هم المشرعون الذين انتخبوهم، وهم لوحدهم الذين بإمكانهم دستوريا فرض الضرائب التي يؤديها موكلوهم. وبما أن كل ضريبة تؤدى للعرش تُدفع كهبة حرة من الشعب، فمن غير المعقول ومخالف للدستور أن ينتزع برلمان بريطانيا العظمى من المستوطنين ممتلكاتهم ويسلمها لجلالته.

وأرسل المؤتمر من ذلك الإعلان نسخة إلى الملك ونسخة ولكل من الغرفتين بالبرلمان. وعلم بمحتواها الرأي العام ببريطانيا العظمى. وفي الأول من نوفمبر من عام 1705، وهو اليوم المقرر فيه الشروع في استخدام التنبر، لم يُرى من شيء. كانت هناك في نيويورك حامية ضعيفة للقوات الإنجليزية، وكان هناك خوف على سلامة المدينة. وتم الاتفاق على أنه، إلى حين التراجع عن قانون التنبر، سيتوقف استيراد البضائع الإنجليزية مع تفضيل استهلاك المنتجات المحلية.

وهكذا توقف تنفيذ قانون التنبر بالمستوطنات. حينها الوزارة التي كانت في لندن من وراء فرض تلك الضريبة استبدلت بغيرها. وكان الوزير الأول الجديد متفهما لاحتجاج المستوطنات. لكن كان من واجبه الحفاظ على هيبة الدولة. فكان في الاعتراض على قرارات البرلمان ولو كانت خاطئة، انتقاص من قدره ومن سيادته ليس فقط عند الحكومة بل عند كل الأمة. فتقرر تحويل الملف إلى البرلمان من أجل أن يؤكد على سيادته وفي الوقت نفسه يتخلى هو عن تلك الضريبة التي صارت تهدد أمن الإمبراطورية.

فتسبب قانون التنبر في سجال قوي وعنيف بمجلس العموم. قام فيه أحد الوزراء بتشبيه المستوطنين بأطفال ناكرين لمعروف أنكْلترا لما قال : "رعيناهم وحميناهم بقوة سلاحنا". فجاء الرد الغاضب من أحد النواب الذي أثار ضجة كبيرة في الغرفة لما قال :

" تقول بأنهم استقروا في أمريكا بفضل رعايتنا ؟ لا، بل اضطهادنا لهم هو الذي دفعهم إلى هذه الأرض البعيدة. وتقول بأننا أطعمناهم ؟ لا، بل أطعموا أنفسهم لأننا لم نهتم بهم. تدعي أننا حميناهم بأسلحتنا ؟
بل هم شباب وشيوخ الحرية الذين حملوا السلاح من أجل الدفاع عنا". ثم قام نائب آخر يدعى Pitt. ليقول :"أمريكا ، كما تقولون، تمر بثورة.

أما أنا فأبتهج بمقاومتها. إذا وافق ثلاثة ملايين من الإنكّليز بتلك المستوطنات على أن يكونوا عبيداً، فسيشكل ذلك سابقة تجعل منا يوما هنا بأنكّلترا عبيدا. فهذا هو الظلم الذي دفع الأمريكيين إلى التمرد. ولا يمكنكم معاقبتهم على الحماقات التي تسببتم فيها. فلتكن إنكّلترا أول من عاد إلى الحكمة والاعتدال. بعدها أؤكد لكم أن المستوطنين، من جانبهم، سيتخلون عن كل العداء لكم وعن الاستياء منكم".

وكان هناك بلندن بنجمان فرانكلان[1]، منذ 4919 وكيلا رسميا عن مستوطنته بّينسلڤانيا وعن ماساتشوستس وماريلاند وجورجيا. فاستدعاه أصدقاؤه بمجلس العموم كي يسأله فيه النواب عن آرائه فيما يحدث بالمستوطنات. قال له أحد الخصوم : "أليس بمقدور المستوطنين دفع تلك الضريبة ؟". فأجاب : "في تقديري ليس هناك ما يكفي من الذهب والفضة لأداء ضريبة التنبر مدة عام". فرد النائب بقوله : "ألا تعلمون بأن مداخيلها ستنفق في أمريكا ؟". فأجاب فرانكلان : "أعلم ذلك. لكن في أراضي كندا المنتزعة من الفرنسيين وليس في المستوطنات التي تتحمل أداءها". فقال نائب آخر : "يمكن تعديل القانون حتى يتواءم مع مصالح المستوطنين". واستطرد النائب الآخر لقول ساخرا : "نعم حتى أنا فكرت في ذلك. حتى لا نتراجع عنه ونلغيه، يكفي أن نقول فيه أن الضريبة تؤدى ابتداء من سنة 2765 بدلا من 1765 وتستقيم الأمور". لم يجب فرانكلان على تلك المزحة المقززة. فبادره نائب آخر بالقول : "في حال ما خفضنا من قيمة الضريبة، فهل يقبلها المستوطنون؟". فأجاب فرنكلان : "لا، أبدا. اللهم باستعمال قوة السلاح". "وماذا لو استبدلناها بغيرها وفق نفس المبادئ ؟". "لن يتغير شيء. لن يؤديها الأمريكيون". ثم قال له أحد أصداقه منهم : "بماذا كان يفتخر مؤخرا الأمريكيون ؟". فأجاب : "بتتبع موضة أكّلترا وباقتناء منتجاتها". "وبماذا يعتزون اليوم ؟". "بارتداء ملابسهم القديمة إلى حين يستطيعون اقتناء أخرى جديدة". إثر ذلك الجواب خرج فرانكلان من البرلمان ورفعت الجلسة.

ثم سمع فرانكلان بأن النواب المدافعين على قانون التنبر، لم يفهموا مقاومته من طرف المستوطنين الذين تعودوا على قانون الملاحة وتحملوا ضرائبه من الخارج، ويرفضون أن تفرض عليهم ضرائب بالداخل. فقال أنهم يستعملون عدة تحليلات لإقناع الأمريكيين بأنه لا فرق بين ضريبة خارجية وأخرى داخلية. فهم حتى الآن يرون الأمور كذلك. لكن مع الوقت سيقتنعون بوجاهته. وفي الجلسة الموالية استؤنف بمجلس العموم نقاش مسألة قانون التنبر بين الصقور والحمائم. وكان الوزير الأول السابق الذي فرض القانون في مقدمة أولئك الصقور فقال : "يعود سبب الفتنة بالمستوطنات لبعض الفصائل بهذه الغرفة وهو يلمح بذلك إلى فصيل بّيت Pitt الوزير الأول الأسبق. لا تنتبه إلى عواقب ما تتلفظ به هنا. ويكفيها أن يخدم مصالحها كمعارضة. فقيل لنا إننا نسير على أرض خطرة. وتُوقع لنا العصيان. فما معنى ذلك، إن لم يكن حثا للأمريكيين على مقاومة القوانين وتشجيعا لعنادهم من خلال الوعد بدعمهم هنا ؟ هذا الشعب الأمركي الناكر للجميل ! عندما تشرفت بخدمة العرش، نحن الذين كنا مثقلين بالديون، منحناه مكافآت على غاباته وحديده وقنبه وعلى غيره. لقد تخلينا من أجل مصلحته عن العمل بقانون الملاحة، وهو عصب التجارة البريطانية. ومع ذلك أهان في كل الصحف كعدو للتجارة الأمريكية".

شعر بّيت Pitt الوزير الأول الأسبق أنه المقصود بكلام الوزير الأول السابق، فقام ليرد مدافعا عن المستوطنات قائلا :

"أُتهم أنا بإشعال فتيل الفتنة في أمريكا. وقد أعرب المستوطنون بحرية عن آرائهم بشأن قانون تعيس. وأصبحت هذه الحرية جريمتهم. وأنا آسف لسماع أن حرية التعبير صارت جريمة في هذه الغرفة. لكن ذلك لن يثني عزيمتي. إنها حرية أصر على ممارستها.
لا ينبغي لأحد أن يخاف من ممارستها. إنها الحرية التي كان ينبغي أن يستفيد منها من يقدح فيها. فكان يجب عليه أن يتخلى عن مشروعه. قيل لنا إن أمريكا في حالة تمرد مفتوحة. وأنا سعيد بكونها تقاوم. ثلاثة ملايين من الرجال المتشبعين بعشق الحرية، إن هم استسلموا كي يصبحوا عبيداً، فسيشكلون سابقة لاستعباد كل البقية".

---

[1] Benjamin Franklin (1706-1790) واحد من أهم وأبرز مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية. كان مؤلفا وصاحب مطبعة و عالما ومخترعا ورجل دولة ودبلوماسي .كان شخصية رئيسية في التنوير وفي تاريخ الفيزياء.

"للدفاع عن الحرية، أنا لم آت هنا مسلحا بكل الوثائق وبسابق قوانين البرلمان، وبكتاب النظام الأساسي الملفوف بالرق.
وسيكون من السهل جدًا عليّ إظهار أنه حتى في ظل الملوك التعسفيين، خجل البرلمان من فرض ضرائب على الشعب من دون موافقته، حتى مكّنه من ممثلين. لم يفرض البرلمان الضرائب على شعب إقليم ويلز إلا من بعد ما أدمج فيه ممثلين عنه.
لكنني لا أريد مناقشة نقطة معينة من القانون مع المتحدث.
أعرف موهبته في ذلك. كنت مستنيرا بأبحاثه.ولكن دفاعا عن الحرية بموجب مبدأ عام، مبدأ دستوري، وهذا هو الميدان حيث أشعر بالثقة، ولا أخشى أحدا".

"سلطتنا التشريعية على المستوطنات هي سلطة عليا. ولما يتوقف عن أن يكون هو الأسمى، فسوف أنصح كل واحد منا ببيع أراضيه وبالرحيل إلى أمريكا. عندما يرتبط بلدان، مثل إنجلترا ومستوطناتها، من دون أن يتم دمجهما معًا، فيجب أن يكون الحكم بيد أحدهما. الأكبر يحكم الأصغر، ولكن من دون الإخلال بالمبادئ الأساسية المشتركة بين الاثنين. إذا لم يفهم المتحدث الفرق بين الضرائب الداخلية والضرائب الخارجية، فماذا يسعني أن أفعل. من الواضح أن هناك فرقًا بين الرسوم المفروضة لتنظيم التجارة، بما يحقق المصلحة المشتركة، والضرائب المفروضة للزيادة في الدخل".

"سُئلنا متى تم تحرير المستوطنات. وأريد أن أعرف متى تم استعبادها. لقد قيل الكثير في الخارج عن قوة أمريكا. إنه موضوع حساس.
في قضية معقولة وعلى أساس جيد، يمكن لقوة إنڭلترا أن تسحق أمريكا. أنا أعرف قيمة قواتك المسلحة، ومهارة ضباطك. لا توجد كتيبة مشاة، قبل أن تخدم في أمريكا، حيث لا يمكنك العثور على رجل لديه ما يكفي من المعرفة والخبرة لجعله حاكمًا لأية مستوطنة.
لكن على الأرض التي نحن فيها، عندما يتعلق الأمر بظلم كبير، سيكون نجاحك مغامرة. إذا سقطت أمريكا فسوف تسقط مثل شمشون[1]. كانت ستحتضن أركان دولتنا، وبسقوطها ستقضي على الدستور معها. هل هذا هو السلام الذي تفخر به ؟ هل قمت به، من اجل وضع السيف في غمده، أم لتغرسه في أحشاء مواطنيك ؟"

"صحيح أن الأمريكيين لم يتصرفوا دائما بحكمة واعتدال. لكن تم شتمهم. أصيبوا بالجنون منفرط الظلم. هل تعاقبونهم على الجنون الذي تسببتم لهم فيه ؟
اتركوا الحكمة والاعتدال يأتيان أولا من جانبكم. وأضمن لكم سير أمريكا على خطاكم. في المحصلة وفي رأيي ينبغي التراجع عن قانون التنبر مطلقا وكليا وحالا.
والسبب هو كونه قائما على أساس خاطئ. وفي الوقت نفسه أعلنوا سمو هذا البلد على المستوطنات. أعلنوه بأقوى العبارات وأكثرها إطلاقًا. نعم، نستطيع تقييد تجارتهم الخارجية والصناعة في مستوطناتهم وممارسة كل السلط، سوى واحدة. لا يمكننا أخذ أموالهم من جيوبهم من دون إذنهم".

وفي مارس من سنة 1766 تم التصويت على سحب قانون التنبر وعلى إعلان خضوع المستوطنات للبرلمان البريطاني بالغرفتين ووافق عليهما الملك .فرحت بذلك المستوطنات .وصوتت كارولينا على نصب تمثال للوزير الأول الأبق بّيت. وصوتت نيويورك على نصب تمثال للوزير وآخر للملك. وصوتت ڤرجينيا لنصب تذكاري منقوشة عليه أسماء كل من دافعوا الحرية بالبرلمان البريطاني. لم يرق ذلك للحكومة والبرلمان. ولحفظ هيبة الدولة أصدر كاتب الدولة مذكرة سميت بمذكرة التعويضات. فماذا عنها وعن تداعياتها ؟

لم ترضى السلطات بلندن بتراجعها عن قانون التنبر. ولكسر فرح المستوطنات أصدر كاتب الدولة مذكرة يعلن فيها عن عفو الملك عما صدر من المستوطنين من عصيان ضد قوانين الدولة، وعن سمو سيادة البرلمان على المجالس التشريعية للمستوطنات، ويأمرها بأداء تعويضات من أموالها العامة لكل من تضرروا بسبب إذعانهم

[1] **شمشون بن منوح** من شخصيات العهد القديم .هو بطل شعبي من إسرائيل القديمة .اشتهر بقوته الهائلة وورد ذكره في سفر وفي الرسالة إلى العبرانيين من العهد الجديد.

لقانون التنبر. اجتمع مجلس ماساتشوستس لتدارس المذكرة، فأمره الحاكم بالمصادقة عليها من دون مناقشة. احتج المجلس على ذلك قائلا ماذا يبقى له من حرية إذا ما مُنع من مناقشة أي قرار، مهما كان وجيها وصادرا عن سلطة عليا. وكرد فعل على تلك اللهجة المستعلية للحاكم تعمد المجلس التماطل في الاستجابة لأمر مذكرة التعويضات، وضمنها بيانا يقول فيه بأنه لا يقبل بأن يرى فيها أمرا يمنعه من مناقشتها. فيستجيب لمطلبها فقط بالنظر لمقام جلالة الملك وللاحترام الواجب لأصحاب المستوطنات بلندن، ومن أجل السلام. مع القناعة بأن المتضررين ليس لهم حق مشروع في تلك التعويضات من خزينة المستوطنة، وبأن هذا التسامح ينبغي ألا يشكل سابقة مستقبلا. بمعنى أوضح ما جاء فيه من تسامح معها لن يتكرر مرة أخرى. لما وصل البيان إلى لندن رأت فيه السلطات شكلا من التمادي من العصيان، لكن غضت عنه الطرف وأدخلت المجلس الذي أصدره في قانون العفو العام، وقبلت استجابته لقانون التعويضات. أما باقي المستوطنات فقد استجابت له من دون مشاكل تذكر.

لكن قانون التنبر كان يتضمن في طيه قانونا الجيش *mutiny-bill*, الذي يلزم الأهالي بإيواء الجنود المرابطين بأمريكا الشمالية من بعد طرد الفرنسيين منها. فعلاوة على إيوائهم يفرض القانون الجديد على المستوطنين تمكينهم من الملح والخل وعصير التفاح أو الجعة. فرفض مجلس نيويورك تلك الإضافات باعتبارها ضرائب عينية داخلية ليس من حق البرلمان فرضها على مواطنين إنكْليز ليسوا ممثلين فيه. فكان من حقها مناقشتها ثم القبول بها أو رفضها.

حينها كتب حاكم نيويورك إلى الوزير بلندن ليقول له : "ترون بذلك الرفض ما هو الإذعان لقوانين البرلمان هنا، وما ننتظره مستقبلا. اعتبر مجلس المستوطنة رسالتي أمرا مني بالمصادرة، وفي قرار رفضه الأمر الذي جاء فيها تحاشى ذكر القانون الذي يستند عليه. وفي تقديري ستتعرض قوانين البرلمان لنفس الرفض ما د مت من دون قوة مسلحة كافية لفرضها". الأمر الذي أغضب السلطات في لندن وجعلها تفكر في أمرين. أولهما هو فرض المزيد من الضرائب على المستوطنات حتى تعترف بسمو قوانين البرلمان على قوانين مجالسها المحلية. وثانيهما يكمن في تشكيل حكومات وإدارات عمومية بأمريكا تابعة للحكومة بلندن وممولة بتلك الضرائب المستخلصة منها حتى تكون مستقلة عنها ماديا فتتحكم فيها.

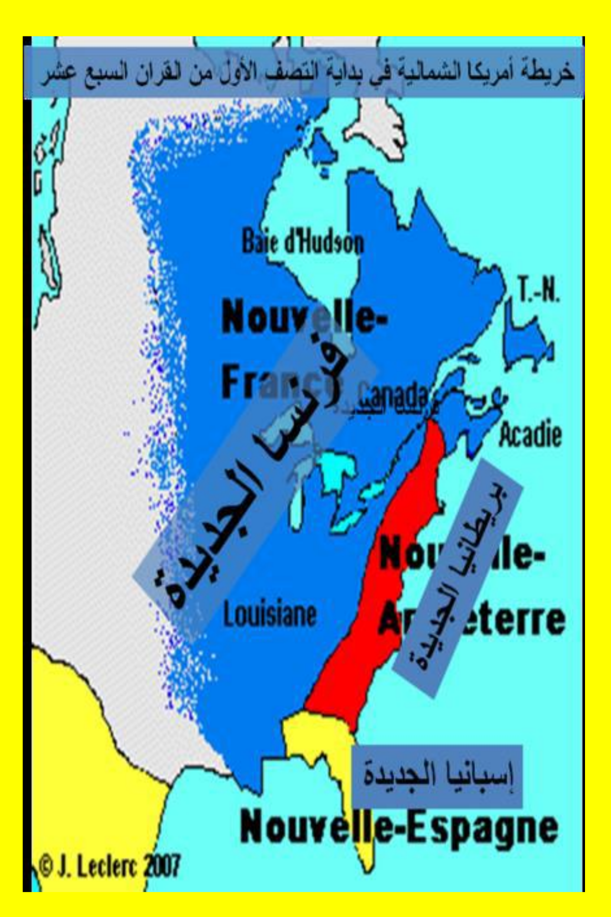
وفي يونيو من سنة 1767 صوت البرلمان على قانون الجمارك الذي يفرض ضرائب جديدة على واردات المستوطنات من الزجاج والورق والصباغات والشاي من أنكْلترا. وجاء في ديباجة ذلك القانون أنه صار من اللازم استخلاص ما يكفي من المال العام من المستوطنات لتغطية نفقات مختلف القطاعات العمومية بشمال أمريكا وتقوية نفوذ سلطاتها المدنية، والإنفاق على حاجيات القوات المسلحة المرابطة هناك للدفاع عنها ولحمايتها. فكان في ذلك برنامج حكومي للسيطرة عليها وعلى نفقتها. وما كان المستوطنون يتوقعون أنهم كانوا سيُؤتون من الضرائب الخارجية على الواردات التي تسامحوا معها من قبلُ وسلموا للبرلمان بالحق في سنها ضدهم، ومن دون تمثيلية لهم فيه، حتى جاء قانون الشاي الذي أظهر لهم خطأهم. فماذا عن أزمة قانون الشاي وتداعياته ؟

أزمة قانون الشاي

حتى سنة 1763 كانت كل المستوطنات الإنكْليزية محاطة شمالا وشرقا بما كان يسمى حينها بفرنسا الجديدة. فما كانت تستطيع الدخول في مواجهة مع الوطن الأم لرفع الحيف عنها، ولا الاستغناء والاستقلال عنها، خوفا من القوات الفرنسية من حولها، والتي كانت تتربص بها وتهددها إن آجلا أو عاجلا باحتلالها وطرد المستوطنين الإنكْليز منها بسبب دينهم البرتستنتي وتحويل من تبقى منهم إلى كاثوليك ورعايا للعرش الفرنسي من بعد ما كانوا أحرارا دينيا وسياسيا.

لكن كما تقدم، شاء القدر أن تندلع حرب بين بريطانيا وفرنسا سنة 1756، لا دخل للمستوطنات فيها. وامتدت معاركها إلى أمريكا، فشاركت فيها مليشيات المستوطنين إلى جانب القوات النظامية. وانتهت سنة 1763 بانتصار بريطانيا وبطرد كل القوات الفرنسية من أمريكا الشمالية بما في ذلك الأقاليم الكندية. هكذا تحررت المستوطنات من الخطر الفرنسي الذي كان يهدد وجودها من كل جانب شمالا وغربا. ولم تنتصر فيها على الفرنسيين فقط، بل حتى

على السكان الأصليين الذين كانوا يحاربونها إلى جانب الجيش الفرنسي. فاحتلت أراضيهم شمالا بكندا وغربا باتجاه المحيط الأطلسي. وفتحتها لتوسيع المستوطنات القائمة وللمزيد من الاستيطان بالزحف نحو الشرق والغرب. لكنها لم تسلم مرة أخرى من تحرش بريطانيا بتجارتها الخارجية.



سبق أن أصدر البرلمان البريطاني سنة 1733 قانون السكر ودبس السكر[1]. قانون يفرض ضريبة على استيراد السكر ودبسه إلى كل المستوطنات الإنڭليزية بشمال أمريكا .أصدره لحماية السكر المنتج في مستوطنة جمايكا البريطانية ضد استيراد سكر ساندومانڭ الفرنسية الأكثر جودة والأقل تكلفة بالنسبة لورشات التكرير بمستوطنات الطهرانيين. لم يكن في قوانين بريطانيا ما يمنع تقنين الملاحة والتجارة ولو على حساب حرية التجارة بمستوطناتها. لكن فرض البرلمان لضرائب على مواطنين غير ممثلين فيه، كحال المستوطنين، كان فيه مخالفة صريحة لأحد أهم بنود الميثاق العظيم منذ سنة 1215. فيه طغيان ضد حريتهم.

لكن مرة أخرى لم يأت ذلك القانون أكله بسبب التهريب الذي كان يجد فيه المستوطنون الرد المناسب على عدم مشروعيته. فما كان بمقدور الحكام المحليين ولا موظفي الجمارك مقاومته بفضل القانون الحامي لحرمات البيوت والأماكن الخاصة التي لا تُفتش إلا بموجب مذكرة تفتيش مبررة ومسلمة من أحد القضاة. وكل القضاة مثل باقي الموظفين كانوا من أهالي المستوطنة وكانوا معينين من طرف المجالس الممثلة للمستوطنين ويحصلون على أجورهم من المال العام المحلي.

ثم اقتضت مصالح بريطانيا الاقتصادية مرة أخرى سن قانو السكر سنة 1754. وذلك لتغطية نفقات الجيش البريطاني الذي بقي هناك من بعد الحرب على فرنسا. فخفض من الضريبة على استيراد السكر إلى المستوطنات بالنصف، من 6 إلى 3% . لكنه ضم إليه مواد أخرى، مثل بعض الخمور والأثواب والقهوة والفلفل، وشدد على تصدير الحديد والخشب. وبالنظر لاستفحال ظاهرة التهريب التي كانت تبطل مفعول مثل تلك القوانين، جاء نفس القانون بإضافات التي كان من بينها إحياء العمل بمذكرة التفتيش العامة. وهي المذكرة الصادرة سابقا عن برلمان جمهورية كروموبل سنة 1650 لمحاربة التهريب حينها. وتسمح تلك المذكرة لأعوان الجمارك بالتفتيش المطلق من دون قيود ولا شروط للبيوت والدكاكين والمخازن بحثا عن المواد المهربة. وكان في ذلك القانون كما تقدم، خرق سافر لحرية وحرمات المواطنين. بسببه يصبح بإمكان أي موظف من الجمارك تفتيش أي مكان له حرمة الملكية الخاصة من دون إذن مكتوب ومبرر من طرف أحد القضاة، كما تنص على ذلك قوانين الدولة الإنڭليزية. وهو الإذن القضائي الذي كان من شبه المستحيل الحصول عليه بكل المستوطنات، ولا سيما من قضاة مستوطنات الطهرانيين بالشمال.

فرد المستوطنون على تلك القوانين بمقاطعة المنتجات المصنعة ببريطانيا. واستقال المحامي جيمس أوتيس[2] من وظيفته كوكيل عام، وانتصب أمام المحكمة بمستوطنة مساتشوستس للدفاع عن مصالح المستوطنين أصحاب

---

[1] Mélasse الدبس، وهو شراب مركّز داكن اللون مائل إلى اللون الأحمر وهو حلو المذاق.

[2] Otis James (1725-1790) محامي بمستوطنة مساسوشت متخرج من جامعة هارڤارد الخاصة ببوسطن وصاحب مقولة : "فرض الضرائب من دون تمثيلية في البرلمان طغيان". وكان من المطالبين بتمثيلية المستوطنات بالبرلمان البريطاني.

معامل تكرير الدبس والسكر بمدينة بوسطن. فهاجم مذكرة التفتيش العامة البائدة التي أعاد العمل بها الوزير الأول ببريطانيا. وكان مساعدا له حينها المحامي جيمس آدم الذي صار لاحقا ثاني رؤساء الولايات المتحدة ما بين 1797 و 1801. فتراجعت السلطات بأمر من المحكمة عن اعتمادها في التفتيش عن المواد المهربة من دون إذن من أحد القضاة وفق القانون الإنكْليزي والمنصوص عليه في قوانين كل المستوطنات.

وتقرر إحداث مكتب جديد للجمارك ومستقل ماديا عن المستوطنات، يسهر على تطبيق قوانين التجارة الخارجية بها، ويستخلص الرسوم الجمركية. وخير رد على تلك القوانين، والذي فرحت به أمريكا، وكافأت صاحبه عليه، وأوصلته إلى مسامع بريطانيا، هو الرسالة الساخرة التي كتبها المحامي John Dickinson من مدينة فيلادلفيا تحت عنوان "رسالة مزارع من بنسلڤانيا". ومن بين ما جاء فيها ما يلي :

"استيقظوا مواطنيّ الأعزاء. فكروا في الخراب المعلق من فوق رؤوسكم. إذا ما اعترفتم مرة واحدة بحق بريطانيا في فرض رسوم على صادراتها إلينا وبقصد جمع الأموال فقط من جيوبنا، فلن يكون لديها مانع من فرض ضرائب على المنتجات التي تمنعنا من صنعها، وتكون تلك هي مأساة الحرية الأمريكية. يُحظر علينا استيراد البضائع من أي مصانع أخرى غير تلك الموجودة في بريطانيا العظمى. ويحضر علينا تصنيع بعض المنتجات بأنفسنا. وقد يمتد هذا الحظر ليشمل مواد أخرى. لذلك نحن بالضبط في وضع مدينة محاصرة من جميع الجهات، باستثناء جانب واحد. إذا أغلق علينا ذلك المنفذ فلن يبقى لنا سوى الاستسلام ومن دون شروط...

...إذا صار بإمكان بريطانيا العظمى أن تفرض علينا أن نستورد منها الأشياء الضرورية لحياتنا، وإذا صار بإمكانها في نفس الوقت أن تأمرنا بدفع الضرائب التي تعتقد أنها مناسبة، على تلك السلع عند تصديرها إلينا من موانئها، أو عند وصولها إلى موانئنا نحن، نصير حينها عبيدا خسّ يسين مثل أولئك الذين نراهم في بولندا وفي أماكن أخرى، بالقباقيب في الأرجل والشعر الأشعث الذي لا تمشط أبدا....

... أيها المواطنون الأعزاء. فلتكن هذه الحقائق منقوشة في قلوبنا بحروف لا تمحى. **لا يمكننا أن نكون سعداء من دون أن نكون أحرارًا. لا يمكننا أن نكون أحراراً من دون أن نكون مطمئنين على حرمة أموالنا. ولا يمكننا أن نكون مطمئنين على حرمة أموالنا، إذا كان من حق غيرنا انتزاعها منا من دون موافقتنا.** في حين الضرائب التي يفرضها البرلمان البريطاني علينا ينتزعها منا من دون موافقتنا. الرسوم المفروضة علينا فقط بغرض جمع الأموال هي ضرائب. لذلك من الضروري معارضة استخلاصها منا على الفور وبقوة. وهذه المعارضة لا يمكن أن تكون فعالة إذا لم توحّد المستوطنات مواقفها وجهودها. وبالتالي، فإن المودة المتبادلة فيما بيننا، والإجماع في اتخاذ القرارات، أمران ضروريان لازدهارنا المشترك. وأيا كان من بيننا يميل بأي شكل من الأشكال لتشجيع الانقسام أو عدم الثقة أو اللامبالاة، فهو عدو لنفسه وعدو لبلده....

...علينا الدفاع عن حقوقنا، وبذلك فقط نحمي حرمة أموالنا. العبودية تبدأ دائمًا بالاستكانة للظلم. إذا لم تحتقروا أنفسكم، ستحصلون على احترام من يفكرون في احتقاركم. نسينا الأسباب التي جعلتنا ندافع عن أنفسنا منذ عامين وبإجماع منقطع النظير. إذا كانت حماستنا للصالح العام قد تلاشت بسرعة أكبر من سرعة تلاشي الملابس التي جعلتنا نفس الحماسة نتخذ قرار صناعتها بمنازلنا إذا صارت قراراتنا ضعيفة لدرجة تجعل سلوكنا الحالي يُدين المثل السعيد الذي قدمناه من قبلُ لأنفسنا إذا لم نحترم فضيلة أسلافنا الذين نقلوا إلينا تلك الحرية التي تمتعوا بها إذا لم يكن لدينا أي اعتبار لأجيالنا القادمة، التي يجب علينا أن نترك لها من بعدنا إرث نفس الحرية الثمين والمقدس، فلا شك في أن نصبح خائفين من الإساءة لكل وزير ولكل خادم وزير ولكل خسيس من صنائع الوزير. أما أنا، فسأدافع بلا شك وبكل قوتي عن الحرية التي نقلها إليّ آبائي. لكن كي أعرف ما إذا كنت سأفعل ذلك بشكل مفيد أم من دون جدوى، فهذا يعتمد عليكم أيها المواطنون. مثل هذه السلطة لن تعرف حدودا، وستكون لها علينا آثار مؤسفة. جيش من الموظفين المدنيين يمكن أن يصبح خطراً على البلد مثل جيش من الجنود. فيمكن استعباد شعب بالمكر مثل استعباده عن طريق القوة".

ونكاية في مستوطنة نيويورك، صوت البرلمان البريطاني كذلك على قانون يمنع مجلسها من سن أي قانون جديد إلا من بعد موافقته على قانون إيواء الأهالي للجنود الذي سبق أن رفضه. فاحتج المجلس على ذلك قائلا : "المجلس التشريعي الممنوع من ممارسة صلاحياته أمر غير مفهوم وغير معقول. فوكأنه غير موجود. فإما أن يتصرف في أموال منتخبيه وفق قوانين البرلمان البريطاني أو يمنع من ممارسة صلاحياته. سواء قبل بذلك أو رفضه، فموته السياسي وإبادته يصبحان تحصيل حاصل".وفي يناير من سنة 1768 اجتمع مجلس مستوطنة مساتشوستس وقرر إرسال عريضة احتجاج إلى كل السلطات بلندن. ومما جاء فيها قولهم :

"من دواعي مجد هذا الدستور أن له أساساته في القانون وفي الطبيعة. وإنه لحق أساسي وطبيعي أن يتمتع كل إنسان بالأمن على ممتلكاته، فيحق له التصرف فيها لوحده من دون غيره. وهذا الحق هو جزء من الدستور. هذا الحق الطبيعي والدستوري مألوف لدى الأمريكيين. فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إقناعهم بأن البرلمان البريطاني له الحق في فرض ضرائب داخلية أو خارجية عليهم، من أجل الحصول على موارد مالية. والسبب في ذلك واضح. لا يمكن تمثيلهم فيه. ومن تم لا يمكنهم دستوريا منحه موافقتهم...

..كان العقد الأصلي بين الملك والمزارعين الأوائل وعدًا ملكيًا. وقد حصلوا عليه باسم الأمة. وحتى وقت قريب لم يكن هناك أي نزاع بشأن حق الملك في الموافقة على هذا العقد. ويعني ذاك الوعد الالتزام بما يلي : "إذا قام المزارعون بالاستيطان في العالم الجديد، وبتطويع براريه، وبالتالي بتوسيع الإمبراطورية، معرضين بذلك حياتهم للخطر، وعلى نفقاتهم الخاصة، فسيستمتعون هم وأجيالهم اللاحقة بجميع الحقوق المعبر عنها في الميثاق. وتلك الحقوق هي الحريات والامتيازات التي يتمتع بها كل رجل إنجليزي في البلد الأم. وأول هذه الحريات هو إعفاؤهم من أية ضريبة، باستثناء تلك التي يتم التصويت عليها من قبل ممثليهم الذين انتخبوهم بكل حرية...

...بسبب إدارة فاسدة، ستخضع الحكومة البريطانية أمريكا إلى السلطة المطلقة. ستضع على الأقل الشعب في حالة قلق وخوف متعارضين مع حقه في الحرية المدنية. حتى اليوم القضاة في العديد من المستوطنات ليسوا محصنين من المحاسبة والطرد. فإذا ما صارت أجورهم مستقلة عن موافقة الشعب، سيكون من السهل للغاية على حاكم فاسد أن يكون له قضاة خاضعين لأهوائه ونزواته، فتحرم العدالة من الشرف اللازم لها ويحرم الشعب من الطمأنينة التي هي من حقه...

...عندما نتحدث عن حقوق المواطنين الأمريكيين، وعن اهتمامهم بالدستور الإنجليزي مثل غيرهم من الإنجليز الآخرين، فلا يمكن اتهامنا بأن لدينا فكرة الاستقلال عن بريطانيا العظمى. نحن نعلم أن هناك أشخاصًا قد تخيلوا هذا، وأن آخرين ربما يكونون قد نشروا هذا الخوف بشكل مصطنع لإثارة الغيرة غير المبررة وغير المعقولة. لكن هذا بعيد عن الحقيقة، لدرجة أن المستوطنات سترفض الانفصال في حال ما عرض عليها، وستعتبره أعظم المصائب إذا ما أُجبرت على القبول به".

وأرسل المجلس لباقي المستوطنات دعوة للاجتماع في مؤتمر آخر للنظر قي قوانين البرلمان البريطاني الجديدة .وصل خبر ذلك إلى لندن فأمر رئيس الحكومة حاكم مساتشوستس بأمر مجلسها بالتراجع عن دعوته .لكن المجلس رد بأنه حر وبأن قراراته لا تتطلب موافقة الوزير عليها كي تكون نافذة، وإلا ما بقي للمستوطنين شيء من الحق في الحرية .وقال المحامي أوتيس إن أراد الوزير أن يتراجع مجلس مساتشوستس عن قراره فليتدخل لذا البرلمان البريطاني كي يسحب قوانينه .وإلم يفعل فستخسر أنكْلترا مستوطناتها في أمريكا .وانتشرت أغنية للمحامي جون ديكنسن *John Dickinson* يقول فيها ما يلي :

" أيها الأمريكيون الشجعان، تعالوا لنضم أيدينا ولنرفع بقلوبنا نداء الحرية. لن يخنق الطغيان حقوقنا، وإلا يسم أمريكا بالعار. خُلقنا أحرارا ونريد ا نبقى أحرارا. جيوبنا مفتوحة، لكن لا نعطي أموالنا كعبيد بل نعطيها كمواطنين. تحمل أباؤنا بشجاعة متاعب الهجرة إلى أصقاع مجهولة. فقطعوا المحيط واختاروا القفار من أجل الحرية. ما أحلى الأشغال الشاقة التي يتحملها الرجل الحر من أجل الاستمتاع بثمار عرق جبينه. ولن يتحمل بعدُ الأمريكيون عناء مثل تلك الأشغال الشاقة في حال ما حصد الإنكْليز ما زرعه الأمريكيون. ستتسلط علينا أسراب من

الموظفين ومن المتقاعدين كالجراد المسلط على محاصيل سنة. فلا فائدة من طلوع الشمس ولا من هطول المطر إذا ما صار غيرنا ينفق ما جنيناه بعرق جبيننا. يد في يد نتحد أيها الأمريكيون. متحدون نقاوم ومتفرقون ننهزم. نرجو التوفيق من أجل قضية عادلة. والسماء تبارك الأعمال الخيرة. كل الأجيال ستتحدث باندهاش وإعجاب عن الشجاعة التي بها ندافع عن قوانيننا. نستطيع تحمل الموت، لكن نمقت أن نعيش عبيدا. مذلة المرء أكثر قسوة من موته. أهدي هذه الصحة لجلالته وأخرى إلى مجد وازدهار بريطانيا العظمى. وليكن ذلك المجد وذلك الثراء خالدين إن ظلت أنكلترا عادلة وإن بقينا أحرار"

ردت الحكومة بلندن على كل تلك الاستفزازات بإرسال كتيبة من جيشها المرابط هناك إلى مستوطنة مساتشوستس كي تعين حاكمها على فرض النظام بها وعلى تطبيق القوانين الجديدة المفروضة على تجارتها. وكان من اللازم أن يتم إيواء أفرادها عند الأهلي فرفضوا. حينها أسكنهم الحاكم بمكاتب المرافق العمومية. علم بذلك باقي المستوطنون فتشاور ممثلوهم فيما بينهم واتفقوا على مقاطعة البضائع البريطانية كالأثواب والملابس والشاي وغيرها التي طالتها الرسوم الجمركية. استجابت كل المستوطنات لتلك المقاطعة، واستبدل الأمريكيون تلك المنتجات المستوردة بأخرى من صنع محلي من طرف النساء بالمنازل، وقنعوا بها على بساطتها وعلى خشونتها كثمن لصون حريتهم. فأصيبت تجارة بريطانيا مع أمريكا في مقتل. وحُرمت الحكومة من استخلاص الرسوم المتوقعة منها. اكتشف الأمريكيون حينها أن مصالح الوطن الأم مرتبطة بمصالحهم فعزموا على الاستمرار في استغلالها للمقاومة السلمية من دون اضطرابات ولا مواجهات ومن دون بروز زعماء يمكن الاستفراد بهم واتهامهم بالتحريض على العصيان.

أصبحت الحكومة بلندن في مأزق لا تحسد عليه. فأمرت الحكام بكل من بوسطن وفيلادلفيا بالقبض على كتاب الرسائل والأغاني الساخرة وتقديمهم للعدالة بتهمة التحريض على التمرد والعصيان ضد الملك والبرلمان البريطاني. ففعلوا، لكن هيئة المحلفين بكل محكمة برأتهم فتم إخلاء سبيلهم. حينها ا تّهمت الحكومة تلك الهيئات بالتحيز والتواطؤ مع المتهمين، ففكرت في استعمال قانون قديم للقبض عليهم وجلبهم إلى بريطانيا ومحاكمتهم هناك من طرف هيئات خاصة. وقد كان في ذلك خرق جديدو سافر للقانون البريطاني ولحق من حقوق المواطنين المقدسة.وذلك فقط بقصد الانتقام من كل الأمريكيين بإدانة أحبائهم وأبطالهم الذين تميزوا بالدفاع عن حريات مواطنيهم. فرد أحد العقلاء بلندن على ذلك الإجراء بقوله : "إذا كانت الإجراءات التي تتخذونها ليس من شأنها تهدئة الأمركيين، وإذا كانت قد اتخذت لإثارة غضبهم، فإنكم ترفعون بذلك ضد خصومكم سلاحا سينقلب علينا. ولماذا تتصرفون هكذا ؟ لأنكم ، كما تقولون، لا تثقون في هيئة المحلفين الأمريكية. فهذا هو الكلام الذي من شأنه أن يدخل الرعب على كل نفس حرة. إذا لم يكن لديكم موالين من بين شعب من مليوني نسمة، فإما قوموا بتغيير خطة حكمكم، أو تخلوا عن مستوطناتكم إلى الأبد".

وفي ماي من سنة 1769 رفض مجلس ڤرجينيا المقترح البريطاني القاضي بمحاكمة الأمريكيين ببريطانيا. وذلك في عريضة موجهة إلى الملك تؤكد على عدم دستوريته، وقال فيها :

"كم سيكون الوضع مؤسفا للأميركي التعيس الذي سيتسبب في استياء شخص ما في السلطة ! مُختطف من بلده ومقتلع من أهله ومن أصدقائه، ثم ملقى في السجن، ليس في انتظار حكم هيئة محلفين أو حكم محكمة يعرفها والتي يمكنه انتظار سرعة عدالتها، بل ليبقى إلى الأبد حبيسا في الحديد بين الغرباء ! نقله إلى أرض أجنبية، من دون أصدقاء يواسونه ويلبون احتياجاته، ومن دون شهود يشهدون ببراءته، وعرضة للازدراء بين المجرمين والأوغاد الضالين، فما يبقى له سوى دعاء واحد يوجهه إلى السماء، وهو إنهاء حياته في أقرب وقت للخلاص من بؤسه ومن تعاسة حاله".

فأمر الحاكم بحل المجلس، لكن أعضاءه اجتمعوا في قاعة حانة صارت شهيرة، واسمها أبولون. وأقسموا بشرفهم مؤكدين على الاستمرار في مقاطعة منتجات بريطانيا حتى تتراجع عن كل قراراتها الظالمة. وكان من بين الموقعين من كانوا حينها أشخاصا مغمورين، مثل طوماس جفرسن Thomas Jefferson وجورج واشنطن

George Washington اللذان صار كل منهما لاحقا رئيسا للولايات المتحدة. وتبعتهم في ذلك باقي المستوطنات. وكتب حينها واشنطن رسالة إلى أحد أصدقائه ليقول له فيها :

"لن يرضي أسيادنا في بريطانيا العظمى شيئًا أقل من تخريب الحرية الأمريكية. فكان لا بد من أن نفعل شيئًا للحفاظ عليها كما ورثناها من أسلافنا. ولا ينبغي لأحد أن يتردد في حمل السلاح عند الحاجة للدفاع عن هذه النعمة الثمينة. لكن يجب أن تبقى الأسلحة هي الملجأ الأخير. لقد جربنا فعالية العرائض الموجهة إلى الملك والاحتجاجات الموجهة إلى البرلمان. فيبقى لنا أن نجرب الآن الإضرار بتجارة بريطانيا وبصناعتها، فننظر هل يوقظ ذلك اهتمامها بحقوقنا وبحرياتنا".

وزاد مجلس مساتشوستس على كل ذلك بالتصويت على قرارات يحتج فيها على تواجد كتيبة للجيش بمستوطنته، ويعلن فيها على أن تواجد تلك القوات بصفة دائمة من دون إذن منه يشكل انتهاكا سافرا لحقوق الشعوب الطبيعية وللحقوق التي تعود لكل إنكْليزي بموجب الميثاق العظيم لسنة 1215 وبيان الحقوق لسنة 1688. وهي الحقوق التي يضمنها الميثاق الخاص بالمستوطنة. وأضاف قائلا بأن طمأنينة وحرية مداولاته قد انتهكت بتواجد تلك الكتيبة موجهة بنادقها إلى باب مقره. ويطالب الحاكم بإبعادها خلال انعقاد جلساته. فرد الحاكم بأنه ليست له سلطة عليها وحول مكان اجتماع المجلس إلى مكان خارج بوسطن وخالي من الجنود. وخلال الجلسة اللاحقة رد عليه المجلس قائلا :

"إن استخدام القوة العسكرية لتنفيذ القوانين يتعارض مع روح الدستور الحر ومع طبيعة الحكومة. فعلى الشعب مساعدة الحاكم في تنفيذ القوانين. وهذه المساعدة كانت كافية. ولما الشعب بأسره يرفض تطبيق القانون، ففي ذلك أقوى دليل على أن القانون ظالم أو على الأقل سيء .ولا يمكن أن يكون قانون الشعب .بموجب طبيعة الدستور الحر، يجب على الشعب أولاً الموافقة على القانون، قبل أن يُلزمه ضميره بطاعته".

وفي نهاية الجلسة وجه الحاكم إلى المجلس رسالة يطلب فيها منه التصويت على نفقات إيواء الجنود المرابطين بالمستوطنة، التي أنفقت والتي ستنفق لاحقا .فرد عليه المجلس بقوله :

"كممثلين للأهالي يمكننا فقط السماح بفرض ضرائب معقولة .ضرائب نق يّم نحن معقوليتها بكل حرية ومن دون اعتبار للأوامر الأجنبية .فليعذرنا صاحب السعادة، إذا أعلنا له صراحةً بأنه مخلصين لشرفنا ولمصالحتنا ولواجباتنا تجاه موكلينا، لن نصوت أبدا على ما جاء في رسالته .التصويت على ضريبة لا نستطيع أن نقرر محل إنفاقها هو الموافقة على نفقات قد تم صرفها وعلى رسوم سيتم استخلاصها لتغطيتها من دون موافقتنا .حينها أين هو ضمان حرمة ممتلكات المواطنين ؟ وأين هي حقوقهم وحقوق موكليهم ؟".

اشتكى المجلس حينها للملك من الحاكم الذي كان يريد الاستبداد بالمستوطنين .فاستُبدل بغيره، ليس لأنه تعدى الحدود في حق المستوطنين وإنما بسبب عجزه عن تطويعهم .وأتت المقاطعة أكلها لما تراجعت الحكومة عن الضرائب المفروضة على المستوطنات سوى الرسوم التي تهم مادة الشاي .وعللت ذلك التراجع ليس بتعارضه من الحقوق الطبيعية للمستوطنين وإنما لمبادئ التجارة .لم يرضي بذلك الأمريكيون فاجتمعوا ببوسطن في ماي من عام 1769 واتفقوا على الاحتجاج بنشر البيان التالي:

"في قوانين البرلمان غزو لحقوقنا .وطالما لم يتم إبطالها فسيظل سبب شكاوينا العادلة قائما .لن نعتبر مطلقًا بأن الأخطاء التي نعاني منها قد تم إصلاحها قبل أن يلغي البرلمان الإنجليزي أي قانون يهدف إلى استخلاص أية ضريبة منا من دون موافقتنا، وقبل حل مكتب مفوضي الجمارك، وقبل سحب القوات المرابطة ببعض المستوطنات، وقبل أن تعود الأمور إلى نصابها كما كانت عليه من قبل الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الوزارة الحالية".

وفي سنة 1770 استبدل الملك الوزير الأول باللورد نورث الذي ستقوم ثورة أمريكا ضد الوطن الأم طيلة عهد ولايته حتى سنة 1782، بدأ بالموافقة على إجراء الوزير السابق بإلغاء كل الضرائب عدا الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد مادة الشاي، ليس لأنها مخالفة لمبادئ التجارة كما قال سلفه وإنما للتأكيد على سمو قوانين البرلمان .وما أن تتقبل المستوطنات ذلك حتى يعفيها من تلك الضريبة الباقية، وهو يتمنى ذلك بكل صدق .مر المشروع بالغرفتين .لكن قبل ذلك عرف معارضة من الصقور الليبراليين المقدسين للحرية لهم فقط وليس لغيرهم . فقال أحدهم:

"كان يعتقد أني كنت صديقًا رائعًا لأمريكا .وأنا أعترف بذلك .أنا صديق لهذا البلد .أحب الأميركيين لأنهم يحبون الحرية .وأحبهم على الجهود النبيلة التي بذلوها في الحرب الأخيرة .لكنهم في أكثر من نقطة أعتقد أنهم مخطئون .يذهبون بعيدا .أخطأوا لما اعتقدوا أننا نريد أن نأخذ أموالهم من خلال الضرائب .التجارة فقط هي موضوعنا معهم .يجب أن نشجعهم .لكن أريد لأي أميركي ذكي هنا أو هناك أن يستمع إلى ما سأقول .إذا حملوا أفكارهم حول الحرية بعيدًا، كما أخشى ذلك، وإذا كانوا لا يريدون الخضوع لقوانين هذا البلد ، وعلى وجه الخصوص، إذا أرادوا أن يحرروا أنفسهم من قوانين التجارة والملاحة، فلن يجدوا أي خصوم لهم أكثر وضوحا مني، بالرغم من أمريكيتي .يجب أن يكونوا تابعين لنا .في جميع قوانين التجارة والملاحة، إنجلترا هي البلد الأم، والأمريكيون هم الأطفال .لذا عليهم الطاعة ولنا القيادة .إنه أمر ضروري .عندما يكون هناك بلدان في الوضع الذي نحن فيه، نحتاج إلى شيء أكثر من مجرد اتصال .تجب عليهم التبعية والطاعة .وإذا لم تسنوا قوانين للأميركيين سادتي، فاسمحوا لي أن أخبركم، بأن الأميركيين يرغبون في سنها لكم، وسيعملون على ذلك".

وفي مارس من سنة 1770 حصل المحظور .كان المستوطنون ببوسطن يستفزون جنود الكتيبة المرابطة بمدينتهم بشتى أنواع الشتم والسب والرشق بالحجارة والضرب بالعصي .الكل كان يكرههم ولا ينهى أحدا عنهم . وكانوا يردون بالصبر الى الشتائم وبالاحتماء بما بوسعهم من العنف المادي .وفي مارس من نفس السنة، نفذ صبر أحد الجنود وأطلق النار على المهاجمين من دون إذن من قائده، فتبعه في ذلك ستة آخرون وسقط من المستوطنين ثلاثة قتلى وثمانية جرحى .فاجتمع مجلس المدينة وأمر الحاكم بسحب القوات إلى خارجها، فاستجاب هو وقائد الكتيبة لمطلبه .ولم يطالب المستوطنون بأقل من محاكمة الجنود المذنبين وقائدهم. ومن مميزات القانون الجنائي الإنكليزي أنه كان لا يميز بين الجندي والمواطن. نفس هيئة المحلفين المحلية هي التي تبث في كل الجرائم. فقُبض على الضابط ووضع في السجن رهن الاعتقال الاحتياطي. وصارت المشكلة في إيجاد محامي يدافع عنه. من المحامين من رفض مؤازرته بسبب الخوف من الجماهير، ومنهم من اعتذر بسبب الحقد على الجنود. فقط المحامي الشاب جون أدامس John Adams قبل بالمهمة، وهو الذي صار لاحقا رئيسا للولايات المتحدة. بالرغم من كونه سياسيا يطمع في التعاطف الشعبي قال أنه في بلد الحرية لا يصح أبدا أن يبقى متهم من دون محامي، وعلى هيئة الدفاع أن تبقى محايدة ومستقلة في كل زمان وفي كل الظروف. فجمع كل الشهود الذين أكدوا براءة المتهم. ومن بعد المداولة أقرت هيئة المحلفين بأنه بريئ فأطلق سراحه، وأدانت فقط الجنود الستة بتهمة إطلاق النار من دون إذن منه.

من بعدها عادت العلاقات إلى طبيعتها بين المستوطنات والوطن الأم. كان يتم استيراد كل شيء سوى الشاي. بالضريبة الباقية على الشاي كانت بريطانيا تريد إخضاع الأمريكيين لبرلمانها. وبامتناعهم عن استيراده كانوا يؤكدون على تشبثهم بحريتهم. وفي تحد لذاك القانون لم يحرموا أنفسهم من شربه من بعد التزود به عن طريق التهريب الذي ازدهر في العلن واع تُبر نشاطا وطنيا مشروعا ضد قانون جائر. بذلك ظل شاي شركة الهند البريطانية يتعفن في المخازن لصالح شاي تجار التهريب. ومكتب الجمارك الجديد علاوة على الجنود كانوا يغمضون عنه عيونهم مداهنة للمستوطنين وللتجار الذين كانوا يأخذون منهم علاوات أفضل من أجور الحكومة.

لكن شاءت الحكومة بلندن الاستمرار في استفزاز كبرياء المستوطنين، فأمرت حاكم ماساتشوستس باقتطاع أجره الذي حددته من خزينة المستوطنة ومن دون الحاجة لموافقة مجلسها. فثار المستوطنون بسبب ذلك، وصاروا يعقدون اللقاءات هنا وهناك لإعداد الرد المناسب على ذلك الاستفزاز الجديد. وخرجت بإعلانات تؤكد استقلال مجلسها التشريعي عن البرلمان البريطاني الذي لا يحق له وللحكومة التصرف في أموال المستوطنة من دون

موافقته. وشعرت باقي المستوطنات بالخطر الذي يهددها إن هي استكانت لذلك الظلم ولم تتضامن مع مستوطنة ماساتشوستس. فتزعمت ڤرجينيا المقاومة ودعت باقي المستوطنات لإنشاء اتحاد فيما بينها بقصد مواجهة عجرفة واستعلاء بريطانيا حتى لا تستفرد بأي منها ثم تطبق على الباقي ما تحملته الأولى.

فقررت الجمعية العامة بڤرجينيا إنشاء لجنة للمراسلات والتحقيق تتألف من أحد عشر عضوا[1] وصفت بلجنة الحيطة والحذر. فهي عبارة عن لجنة للاستخبارات وتقصي الحقائق بقصد معرفة جميع قرارات البرلمان، وجميع قرارات الحكومة، ما ظهر منها وما بطن، والتي من شأنها أن تضر بمصالح مجمل المستوطنات الإنجليزية. فتقوم بحرير تقاريرها الاستخباراتية وتقدمها للجمعية العامة، التي ترسل منها نسخا لجمعيات باقي المستوطنات، مع طلب إنشاء لجان مماثلة للتواصل والتنسيق مع لجنة ڤرجينيا. الأمر الذي استفادت منه أمريكا في حادثة ما سمي بحفلة الشاي ببوسطن. فما الأمر ؟

واقعة "حفلة الشاي ببوسطن"

بسبب مقاطعة المستوطنين للشاي الخاضع للضريبة وبسبب التهريب تكبدت شركة الهند الشرقية البريطانية خسائر فادحة وفقدت أسهمها في سوق البرصة بلندن خمسين في المائة من قيمتها .لإنقاذها ومن دون إلغاء قانون الشاي، أعفتها الحكومة من أداء تلك الضريبة .فصار بإمكانها بيعه بأسعار منخفضة ومنافسة لأسعار باقي الشركات المستوردة وللتهريب .بذلك كانت ستحتكر السوق بكل المستوطنات وعلى حساب منافسيها من التجار والمهربين، ومن دون إلغاء قانون الشاي .فتكسّر سلاح المقاطعة ضد ذلك القانون. هنا اجتمعت ضد ذلك الإجراء الحكومي مصالح المستوطنين التجارية ومبدأ حرمة أموالهم العامة. إعفاء الشركة من أداء رسوم الشاي لا يعني أنها قد ألغيت .لا تزال حرمة المال العام منتهكة بقانون الشاي. فصار لا بد من منع تنزيل شاي الشركة بكل المستوطنات، لأن ثمنه كان مغريا ولا يقاوم في حال ما تمكن وكلاؤها من توزيعه وبيعه.

انتشر الخبر وذكّرت الاحتجاجات التي اندلعت بتلك التي قامت ضد قانون التنبر. ولما وصلت السفن من بريطانيا إلى موانئ المستوطنات محملة بشاي الشركة ما وجدت فيها من يشتريها ليبيعها. كل الوكلاء خافوا على أنفسهم من غضب كل من المستوطنين والتجار والمهربين، فامتنعوا عن إنزالها وتسلّمها. عادت حينها السفن إلى أنكْلترا مع حمولاتها من الشاي، إلا ثلاث سفن رست بميناء بوسطن. منعها حاكم المدينة المتحيز للحكومة من مغادرة الميناء من دون تفريغ حمولاتها من الشاي. الأمر الذي استفز المستوطنين بالمدينة فقرروا الانقضاض عليها وتفريغ ما تحمله من شاي في مياه الميناء. نفذوا مشروعهم في الوقت المناسب وبملابس وزي قبيلة من السكان الأصليين المعروفين بعشقهم للحرية، ولم تعترض عليهم سلطات المستوطنة ولم تحاسبهم على فعلهم. معنى ذلك أنها كانت متواطئة معهم أو على الأقل راضية ومتفقة معهم. فردت الحكومة والبرلمان والملك بقرار إغلاق ميناء بوسطن في وجه التجارة إلى حين عودة الهدوء والأمن وتعويض الشركة عن خسارتها عن الشاي المفرغ في البحر من مال المدينة العام. وتقرر تعويض الميناء المغلق بميناء مدينة سالم الصغيرة من أجل استمرار التجارة بمستوطنة خليج مساتشوستس.

وصوت البرلمان على قانون ينظم الحكم بإقليم كيبيك Québec . وهو الإقليم المنتزع من فرنسا سنة 1763 مع سائر أراضي كندا. وقد ظل مأهولا فقط بمن تبقى من المستوطنين الفرنسيين الكاثوليك. والإنكْليز الذين كانوا يكرهون مواطنيهم الكاثوليك ببريطانيا خوفا من مذهبهم على حريتهم المكتسبة بوصفهم برتستنت من كل الملل والنحل، وجدوا أنه من مصلحتهم أن يحافظ المستوطنون الفرنسيون بإقليم كيبيك على مذهبهم الكاثوليكي وعلى كنائسهم بها. وذلك لما تبين أنهم كانوا بالنسبة للندن أفضل وبكثير من المستوطنين الإنكْليز بالمستوطنات الثلاث عشر. كفئات من الشعوب الكاثوليكية الوضيعة كانوا راضين ومستكينين للحكم المسلط على رقابهم كلية من الحكومة الإنكْليزية. كانوا يؤدون لها ما تشاء من ضرائب تفرضها عليهم، وكانوا محكومين من طرف سلطات

---

[1] وهم بالإسم بيتون راندولف ، ريتشارد هنري لي ، باتريك هنري ، توماس جيفرسون ، دوبني

مدنية وعسكرية إنكْليزية معينة ومأجورة مباشرة من لندن. فما كانت لهم مجالس تشريعية محلية وما كانوا يطالبون بأية حرية كالتي كان يتشبث بها عموم المستوطنين الإنكْليز، وبخاصة الطهرانيون منهم. مذهبهم الكاثوليكي يقول لهم بأن الملك يحكم بالحق الإلهي ولا يجوز الاعتراض على قوانينه ولا الخروج عليه. فجاء ذلك القانون الجديد من البرلمان ليثبت نظام الحكم القائم بإقليم كيبيك وليعممه على باقي الأراضي المنتزعة من الجيش الفرنسي بباقي كندا الممتدة شمالا وغربا من وراء كل المستوطنات الثلاث عشر الإنكْليزية، التي أصبحت بذلك محاصرة من كل جانب حتى لا تمتد إليها حريتهم.

تصويت البرلمان على قرار إغلاق ميناء بوسطن وموافقة الملك عليه، اعتبره رجال القانون حكما صادرا في حق أهالي مدينة بأكملها من دون محاكمة عادلة يدافعون فيها عن أنفسهم. في نظرهم كان يجب محاكمة المذنبين فقط من دون غيرهم، وبمحكمة مدينتهم، بحسب ميثاق الاستيطان. لكن رد البرلمان بأن المدينة كانت متواطئة مع المذنبين لما لم تعتقلهم وتحاكمهم. فكان لا بد من معاقبتها على إهمال واجب الحفاظ على الأمن وعلى حرمة ممتلكات الشركة بمينائها. فما تستحق بذلك المحاكمة التي تخلت عنها في حق المذنبين. فاعتبرها غير ناضجة كي تبقى حرة في تدبير شؤونها بنفسها. وهكذا صار التفكير من جديد في تعيين كل موظفيها العموميين من قضاة وغيرهم، من طرف لندن وتسديد أجورهم من خزينة الدولة، التي تغطي تلك النفقات لاحقا من الضرائب الداخلية المستخلصة من المستوطنة، على أن تعمم نفس السياسية من بعد على كل المستوطنات. وتلك كانت السياسة المتبعة مع المستوطنين الفرنسيين بإقليم كيبيك والتي ستشمل باقي أراضي أمريكا الشمالية من وراء المستوطنات الثلاث عشر. ويعني ذلك وبكل بساطة التعامل مع الأمريكيين الإنكْليز كشعب غير إنكْليزي ومحتل. ويعني ذلك وأن الحرية التي من أجلها جاء الآباء الأوائل إلى تلك القفار الموحشة وورثتها منهم الأجيال اللاحقة صارت في خطر .فتم تعيين جنرال كحاكم مدني جديد مدعّم بأربعة كتائب عسكرية لإقفال ميناء بوسطن وللقبض على المتزعمين للمقاومة ومعاقبتهم من دون محاكمة.

لما وصل خبر تلك القوانين الجديدة قررت مدينة سالم منع مينائها من تعويض ميناء بوسطن من بعد إقفاله . وامتنع المستوطنون عن الاستجابة للحاكم الذي، وفق القانون الجديد، كان يريد أن يتخذ منهم موظفين عموميين جدد معينين من طرفه ومن دون موافقة مجلس المدينة .فكان في ذلك عصيانا مدنيا ضد حاكم خاضع كليا لبريطانيا العظمى وعلى حساب الحرية والحقوق المدينة .فاجتمع مجلسها وقرر دعوة باقي المستوطنات الثلاث عشر إلى الاجتماع في مؤتمر جديد لإقرار مقاطعة بريطانيا العظمى كليا. مقاطعة تحظر الاستيراد منها والتصدير غليه استهلاك منتجاتها، علاوة على العصيان المدني ضد ؟ حكامها .وذلك حتى عودة الأمور إلى سابق عهدها بمدينة بوسطن .فماذا عن ذلك المؤتمر سنة 1774؟

مؤتمر فيلدلفيا سنة 1774

بعثت كل مستوطنة إلى المؤتمر عددا من المندوبين .فاجتمعوا وقرروا اتخاذ قراراتهم باسم المستوطنات وليس باسم الشعب الأمريكي .وذلك من جراء شديد غيرة كل مستوطنة على استقلاليتها في هذه المرحلة من تاريخ البلاد. وقرروا اتخاذها بصوت لكل مستوطنة عند الاقتراع. وذلك مرة أخرى بسبب تخوف المستوطنات الصغير من تغول الكبيرة عليها وتعذر تواجد آليات دقيقة لتحديد حجم وثقل كل منها. كما قرروا المداولة بأبواب مغلقة، مع تعهد كل مندوب بالحفاظ على سريتها، فلا تنشر وتخرج للعلن سوى التوصيات المتفق عليها بغالبية الأصوات.

وبالرغم من سرية المداولات تسرب منها للعلن موقفان. موقف يميل للانفصال عن بريطانيا العظمى، وآخر وقد كان هو الأقوى يفضل البقاء تابعا لها، لكن مع الاستقلال عن تشريعات برلمانها وعن قرارات حكومتها. وبدأ المؤتمر بالموافقة على قرارات ماساتشوستس القاضية بمقاطعة بريطانيا كليا إلى حين سحب قانون إغلاق ميناء بوسطن. ثم وافق على مراسلة الجنرال حاكم ماساتشوستس بالتوقف حالا عن بناء أية منشأة عسكرية بالمستوطنة من دون موافقة مجلسها التشريعي. وذلك لما وصله خبر بذلك.

فيما عدا ذلك لم يكن بوسع المؤتمر اتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ. لم يكن لا مجلسا تشريعيا ولا سلطة تنفيذية. لم تخول له المستوطنات السلطتين. بل كان منبرا لكثير من المحامين ورجال القانون الأمريكيين القادمين كمندوبين من مختلف المستوطنات، والذين كان دورهم يقتصر على إصدار توصيات لمجالس مختلف المستوطنات كي تحسم فيها بكل حرية، وعلى الإعلان لبريطانيا ولأوروبا عن الحقوق الطبيعية للمستوطنين، وكأنهم كانوا يقولون لها بلسان حالهم قد أعذر من أنذر. وفي منتصف أكتوبر من سنة 1774 اتفق المؤتمر على بيان الحقوق ونشره. وكان هذا نصه :

"الشعب الطيب بكل مستوطنة انزعج من الإجراءات التعسفية للبرلمان والوزارة الإنجليزية، فانتخب مندوبين للاجتماع في المؤتمر العام المنعقد بمدينة فيلادلفيا. وذلك من أجل الحيلولة دون تدمير حرياته الدينية والسياسية. المندوبون المجتمعون يمثلون تمثيلا كاملا وحرا لكل المستوطنات التي انتدبتهم. ويأخذون في الاعتبار أفضل وسيلة لتحقيق النتيجة المرجوة، وفق تقاليد أسلافهم الإنجليزية في مناسبات مماثلة، فيعلنون ما يلي :

لأهالي المستوطنات الأمريكية بالشمال الحقوق التي يستمدها من القوانين الطبيعية الخالدة ومن مبادئ الدستور الإنگليزي ومن مختلف مواثيق الاستيطان. وهي كالتالي :

1) لهم الحق في الحياة وفي الحرية وفي حرمة الملكية، ولن يسلموا لأي سلطة أجنبية مهما كانت، الحق في التصرف في حرماتهم من دون إذنهم.
2) في الزمن الذي هاجر فيه أسلافنا من الوطن الأم وكانوا أول من استوطن هذه الأراضي، كانت لهم وبحق، كل الحقوق والحريات والحصانات التي يتمتع بها المواطنون المزدادون بأنگلترا.
3) بهجرتهم لم يفقدوا أيا من تلك الحريات ولم يتخلوا عنها. وأحفادهم اليوم لهم الحق فيها وفي ممارستها بمقدار ما تسمح لهم بها ظروفهم.
4) أساس الحرية الإنگليزية وحرية كل حكومة حرة يكمن في الحق في التشريع. والمستوطنون غير ممثلين بالبرلمان الإنگليزي. فلهم الحق لوحدهم ومن دون أي كان من غيرهم، في الممارسة الحرة للتشريع في مجالسهم الإقليمية، المكان الفريد حيث حقهم في التمثيل مكفول فعليا. وذلك فيما يخص كل المسائل المتعلقة بالضرائب وبالأمن الداخلي، فيما عدا حق الملك في النقد، كما درج الأمر عليه حتى اللحظة. لكن بالنظر للضروريات الحالية وللمصالح المتبادلة بين البلدين، نتقبل برحابة صدر آثار قوانين البرلمان الإنگليزي لما تنحصر عن حسن نية في تنظيم تجارتنا الخارجية حتى تضمن لوطننا الأم امتيازات تجارة كل الإمبراطورية، وحتى تضمن في الوقت نفسه المصالح التجارية لكل أفرادها. ونرفض كل ضريبة داخلية أو خارجية بهدف تحصيل إيرادات من أموال الرعايا بأمريكا من دون موافقتهم.
5) للمستوطنين الحق في القانون العام بأنگلترا، ولا سيما في الامتياز الكبير والثمين، الكامن في أن يحاكموا من طرف أقرانهم وجيرانهم وفق متطلبات القانون.
6) للمستوطنات الحق في القوانين الإنگليزية التي كان جاريا بها العمل وقت الاستيطان، والتي وجدتها بالتجربة قابلة للتنفيذ بالنسبة لأوضاعهم.
7) ولمستوطنات صاحب الجلالة الحق كذلك في كل الامتيازات والحصانات التي حصلت عليها بموجب مواثيق الاستيطان الملكية، ومختلف المراسيم والقوانين الإقليمية.
8) لها الحق في الاجتماعات الهادئة فيما بينها، لتدارس شكاواها ولإرسال عرائض للملك. وكل منع واستنكار ومتابعة مخالفة لذلك الحق، فإنها غير قانونية.
9) وتواجد قوات عسكرية بريطانية في المستوطنات في حال السلم غير قانوني.
10) من الضرورة بالمطلق بالنسبة لحكومة جيدة، ووفق الدستور الإنگليزي بأن تكون الجهات المشرعة مستقلة عن بعضها البعض. ولهذا تمكين مجلس معين من طرف العرش، وقابل للحل في كل وقت، يعد أمرا غير دستوري وخطير ومدمر لحرية التشريع الأمريكي.

تلك هي الحقوق والحريات المؤكذة التي يطالب بها المندوبون بالمؤتمر باسمهم وباسم موكليهم. حقوق وحريات لا يمكن لأية سلطة أن تنزعها منهم أو تنقص منها من دون موافقة ممثلي البلاد بمجلس كل مستوطنة".

وفي نفس وثيقة إعلان الحقوق نشر المؤتمرون كل القوانين التي وافق عليها الملك جورج الثالث، والتي ظلت تشتكي منها أمريكا .وحتى تكون لذلك الإعلان الفاعلية المرجوة قرروا التأثير على بريطانيا من جانب المصالح التي لا تفهم سواها. دعوا كل المستوطنات على الاستمرار في مقاطعة كل النشاط التجاري معها بالامتناع ليس فقط عن شراء مواد صادراتها انطلاقا من دجنبر 1774 بل حتى عن بيعها ما تحتاجه من المنتجات الأمريكية انطلاقا من شهر دجنبر 1775. وذلك لتفادي إفلاس بعض القطاعات بالمستوطنات التي كان جل نشاطها مع بريطانيا.

وفي تحدي للقوانين البريطانية المانعة للتصنيع بالمستوطنات تم الإعلان عن إطلاق العنان لكل المستثمرين الأمريكيين وغيرهم كي يساهموا في تنمية النشاط الصناعي لتعويض النقص في عرض المنتجات البريطانية بسبب مقاطعتها. وتم تشكيل لجان لمراقبة تنفيذ كل تلك التوصيات مع شهر سيف التشهير بوسائل الإعلام في حق المخالفين، على أنهم مساهمين في إذلال وإخضاع الأمريكيين لبريطانيا، فتجب مقاطعتهم كذلك. وتم إرسال ذلك الإعلان مع كل ملحقاته إلى مقاطعة كيبيك لتحريض المستوطنين الفرنسيين بها على التمرد ضد استعبادهم، حتى لا تطمع بريطانيا في تعميم وضعهم البئيس على كل أمريكا. ثم كلف المؤتمر أحد أعضائه بتدوين رسالة إلى الملك جورج الثالث يشرح فيها موقف أمريكا مما يجري. ويتعلق الأمر مرة أخرى بنفس المحامي Dickinson John من مدينة فيلادلفيا الذي اشتهر في كل من أمريكا وبريطانيا برسالته الساخرة تحت عنوان : "رسالة مزارع من بنسلڤانيا". وصادق المؤتمر بالإجماع على تلك الرسالة، والتي جاء فيها ما يلي من الحس السياسي الراقي في ذلك العصر :

"لو أن الله قدر لنا أن نولد في أرض العبودية، فإن الجهل والتعوّد كان من شأنهما أن يطمسان شعورنا بحالنا. ولكن بفضل رحمته الغالية، لقد ورثنا الحرية، وتمتعنا دائمًا بحقنا فيها تحت رعاية أسلافك الذين اعتلوا العرش الإنجليزي من أجل إنقاذ أمة طيبة بشجاعة من البابوية ومن استبداد طاغية لا يرحم. نحن على يقين من أن جلالة الملك سعيد بكون حقه في التاج يستند إلى حق شعبه في الحرية. لذلك نحن لا نشك في أن الحكمة الملكية الخاصة بك توافق على الإحساس الذي يدفعنا إلى الحفاظ على النعم التي وهبتها لنا من العناية الإلهية، من أجل الحفاظ على العقد الذي رفع أسرة برونزويك الشريفة إلى المقام الإمبراطوري الرفيع الذي تملكه اليوم.

نخشى القهقرة والسقوط من المقام العالي للرجال الإنجليز الأحرار إلى حالة العبودية. نخشى ذلك لما تحافظ أنفسنا على عشق الحرية، ولما نرى بوضوح البؤس الذي يُعد لنا ولأجيالنا القادمة. فهذا هو ما يزعج قلوبنا. يصعب التعبير عن هذه الأحاسيس، لكننا لا نريد أن نخفيها. بمشاعرنا وأفكارنا، كرجال ومواطنين، يصبح الصمت خيانة. بتزويدك بالرأي المخلص، فإننا نبذل قصارى جهدنا لتعريفك بموضوع مخاوفك الملكية، بقصد دعم هدوء حكومتك، وتقوية رفاهية شعبك. نحن لا نطالب سوى بالسلام والحرية والأمن. نحن لا نرغب في تقليص الصلاحيات الملكية. ونحن لا نطالب بحقوق جديدة لصالحنا. بل بأكبر قدر من الاهتمام ومن الحماس، سوف نسعى دائمًا للحفاظ على سلطتك الملكية علينا وعلى علاقتنا ببريطانيا العظمى. و نُشهد الرب الذي يطلع على ما في القلوب أنه لا يوجد لدينا من دافع آخر يؤثر على سلوكنا سوى الخوف من الدمار الذي يهددنا.

اسمح لنا صاحب الجلالة، باسم شعبك في أمريكا، أن نتوسل إليك من أجل جلال الله العظيم الذي يهاجم أعداؤه الدين النقي، ومن أجل مجدك الذي لا يمكن أن ينمو إلا عن طريق جعل شعبك سعيدا وموحدا ومن أجل مصلحة أسرتك المعتمدة على تمسكها بالمبادئ التي أكسبت جلالتكم العرش ومن أجل خلاص ورفاهية الممالك الخاصة بك، المهددة بأخطار ومصاعب لا مفر منها. نرجو من صاحب الجلالة، الأب لشعب يعيش في بلدان مختلفة، ولكن تجمعه نفس القوانين ونفس الولاء والإيمان والدم، ألّا يسمح بكسر تلك الروابط المقدسة من أجل الوصول إلى نتيجة مشكوك فيها، والتي، إذا ما تم الحصول عليها، فلن تستحق أبداً الثمن الذي كلفته".

ووافق المؤتمر بالإجماع أيضا على الرسالة التالية الموجهة لعموم الأمريكيين :
"مستقبلكم ومستقبل خلفكم بأيديكم. قارنوا ما تقاسونه من آلام مؤقتة بسبب مقاطعتنا للتجارة مع بريطانيا مع المآسي اللامتناهية التي ستعانون منها أنتم وأبناؤكم ما أن تستقر السلطة التعسفية ببلدكم. ولا تنسوا شرف وطنكم. تصرفكم هو الذي، في تقدير العالمين، سيشكل إما عار أمريكا أو مجدها. في حال ما تلاشت مقوماتكم السلمية، كما يتوقع ذلك بكل وقاحة ألدّ أعدائكم، ستضطرون حتما إلى الاختيار بين استسلام نهائي ومذل وبين صراع أخطر من صراع اليوم. في هذه الأزمة البئيسة اجعلوا كل حماسكم وكل قواكم في دعم تلك الإجراءات السلمية المتخذة من أجل خلاصكم. ولا تنسوا بأن المخططات التي تستهدف المستوطنات ظلت متبعة باطراد إلى درجة تجعل من الحذر توقع ظروف مؤلمة تتطلب الاستعداد لكل طارئ. ذلك ما يملي علينا واجبنا تذكيركم به".

والرسالة الأكثر شهرة، والتي صادق عليها كذلك المؤتمر، هي تلك الموجهة للشعب البريطاني. وقد حررها المحامي جون جاي . *John Jay,* أصله فرنسي ومذهبه برتستنتي وكانت أسرته من بين التي هربت من جحيم الاضطهاد الديني الذي لحق طائفته بفرنسا لما ألغى الملك لويز الرابع عشر مرسوم نانت سنة 1685 ومما جاء في تلك الرسالة ما يلي:

" أصدقائي ومواطنيّ

الأمة التي سمت عاليا بفضل الحرية، وتمتلك كل المجد الذي يمنحه الكرم والشجاعة والإنسانية، ثم تنحدر إلى حضيض صنع سلاسل لتكبيل أياديها وأيادي أبنائها، وبدلا من الذود عن الحرية تنتصب محامية للدفاع عن القهر والعبودية، يحق لنا أن نعتقد أنها لم تعد فاضلة، أو أنها غير جادة في اختيار من يحكمونها.

ظل الإنكليز أجدادكم محافظين على استقلالهم طوال قرون خلت. وذلك في خضم الصراعات التي لا حصر لها، وخلال الحروب الطويلة والدموية الداخلية منها والخارجية ضد أعداء أقوياء وضد خطر خيانة الأصدقاء. ونحن أبناء نفس الآباء الذين كان لهم نصيبهم من تلك الحقوق ومن تلك الحريات، ومن ذلك الدستور الذي أنتم به وبحق فخورون. أورثونا بعناية ذلك الميراث النبيل المضمون والمصون بالإيمان بالله وبالثقة في العقود الرسمية مع الملوك. فلا تعجبوا حين تجدوننا نرفض التسليم في نصيبنا من ذلك الميراث إلى رجال لا يعتمدون في مشاريعهم على أية حجة معقولة، ولا يتشبثون بها سوى لتحقيق هدف واحد، وهو السيطرة بقوتهم على حياتنا وعلى أموالنا حتى يتيسر لهم لاحقا استعبادكم أنتم.

يجب أن نكون أحرارا مثل مواطنينا ببريطانيا العظمى. ونحن أيضا، من حقنا أن نكون كذلك. وليس من حق أية سلطة على وجه الأرض أن تأخذ منا أموالنا من دون موافقتنا. أليس أصحاب الأراضي ببريطانيا سادة وأمراء في ممتلكاتهم ؟ هل بالإمكان أخذها منهم من

دون رضاهم ؟ هل يسلمون فيها لعسف وشطط أي كان ؟ تعرفون أنهم لن يفعلوا. فلماذا يراد للمواطنين بأمريكا ألا تكون لممتلكاتهم نفس الحرمة ؟ لماذا يراد أن تكون أموالهم تحت تصرف برلمان وغيره من المجالس التي لم يشاركوا في انتخابها ؟ هل البحر الذي يفرق الإنكْليز مبرر للتفريق فيما بينهم في الحقوق ؟ هل من مبرر لكي يكون الإنكْليزي الذي يعيش على بعد ألف ميل من بلاط الملوك أقل حقا في التمتع بالحرية من الذي يعيش على بعد مائة ميل منه ؟ العقل يرفض ذلك التمييز البئيس، ولا يرى له الرجال الأحرار أي مبرر. ومع ذلك، بالرغم من إجحافه في حقنا وتهافته، يؤكد البرلمان البريطاني على حقه في التحكم فينا وفي كل الأحوال ومن دون استثناء. فيستطيع سلبنا أموالنا والتصرف فيها متى ما شاء وكيف ما يشاء. كل ما نملكه فهو فقط من كرمه، وإلى حين. ولا نحتفظ به سوى المدة التي يسمح لنا بها هو. هذه المزاعم نعتبرها بدعة سياسية في إنكْلترا. لا يمكنها أن تسلبنا أموالنا مثل ما لا يمكن للبابا أن ينتزع من الملوك الصلاحيات التي يستمدونها من قوانين البلاد ومن إرادة الشعب.

وهذه هي الوقائع. وانظروا إلى حيث يسوقونكم. تصوروا لو أن الحكومة تمكنت من فرض هذه الرسوم علينا بقوة بريطانيا العظمى وبمساعدة الكاثوليك بكندا. تصوروا لو تمكنت من إذلالنا بإخضاعنا إلى العبودية التامة. فما من شك في أن ذلك سيشكل سابقة ضد حرياتكم لما تغرقكم تحت سيل من الموظفين ومن المنتعشين من ريع الضرائب. إن أنتم زعمتم بأنه لا يهم، وأنكم حينها ستنتصرون، فكيف سيكون وضعكم ؟ وما هي الفوائد التي ستجنونها ؟ ما هي الجوائز التي ستحصلون عليها من ذلك الانتصار ؟ أليس بمقدور أية حكومة أن تستعمل نفس الأسلحة لاستضعافكم واستعبادكم ؟ ستقولون بأنكم ستمتنعون حينها عن أداء أجور الجيش. لكن تذكروا بأنه سيكون بيد عدوكم ضرائب أمريكا وثروات أراضيها الشاسعة وحتى الرجال وبخاصة الكاثوليك منهم بكندا. من بعد استعبادنا فلا تتمنوا أن تجدوا من بيننا من سيرفضون المساهمة في أن تصبحوا على نفس الحالة البئيسة التي سنكون عليها.

لا تستخفّوا بما يحصل لنا. اعلموا أنه من بعد نصف قرن، الرسوم المخصصة للعرش من إيرادات العديد من المأذونيات بهذه القارة الفسيحة ستغدق على الخزينة الملكية سيلا عارما من الثروات. وأضيفوا إلى ذلك الحرية الكاملة للبرلمان في فرض الضرائب على أمريكا. حينها لن يبقى العرش مقيدا بما تسمحون له به من ضرائبكم. سيكون له ما يكفي من الأموال لشراء ما تبقى من الحريات بجزيرتكم. وبكلمة واحدة، خذوا حذركم حتى لا تسقطوا في الفخ الذي ينصب لكم.

نعتقد أنه لا يزال عند الشعب الإنكْليزي قدر كبير من العدل ومن الفضيلة ومن الحس العمومي. ونتوجه إليه باسم نفس العدالة. يردد على مسامعكم أننا متمردون ومولعون بالحكم وبالاستقلال. تلك مجرد افتراءات. اسمحوا لنا فقط بأن نكون أحرارا مثلكم، وسنرى دائما اتحادنا معكم كأكبر مصدر لمجدنا ولسعادتنا. سنكون دوما على استعداد للمساهمة في ثروة ورخاء الإمبراطورية. وسيكون أعداؤهاهم أعداؤنا ومصالحكها هي مصالحنا.

فإذا كنتم أيها البريطانيون تستنكفون من كون وزرائكم يتلاعبون بجنون بحقوق البشر، وإذا كان صوت العدل تعاليم ومبادئ القوانين الدستورية والإنسانية، لا تمنعكم من التضحية من أجل هذه القضية البئيسة، فاعلموا جيدا أننا لن نصير أبدا حاطبي الخشب ولا حاملي الماء

لأي وزير ولأي شعب في العالم. عودوا إلى الوضع الذي كنتم عليه معنا قبل الحرب الأخيرة 1763[1] وسيعود الوئام بيننا على ما كان عليه".

وانتهى المؤتمر في شهر أكتوبر من نفس السنة 1774. وأوصى بانعقاد مؤتمر آخر في شهير ماي من السنة الموالية .حينها بدأت تظهر إرهاصات الثورة وحرب الاستقلال عن الموطن الأم من أجل استعادة الحرية وتثبيتها بأمريكا .فماذا عن تلك الإرهاصات ؟

إرهاصات الثورة

لما كان المؤتمر منعقدا بفيلدلفيا كانت الاستعدادات للحرب بمستوطنة مساتشوستس قائمة على قدم وساق . حصل فيها الانفصال بين الشعب من جهة الحاكم مع مجلسه الممثلان للعرش من جهة ثانية .صار الحاكم معزولا ومن دون سلطة ولا نفوذ لتدبير الشأن العام لما قاطعه المجلس الممثل للمستوطنين الذي رحل بعيدا من مدينتي بوسطن وسالم ليجتمع بمدينة كونكورد Concord, . ووترك من ورائه هنالك ما سُمي بلجنة الإنقاذ الوطني Comité de salut public كي ينفرد بحكم المستوطنة كحكومة ثورية تنفذ قرارات المجلس. وتبعتها في ذلك باقي المستوطنات. بدأت اللجنة عملها بالإعداد للمقاومة المسلحة ضد جيش بريطانيا المرابط على أرضها والقادم من خارجها. جُ معت المؤن الكافية لمليشيا محلية من إثنى عشر ألف جندي. ورد ت الحكومة بلندن على ذلك بمنع تصدير السلاح والذخيرة للمستوطنات. فانقضت مستوطنة رود أيلند على حمولة قافلة من مدفعية الجيش البريطاني واستولت عليها. وكذلك فعل مستوطنو نيوهمشر بحصن العسكري بريطاني هناك.

في الأثناء، ومع وصول تلك الأخبار إلى أنكلترا في خضم الحملة الانتخابية، امتلأ الشعب البريطاني حقدا على مواطنيه الأمريكيين، ولا سيما على مستوطني مساتشوستس الطهرانيين، كمحرضين لباقي المستوطنات على التمرد ضد الوطن الأم. فبدأت الحكومة بإيعاز من الملك والبرلمان تدق طبول الحرب لتأديبهم وتركيعهم. لكن كانت بالبرلمان أقلية معارضة من حيث المبدأ الذي يكمن في حق المستوطنين في نفس الحرية التي لمواطنيهم بكل بريطانيا ومحذرة بريطانيا من خسارة مستوطناتها بأمريكا. كما حذرتها من تربص إسبانيا وفرنسا بها، لما تؤيد وتدعم الأمريكيين في حال نشوب الحرب المحتملة ضد وطنهم الأم من أجل استقلالهم عنه. فاحتدم الجدل بين الفريقين لكن انتصر فيه الصقور على الحمائم.

أما الأمريكيون، في هذه المرحلة من قصة الحرية ببلدهم، فقد كسبوا مؤسسة المؤتمر الذي كان فيه لكل مستوطنة صوتها القوي بغض النظر عن حجمها وعن ثرواتها ونفوذها. وحّ دها وشكل منها جبهة متراصة من أجل الدفاع عن حريتها في وجه الوطن الأم الذي صار منذ مدة طويلة يتعامل مع أراضيها كأراض محتلة ومع شعبها كشعب أجنبي. ظل المؤتمر ميالا للسلم وللبقاء تحت سيادة الوطن بشرط حفاظ الأمريكيين على نفس الحرية ونفس الحقوق التي يتمتع بها كل مواطن بريطاني. ووجه بذلك رسائل وعرائض إلى كل من الملك والحكومة والبرلمان. وتوسل لهم بمبدأ الحرية وبالدستور وبالقانون وبالحق الطبيعي وبغيرها من القيم النبيلة التي يتشبث بها البريطانيون والتي تميزوا بها في ذلك العصر عن الكثير من الشعوب بالقارة الأوروبية. لكن من دون جدوى.

وفي هذا درس لمن لا يزال يؤمن بحكومات دول الشعوب الحرة لما تدعي أنها تحتل أراضي الشعوب والوضيعة أو المستضعفة من أجل تحريرها من الاستبداد وتمتيعها بالديمقراطية والحرية. من يستقرأ التاريخ سيجد أنه ما حصل ذلك يوما إلا في حالات قليلة وبوازع المصالح، وليس بوازع المبادئ. حصل ذلك مثلا، لما استعان الإنڭليز سنة 1688 بحاكم هولندا ڭيوم وبجيش بلده لإنقاذ حريتهم من استبداد ملكهم جاك الثاني. أما الجمهورية الرومانية، وبتأييد من شعبها الحر، فقد احتلت كل الأقاليم من حول البحر المتوسط واستضعفت شعوبها. كذلك فعل شعب دولة جمهورية البندقية الحر ببعض الشعوب السلاڤية شرق البحر الأدريتيك، وبشعب جزيرة مالطا بنفس البحر المتوسط. وحصل الشيء نفسه مع الشعب الحر بجمهورية الأقاليم السبع الهولندية لما احتل واستضعف بعض

[1] حرب سبع سنوات التي انتصرت فيها بريطانيا على فرنسا بمشاركة المستوطنين وأخرجتها من أمريكا.

شعوب آسيا. وكذلك حصل مع بريطانيا لكثير من الشعوب من حول العالم. بل بريطانيا تفوّ قت هنا على من سبقها بالسعي لاستضعاف الأمريكيين الإنكّليز مثلهم. ولم تعترف لهم بنفس الحرية السائدة على أرضها، لمجرد أن البحر يفصل بينها وبينهم. بل أكثر من هذا، كانت ترسل إلى نفس المستوطنات من أراد من بين فقراء الإنكّليز كعبيد بيض لبضع سنين في مقابل ترحيلهم إليها. وكان المستوطنون الإنكّليز والطهرانيون أنفسهم يقبلون بهم عندهم عبيدا، مثل ما كانوا لا يتوانون عن استعباد السود المستوردين من إفريقيا بصفة دائمة. الشعوب الحرة ودولها ظلت ولا تزال لا ترى في غيرها من الشعوب ومن الدول سوى مصالحها، ولا غير. فهذا تحصيل حاصل استقراء التاريخ.

فعينت الحكومة البريطانية قائدا عاما لقواتها من أجل غزو أمريكا. وصوت البرلمان على ميزانية لتعبئة جيش قوامه 82000 جندي من القوات البحرية والمشاة، علاوة على استئجار خدمات 10000 مرتزق من عند الأمراء الألمان. وذلك خوفا من تقاعس الجنود البريطانيين في قتالهم ضد مواطنيهم الأمريكيين. فامتعضت المعارضة بالبرلمان من استخدام الأجانب في الحرب ضد المواطنين الأمريكيين. وردت عليها الحكومة بأن الأمريكيين بتمردهم على الوطن الأم صاروا أجانب وسيحاربهم كأجانب. وردت المعارضة بقولها أن الأمريكيين سيستعينون حينها على وطنهم بقوات عدوتها فرنسا التي أخرجها الجيش البرطاني من كندا، وبقوات إسبانيا التي دحرها من فلوريدا. فردت الحكومة بأن البلدين لن يفعلا ذلك خوفا من تشجيع مستوطناتهما على التمرد عليهما. لكن المعارضة نبهت إلى أن فرنسا وإسبانيا لن تخشيا ذلك التمرد، لأن المستوطنين الفرنسيين والإسبان هم بخلاف الإنكّليز البرتستنت، من الشعوب الكاثوليكية الوضيعة المستأنسة بالاستبداد، فلا تعرف معنى الحرية ولا تتطلع للاستقلال عن دولها. زد على ذلك مصلحة فرنسا وإسبانيا في رؤية بريطانيا ضعيفة بفقدان مستوطناتها الأمريكية. وذلك ما حصل بالفعل لاحقا. لكن الملك والحكومة والبرلمان كانوا حينها متيقنين من انتصار جيشهم القوي على ميليشيات المستوطنين من قبل استنجادهم بالأعداء.

وزيادة في الشطط ضد الأمريكيين أصدرت الحكومة قانونا يقضي بالقبض على أي سفينة أمريكية واتخاذ بحارتها جنودا في البحرية الملكية للقتال ضد شعبهم في أمريكا. وذلك عوض إعدامهم فورا ومن دون محاكمة بتهمة الخيانة العظمى. قانون متهور بالنسبة للمعارضة في حق شعب يقاتل من أجل حريته. فكيف بأمريكي صاحب قضية أن يقاتل شعبه ضد قضيته ؟ وكيف يصدر ذلك من ملك وحكومة وبرلمان شعب حر ضد جزء من نفس الشعب الحر ؟

بالإمكان أن يحصل مثل ذلك، وقد حصل من أفراد شعب وضيع مستأنس بالاستبداد. أفراد لا تهمهم سوى مصالحهم الشخصية، فيبيعون بدراهم معدودات حرمات أهالي وطنهم لمستبد بالداخل أو لعدو من الخارج. لكن قلّما يوجد مثلهم من بين الشعوب الحرة حيث الحرية هي روحهم. بل كان في تجنيدهم أولئك البحارة الأمريكيين خطر على الجيش البريطاني، لأنهم بذلك سيخدمون شعبهم وقضيتهم من داخل صفوفه. ومع ذلك لم تتعظ الأغلبية بالبرلمان المصرة على الحرب.

ولما وصلت تلك الأخبار إلى أمريكا مع تسريب خطة هجوم الجيش البريطاني على المستوطنات انطلاقا من مستوطنة مساتشوستس الطهرانية والأكثر تمردا، بادر المؤتمر الأمريكي بالاجتماع، وقرر الرفع من رتبة جورج واشنطن من ڤرجينيا كعقيد منذ مشاركته في الحرب الأخيرة على فرنسا بكندا والإسبان بفلوريدا، إلى رتبة جنرال. وتم تعيينه بالإجماع قائدا عاما للقوات المسلحة الأمريكية، مع الأمر بدفع كل خطر مسلح على مجمل المستوطنات إما بالتدمير أو بالأسر.

وعند النفير تشكل الجيش البريطاني في معظمه من مختلف الميليشيات المجندة. لكنها ميليشيات متمرسة بتكرار مشاركتها في الحروب وبسلاحها المتطور وبالخدمة تحت قيادة ضباط مهنيين ومتمرسين وبحسن تدبير التموين. في حين الميليشيات بالمستوطنات كانت قليلة العدد والتجربة والمراس. وكانت ضعيفة التسليح والتأطير. لكنها كانت صاحبة قضية. وجدت نفسها مجندة للدفاع عن حريتها وعن حرمات الأرض والأهل والمال والعرض. الهزيمة بالنسبة لها تعني العبودية في حق شعب يتنفس الحرية. فكانت معنوياتها مرتفعة جدا، علاوة على تعداد المستوطنين الذين كان يقدر عددهم بثلاث ملايين نسمة، وعلى شساعة البلاد وعلى تمكن الأمريكيين من معرفة كل

طبيعتها وخصائصها. فكانوا يقولون أنه بإمكان الجيش البريطاني تدمير بيوتهم ومزارعهم وحتى مدنهم، لكن بمقدورهم إعادة بنائها من جديد. أما إذا فقدوا حريتهم فيسيفقدون الإحساس بكرامتهم ويصبحون كغيرهم ممن يرون من حولهم بكندا وغيرها عبيدا متعودين على الذل والهوان هم وأبناؤهم من بعدهم. فلا يجوز سوى النصر.

وكانت الرسائل الساخرة pamphlets في ذلك الزمان من أقوى الأسلحة لكسب الرأي العام. فكانت حتى الحكومات تستأجر كتابها عند الحاجة. وكان المدعو Paine ، بدافع عشق الحرية، من أشهرهم وأقواهم بأمريكا. فكتب إحداها التي اشتهرت في زمانه حتى في القارة الأوروبية. وشكلت تحفة أدبية في تبجيل الحرية. ومن أقواله في تلك الرسالة أن الإنسان أنشأ المجتمع من أجل حاجياته ثم أنشأ الحكم بسبب شرّه. لذا حتى الحكم الجيد شرّ لا بد منه. وقد كان جمهوريا يكره الملكية، فشبه الملك بالنسبة للسلطة الزمنية بالبابا بالنسبة للسلطة الروحية. لكن لو عاش حتى اليوم، لاتضح له أنه ليس هناك من تضاد حتمي بين النظام الملكي والحرية. وما جاء في هذا الشأن قوله :

> "يسألون أين هو ملك أمريكا. فأقول أنه في السماء. ولا يعبث بالناس بتحريض بعضهم على بعض بالاقتتال فيما بينهم، كما تفعل الملكية الغاشمة ببريطانيا. وحتى لا ينقصنا شيء من بهرجة الأرض لما نعلن عن دستورنا، فلنأتي بالميثاق الذي أساسه القانون الإلهي وكلام الله، ولنضع فوقه تاج، حتى يعلم العالم بأن الملك في أمريكا هو القانون، مثل ما شخص الملك في نظام الحكم المطلق هو القانون. هكذا ينبغي أن يكون الملك في الدول الحرة هو القانون من دون غيره. وحتى لا يتم العبث بهذا الرمز، كسّروا التاج من بعد ذلك الاحتفال، ووزعوا قطعه على الشعب الذي يمتلكه.
>
> حماية أنڭلترا كانت دائما كارثية بالنسبة لأمريكا. كلفت دائما المستوطنات بالرغم عنها بالمشاركة في كل الحروب التي اندلعت بسبب الأطماع الإنڭليزية. فيكفي أمريكا أن تعلن استقلالها حتى تعيش في سلام مع كل العالم، وينطلق اقتصادها الذي لا يتطلب سوى الحرية كي يزدهر.
>
> الكل يعلم أن أمريكا لما تستعدي غيرها من أجل مصلحة أنڭلترا تضر عبثا بمصالحها في العالم. أما حين تستقل فستعرض على التجارة الخارجية سوقا من ثلاث ملايين نسمة، وتشكل مع العالم حلفا ضد جشع الاحتكار الإنڭليزي. وستكسب أصدقاء بأوروبا ولا سيما بفرنسا".

بذلك كان *Paine* يتنبأ بما سيحصل فعلا مستقبلا .وكان لرسالته بالغ الأثر .ولا سيما لما وصل الجنود المرتزقة وتم حصار ميناء بوسطن وتم عقد معاهدات مع السكان الأصليين ضد المستوطنين .وفي الرابع من شهر يوليوز من سنة 1776 تم بالمؤتمر الإعلان عن استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا كخطوة جبارة في تاريخ الصراع بين حرية الأمريكيين واستبداد بريطانيا الوطن الأم .فماذا عن فحواها ؟

إعلان الاستقلال عن الوطن الأم سنة 1776

نعفيك من تفاصيل النقاشات والخلافات التي نشأت في المؤتمر بخصوص نص الإعلان، والتي انتهت بالإجماع بين كل المستوطنات بواسطة مندوبيها على إعلان الاستقلال الموقع بتاريخ 1 يوليوز من سنة 1776. وقبل عرض نصه نتفق مع الأستاذ لابولاي الذي أصر على عرض فقرتين حذفت من الإعلان لتطييب الخواطر والحصول على الإجماع لأنه كان في تخلف أية مستوطنة أن تصبح نقطة ارتكاز للجيوش البريطانية من أجل غزو باقي المستوطنات. الفقرة الأولى حذفت لما كان فيها من لوم للشعب البريطاني على تنكره لحق إخوته بأمريكا في الحرية التي يتمتع بها هو في الوطن الأم. لم يكن عليها نفس الإجماع الذي يدين الملك والحكومة والبرلمان. وقد كانت على النحو التالي من قبل تليين لهجتها :

"إخواننا بأنڭلترا صمّوا أذانهم عن صوت الحق والدم. لما سمحت لكم الظروف بإبعاد المشوشين على الوئام الوطني وعن مؤسسات الأمة، أعدتموهم إلى الحكم بإرادة حرة. وها أنتم الآن تتركون حكومتهم تبعث لقتالنا ليس فقط جنودا لهم نفس دمائنا، بل اسكتلنديين ومرتزقة أجانب. وهذه القرارات شكلت الضربة القاضية على ما تبقى من مودتنا المتهالكة. وقلوبنا تملي علينا التنكر إلى الأبد لمثل هؤلاء الإخوة عديمي الإحساس. سنعمل على نسيان سابق المودة بينا ونعتبركم كباقي البشر، أعداء في الحرب وأصدقاء في السلم.

كان بالإمكان أن نشكل مجتمعين شعبا حرا وعظيما. لكن يظهر أن الاشتراك في العظمة والحرية هو دون العنجهية الإنڭليزية. فليكن الأمر هكذا كما أردتم. طريق السعادة والمجد مفتوحة لنا كذلك. سنمشي فيها منعزلين عنكم. ونقبل بالضرورة التي تعلن لنا عن الانفصال الدائم".

أما الفقرة الثانية المحذوفة من نفس إعلان الاستقلال، فقد كانت تتعلق بإدانة السماح بجلب السود الأفارقة من أجل استعبادهم والمتاجرة بهم واستخدامهم كالبهائم في مزارع مستوطنات الجنوب حيث تسود قسوة الجو بسبب اجتماع الحرارة مع الرطوبة .الحرية عند الذين اقترحوا تلك الفقرة مبدأ له بعد إنساني فلا يتجزأ، كما كان يجزئها البريطانيون لما أقصوا حتى بني جلدتهم من الحق فيها .وقد حذفت الفقرة بسبب الاعتراض عليها من طرف المستوطنين بكل من جورجيا وكارولينا الجنوبية .وذلك بسبب اعتماد زراعتهما على سواعد العبيد السود .كما اعترض عليها الطهرانيون بالشمال بسبب ازدهار اقتصادهم بالتجارة في الرقيق .فاتضح أن الحرية في مذهبهم الطهراني ليست مبدأ إنسانيا، وإنما كانت عرقية لا تتسع لغير البيض .ولربما غلبت المصالح على المبدأ .وقد جاء فيها ما يلي:

"قد أعلن الملك حربا شرسة على الطبيعة الإنسانية. انتهك الحقوق المقدسة في الحياة والحرية لما سمح باستعباد شعب بعيد لم يسيء إليه أبدا. سمح بالقبض على هؤلاء الأبرياء وعلى ترحيلهم من موطنهم إلى نصف الكرة الأرضية الآخر كي يصيروا فيها عبيدا، وذلك من بعد ما يهلك أغلبهم في الطريق. هذا السلوك عند القراصنة والعار في جبين القوى الكافرة هو سلوك ملك بريطانيا المسيحي. بتصميمه على بقاء أسواق النخاسة مفتوحة لبيع وشراء البشر فقد مارس الدعارة بحقه في النقد لإلغاء كل قرارات مجالسنا التشريعية التي كانت تهدف إلى منع أو إلى التقليل من تلك التجارة المقيتة. وحتى يكتمل هذا المشهد المرعب، ها هو اليوم يحرض نفس العبيد على حمل السلاح من بيننا كي يسترجعوا الحرية التي سلبها هو منهم بقتل الشعب الذي فرضهم عليه. بتحريضهم على بقتلنا يبيعهم الحرية التي سلبها منهم بجرمه".

قد نفهم من ذلك أن هذا الحس الإنساني في هذه الفقرة ما كان ليوجد مقترحا في إعلان الاستقلال تم يحذف، لولا تحريض بريطانيا للعبيد السود على حمل السلاح ضد المستوطنين المتمردين عليها. حينها يتأكد أن المصلحة عند البشر هي غالبا ما تكون أقوى من المبادئ. وهكذا تأجلت مسألة القضاء على العبودية بأمريكا إلى منتصف القرن الموالي لتكون سببا في الحرب الانفصال سنة 1860 بين ولايات الشمال وولايات الجنوب. وقد غلبت فيها المصالح كذلك على المبادئ. لكن في تلك المرة لصالح العبيد السود. وانتهت العبودية، لكن العنصرية ضدهم ظلت متجذرة في نفوس فئة عريضة من البيض وباسم نفس الدين الذي كان أساسا لتشبث الطهرانيين بالحرية. ربما لأن السود ظلوا من بعد تحريرهم وضيعين استحقوا الاحتقار من شعب حر. الأمريكيون كانوا يكرهون السكان الأصليين وقد أبادوهم. لكن كانوايقدرونهم كقبائل وشعوب حرة لا تقبل بالاستعباد .ومن أهم ما جاء في نص إعلان الاستقلال ما يلي:

"عندما يصبح من الضروري، في تاريخ الإنسانية، حل شعب مّ ا للعلاقات السياسية التي تربطه بشعب آخر، وأن يأخذ، من بين قوى الأرض، المكانة المنفصلة والمتساوية التي

تعطيه فيه قوانين الطبيعة وقوانين إله الطبيعة الحق في الاحترام الواجب للإنسان ولرأيه، يلزمه إعلان الأسباب التي أجبرته على الانفصال.

نسلم بالحقائق التالية. يُخلق كل الناس أحرارا. وقد منحهم الخالق بعض الحقوق الثابتة. ومنها الحق في الحياة وفي الحرية وفي السعي للسعادة. ووُجدت الحكومات من بين الناس لضمان تلك الحقوق. فتستمد سلطاتها من رضا المحكومين. ومتى صارت تخرب ذلك الهدف يصير من حق الشعب تبديلها أو إلغائها من أجل إقامة حكم جديد على أساس المبادئ، ووفق الشكل الأنسب في نظره، لضمان أمنه ورخائه. والحذر يُعلّم، في الحقيقة، أن الحكومات القائمة منذ مدة طويلة لا يصح تبديلها لأسباب خفيفة وعابرة. ودلت تجارب كل زمان وبالفعل، على أن الناس ظلوا أكثر استعدادا لتحمل الآلام التي يمكن تحملها، بدلا من إنصاف أنفسهم بتخريب أشكال الحكم التي تعودوا عليها.

لكن لما سلسلة من التجاوزات ومن اغتصاب الحقوق، مع السعي الدائم لتحقيق نفس الهدف، تشير إلى التصميم على إخضاع الشعوب للاستبداد المطلق، فمن حقها ومن واجبها رفض مثل ذلك الحكم وتوفير ضمانات جديدة لحماية أمنها في المستقبل. كذلك كان صبر المستوطنات، وتلك كانت الضرورة التي تجبرها اليوم على تغيير أنظمة حكمها السابقة. تاريخ ملك بريطانيا الحالي هو تاريخ سلسلة من التجاوزات ومن اغتصاب متكرر للحقوق التي كان الهدف المباشر منها كلها هو إقامة استبداد مطلق على هذه المستوطنات.

...رفض الموافقة على القوانين الأكثر فائدة وضرورة للصالح العام. منع ولاته بالمستوطنات من الموافقة على أهم قوانيننا ذات الطبيعة الاستعجالية إلا من بعد الحصول على موافقته هو. ثم ظلت عالقة عنده بسبب إهماله لها. ورفض الموافقة على قوانين جديدة لتنظيم مقاطعات أكبر، اللهم في حال ما تخلى المستوطنون عن حقهم في السلطة التشريعية بمستوطناتهم. حق لا يقدر بثمن بالنسبة للشعوب، لكنه مُرعب لقوى الاستبداد.

وكان يتعمد استدعاء المجالس التشريعية بأماكن مهجورة وغير ملائمة وبعيدة عن مستودعات سجلاتها العمومية. وذلك بغرض إتعابها والحصول منها على الموافقة على قراراته. وقد حلها مرات عديدة بسبب رفضها الثابت والصارم لتعدياته على حقوق الشعب. ومن بعد حلها كان يرفض لمدة طويلة تجديدها بانتخاب أعضاء جدد. والسلطة التشريعية التي تقبل التدمير، تعود حينها للشعب بأكمله كي يمارسها بنفسه، لما تبقى الدولة في الأثناء، معرضة لكل مخاطر الهجوم من الخارج وللقلاقل بالداخل.

حاول عرقلة تنامي عدد ساكنة تلك المستوطنات. ولذلك كان يحول دون تنفيذ قوانين تجنيس الأجانب. وعارض س ن قوانين أخرى كانت تشجع على الهجرة إليها. وزاد من تعقيد شروط الحصول على ملكية أراضي جديدة، ومن عرقلة إدارة العدالة برفضه الموافقة على قوانين تسمح بإقامة السلطة القضائية. وجعل القضاة خاضعين لإرادته بالنسبة لمدة مزاولة مهامهم وبالنسبة لتحديد أجورهم. وخلق العديد من الوظائف وأرسل إلى هذا البلد أسرابا من الموظفين الجدد لابتزاز شعبنا ولامتصاص دمه. وفرض إقامة جيوش دائمة بيننا في حال السلم من دون الموافقة من مجالسنا التشريعية. وكان يحلو له أن يجعل النفوذ العسكري مستقلا عن السلطات المدنية، بل يعلو عليها. وتحالف مع الغير لجعلنا خاضعين لسلطات غريبة عن مؤسساتنا الدستورية، وغير معترف بها في قوانيننا. فجعلنا تحت رحمة جيوشها المرابطة من بيننا، وحصنها من المحاسبة والعقاب في حال قتلها لمواطنينا. وخرب تجارتنا الخارجية مع كل العالم. وفرض علينا ضرائب من دون موافقتنا. وحرمنا العديد من المرات من حقنا في المحاكمة العادلة من طرف هيئات محلفينا. وهمّ بترحيلنا إلى ما وراء

البحار لمحاكمتنا هناك بتهم ملفقة. وألغى العمل بنظام القوانين الليبرالية الإنكليزية في إحدى مستوطناتنا. وأقام فيها مكانه حكما تعسفيا مطلق اليدين، حتى تصير تلك المستوطنة النموذج والوسيلة لتعميم نفس الحكم الاستبدادي على باقي المستوطنات، وحتى يسحب منا مواثيق الاستيطان، ويدمر قوانيننا الثمينة، ويخلخل أسس أشكال حكوماتنا، ويعلق تشريعاتنا، ويعلن نفسه صاحب السلطة المطلقة في سن قوانين ملزمة لنا في كل شؤوننا.

لقد تنكر لحكومات هذا البلد بإعلاننا خارج حمايته وبإعلان الحرب علينا. ونهب بحارنا وخرب شواطئنا وأحرق مدننا وقتّل مواطنينا. والآن هو يُرسل إلينا جيوشا كبيرة من المرتزقة الأجانب لتنفيذ حكمه علينا بالإعدام والخراب والطغيان والعقاب الوحشي الذي لا يليق برئيس دولة متحضرة. لقد حرض على التمرد الداخلي بيننا، ويسعى إلى تحريض الهنود المعروفين بوحشيتهم على أهالينا بالحدود، كي ينكلوا بنا من دون رحمة ولا تمييز في العمر ولا الجنس ولا الحال.

طوال مدة تلك التعسفات طالبنا بالحق والعدل بالعبرات الأكثر تواضعا. ولم تتلقى عرائضنا من أجوبة سوى اعتداءات متكررة. الأمير المتميز بمثل هذه الأعمال ذات الطابع التعسفي لا يستحق أن يحكم شعبا حرا.


نسخة من الإعلان

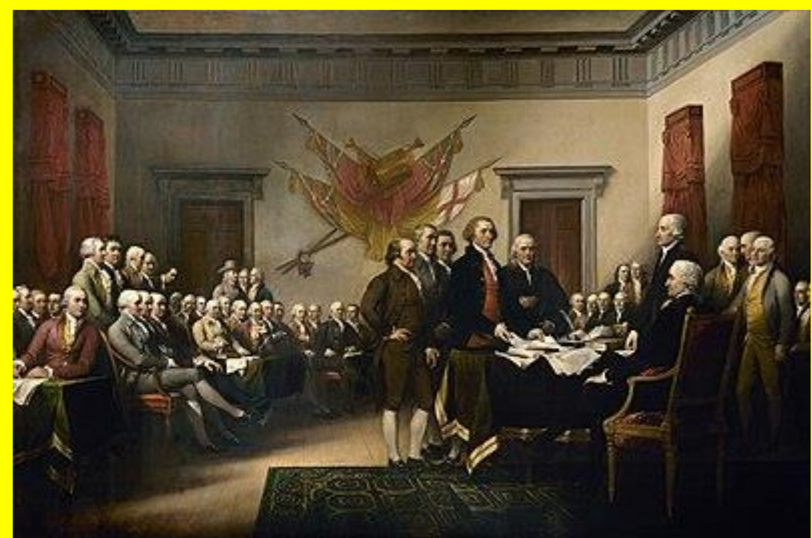
ولم نتخلى يوما عن التقدير الواجب لإخواننا ببريطانيا العظمى. كنا ننبههم أحيانا إلى محاولات مجلسهم التشريعي لإخضاعنا إلى سلطات غير عادلة في حقنا. وذكرناهم بظروف هجرتنا وإقامتنا بهده الأراضي المقفرة. وتوسلنا إليهم بعدلهم وبشهامتهم الطبيعية ، كي يعترضوا على تلك التجاوزات التي من شأنها أن تقطع حتما الروابط والعلاقات الطيبة فيما بيننا. هم كذلك صموا آذانهم عن صوت الحق والدم المشترك بينا. فمن واجبنا إذا الاستسلام للضرورة القاضية بالانفصال بيننا، ونعتبرهم مثل باقي البشر، أعداء في الحرب وأصدقاء في السلم.

لكل هذا، نحن الممثلون للولايات المتحدة الأمريكية، المجتمعون في مؤتمر عام، نشهد رب العالمين على استقامة نوايانا، ونعلن بصفة رسمية باسم وبسلطة شعب المستوطنات الطيب، بأن تلك المستوطنات المتحدة من حقها أن تكون ولايات حرة ومستقلة، وهي كذلك. وبأنها قد أصبحت متحررة من أية طاعة لعرش بريطانيا العظمى. وبأن كل علاقة سياسية بينها وبين دولة بريطانيا العظمى صارت ويجب أن تكون منقطعة بالكامل.

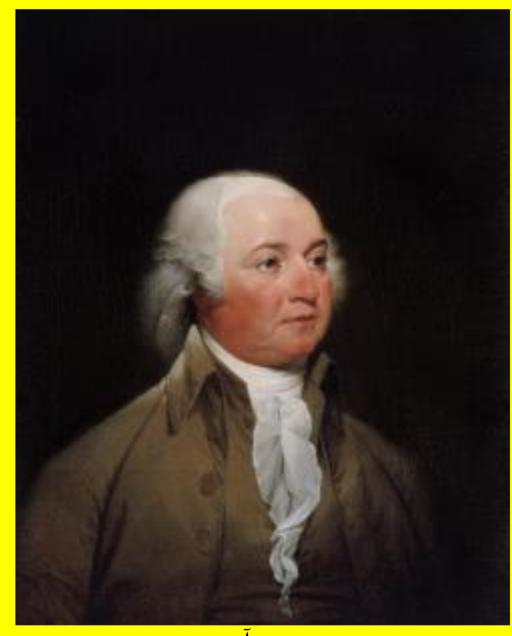
مثل الدول الحرة والمستقلة، مستوطناتنا لها السلطة الكاملة في إعلان الحرب وفي عقد السلام، وفي إبرام تحالفات واتفاقيات، وفي تنظيم التجارة وغيرها من الأمور التي من حق الدول المستقلة أن تنظمها. وبثقتنا القوية في حماية الرعاية الإلهية، نتعهد متضامين بدعم هذا الإعلان، بأرواحنا وبأموالنا وبأقدس ما نملك، الشرف".

كفرنسي من شعب وضيع حتى عصره، نجد الأستاذ لابولاي يبجل ويمجد بعض الشخصيات من الموقعين على الإعلان. فيكونون بالنسبة له كالشجرة التي تغطي الغابة. وذلك لما يهمل تبجيل وتمجيد الشعب الحر الذي خرجوا منه وكان من ورائهم. فلولا دعم وحزم غالبية الأمريكيين كشعب حر لكانوا قد خافوا من بطش بريطانيا بهم ولاستكانوا لاستبدادها أو انهزموا في مواجهتها أمام هجمتها على بلادهم. وفقط من بعد مرور عقدين على ذلك الإعلان، اندلعت الثورة الفرنسية سنة 1789. وكان لها رجالها كذلك والذين ما كانوا يقلون عزما وجلدا عن رجال الثورة الأمريكية. لكن ثورتهم فشلت وظلت تتعثر طيلة عقود من الزمن، لأن الحرية فيها كانت قضيتهم كنخب ولم تكن قضية غالبية شعبهم الذي ظل وضيعا مستأنسا بالاستبداد ولا يعرف للحرية لا طعم ولا رائحة. بل كان يرى فيها مجرد فرصة للفوضى التي لا يضع لها حدا سوى مستبد جديد. ولهذا نفس الرجال الفرنسيين الثورين الذين أشعلوا نار الثورة صاروا يقتتلون فيما بينهم على من يستبد بذلك الشعب الوضيع الذي لا يصلح سوى للاستبداد به.

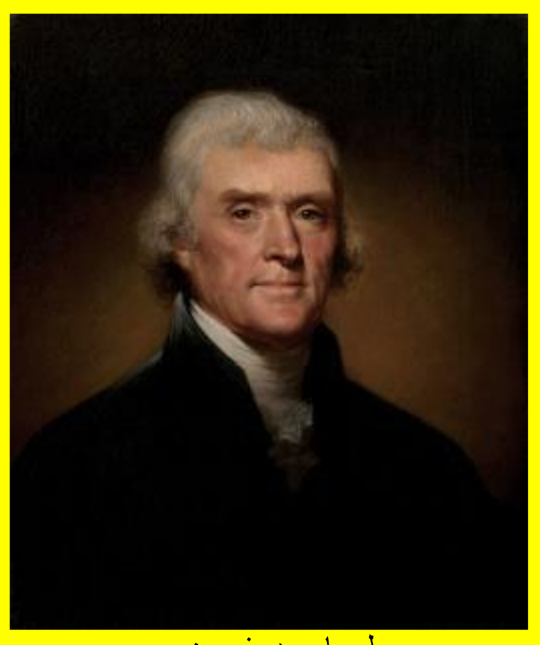
فنحن حين نتبع الأستاذ لابولاي في ذكر شخصيتين موقعتين على إعلان الاستقلال الأمريكي، ففقط لأن يوم وفاتهما صادف من بعد خمسين عاما بالضبط يوم ذكرى توقيع نفس الإعلان، والذي هو يوم الاحتفال بعيد الاستقلال بالولايات المتحدة. توفيا كلاهما بالضبط في 4 يوليوز من سنة 1826. ورأى فيها الأمريكيون مباركة من الرب لتلك الثورة خمسين عاما من بعد اندلاعها، فتيمنوا بها خيرا لمستقبل بلدهم. ويتعلق الأمر بكل من جون آدمس Adams John وطوماس دجفيرسن Jefferson Thomas .



لوحة لحفل توقيع المؤتمر الأمريكي على إعلان الاستقلال
وكان من بين الوقعين دجون آدمس و طوماس دجفرسن أسفله



دجون آدمس





طوماس دجفرسن

لن نتعبك بكل تفاصيل الحرب بين أمريكا وبريطانيا التي دامت سبع سنين. سنذكر لك منها فقط ما له علاقة بقصة الحرية بالولايات المتحدة التي تهمنا. انقسم الأمريكيون بين قلة من الموالين للعرش البريطاني من جهة والغالبية العظمى المتشوفة للاستقلال من جهة ثانية. بذلك كانت قضية الحرية عندهم قضية أمة وليست قضية نخبة الأمر الذي مكنها من الانتصار على الاستبداد البريطاني. وبدأت الحرب بانهزام جنود بريطانيا المرابطين ببوسطن . لكن ما أن وصلت التعزيزات الهائلة حتى اندحرت ميليشيات الجنرال واشنطن بمدينة نيويورك التي احتلتها القوات البريطانية .فماذا عن بقية حرب الاستقلال وعن نتائجها ؟

حرب الاستقلال

لم يكن الجنرال واشنطن يتوفر على جيش نظامي محترف لصد هجوم بريطانيا. كانت قواته تتشكل من ميليشيات يتم تجنيدها أفواجا لمدة ثلاثة أشهر وبالتناوب. فما كانت كل فوج يتدرب على فنون القتال ويستأنس بها حتى تنتهي فترة تجنيده ف يُستبدل بآخر جديد ومبتدئ. فأملت الظروف على الجنرال مواجهة جيش نظامي بحرب العصابات من بعد ما تكبدت قواته خسائر فادحة في الأرواح. عرفت المعارك انتصارات وهزائم هنا وهناك. لكن عانت الميليشيات الأمريكية من سوء التسليح ومن قلة التجربة ومن الجوع والبرد في الشتاء ومن الأمراض المعدية ومن تكرار هرب العديد من الجنود من الخدمة. كل ذلك كان ينذر بالهزيمة. فكان الأمريكيون بين خيارين أحلاهما مر، إما الاستمرار في المقاومة حتى النصر مع تحمل كل مآسيها، أو فقدان الحرية بالاستسلام للعقاب ولذل الاستضعاف والاستعباد. فصبروا على متاعب المقاومة. لكن الجنرال واشنطن كان مقيدا في تصرفاته بمختلف جبهات القتال بالرجوع كل مرة إلى المؤتمر المنعقد على الدوام بفيلادلفيا ثم ببالتمور لاستئذانه في عملياته ولالتماس ما تتطلبه منه الحرب من عتاد ودخيرة وملابس وغيرها من الضروريات. الأمر الذي كان كثيرا ما يبطئ بل يعيق تحركاته.

سبق أن نال الجنرال من المؤتمر تفويضا محدودا في إشرافه على الحرب، وذلك خوفا من احتمال استبداده بالحكم من بعد الانتصار. فطالبه بتلك السلطات الموسعة كي يمكنه التصرف كدكتاتور عسكري بتفويض من المؤتمر لمدة ستة أشهر. وذلك على غرار الدكتاتور في عهد الجمهورية الرومانية بتفويض من مجلس الشيوخ. ظروف الحرب أملت ذلك. فوافق المؤتمر على طلبه من بعد ما تيقن من الثقة فيه ومن حسن تصرفه فيها. فصار بإمكانه أن يتوفر على ما يكفي من الأموال لتجنيد وتشكيل وتكوين أول جيش أمريكي فدرالي احترافي، وأن يخضعه للقوانين التي تحكم الجيوش النظامية، كي يُفرض فيه الانضباط و يُعرّض المخالفون للعقاب اللازم. فصار بالإمكان العناية بالجيش بشكل أفضل من حيث الملبس والتغذية والتسليح. كما صار من حقه القبض على المشتبه بهم من

العسكريين ومن المدنيين المتلبسين بجريمة التخابر والتعاون مع العدو، ومحاكمتهم وتنفيذ الأحكام الصادرة في حقهم. ساهم كل ذلك في منع الجيش البريطاني من حسم الحرب لصالحه. الحرب التي طالت فأتعبته وأتعبت الشعب البريطاني الذي كان يمولها بالمزيد من الضرائب ومن التجنيد طيلة سبع سنوات.

فصارت الأصوات تتعالى ببريطانيا ضد الحرب على الأمريكيين. الأمر الذي أزعج الصقور بالحكومة وبالبرلمان. ولإسكاتها صاروا يعتقلون أصحابها بتهمة التخابر مع العدو. لكن بموجب قانون الاعتقال الاحتياطي كانوا يضطرون لإطلاق سراحهم لعدم وجدود أدلة الإثبات لتقديمهم للمحاكمة. فتجرأت الحكومة وتقدمت للبرلمان بمشروع قانون يعلق العمل بقانون الاعتقال الاحتياطي حتى تتمكن من إسكات الأصوات المستنكرة للحرب باعتقالهم بتهمة التخابر مع العدو ما طاب لها من الوقت ومن دون محاكمة. وكان في ذلك المشروع تهديد سافر للحرية المقدسة ببريطانيا نفسها. ولا عجب في تلك الجرأة من الحكومة لما كان الشعب البريطاني يرى انتهاك حريات الأمريكيين ولا يعترض عليها. لكن الحرية ببريطانيا ظلت بالرغم من ذلك محصنة فيها ضد خطر العبث بها بفضل رأي عام متيقظ وبرلمان حازم وإعلام حر، فتم رفض المشروع.

ومنذ أن انهزمت فرنسا وطردت من أمريكا سنة 1763 وفقدت كندا، توقعت استئساد المستوطنات الإنڭليزية على وطنها الأم من أجل رفع حيفه عنها. كما توقعت من بريطانيا المزيد من استفزازها بالمزيد من الضغط الضريبي عليها لتغطية سداد الديون المترتبة عن تلك الحرب. فظلت تشجع الأمريكيين على التمرد. وكان الأمريكيون يدفعون مؤامراتها بالتي هي أحسن في انتظار صفاء الجو بينهم وبين بريطانيا. لكنهم صاروا هذه المرة مضطرين للتعاون معها على عدوهم. فمنّوها بامتيازات تجارية معهم إن هي ساعدتهم في الحرب. وأرسل المؤتمر الشيخ بنجمان فرنكلين كدبلوماسي محنك مبعوثا سريا لدى وزير الخارجية الفرنسي. بل لشهرته العالمية كان هو من تسعى النخب الفرنسية لنيل شرف اللقاء به. ويهمنا كثيرا كيف كان يرى هو كمواطن حر شعوب أوروبا التي كانت بوضاعتها مستأنسة بالاستبداد في عصره. وذلك لما كتب لأحد أصدقائه يقول :

"وجدت كل أوروبا بجانبنا. حصلنا منها على الأقل على كل التأييد وكل الأماني بالنصر. هؤلاء الذين يعيشون تحت وطأة الاستبداد ليسوا أقل حبا للحرية، ويتمنونها لأنفسهم. هم يائسون من الحصول عليها بأوروبا. ويقرأون بحماس دساتير مستوطناتنا التي صارت حرة. العديد منهم يتحدثون فيما بينهم عن الهجرة إلى أمريكا بأموالهم ومع أسرهم فور انتهاء الحرب وتحقيق استقلالنا. ويعتقدون أنه من شأن الهجرة الأوروبية أن تمنحنا نموا هائلا في القوة والغنى وفي النشاط الاقتصادي. ويعتقدون أنه سيكون من مصلحة الحكومات الاستبدادية بأوروبا أن تقلل من حجم تلك الهجرة وأن تحول دونها بالتخفيف من قبضتها على شعوبها وأن تمنحها حرياتها. وفي ذلك مؤشر على أن قضيتنا هي قضية البشرية جمعاء، وعلى أننا نقاتل من أجل حرية أوروبا لما نقاتل من أجل حريتنا. بذلك تكون العناية الإلهية قد قلدتنا بمهمة جليلة. وأتمنى أن تهبنا ما يكفي من القوة والفضيلة من أجل ذلك الهدف النبيل، وأن تكلل مشروعنا بالتوفيق".

وهنا يخلط بنجمان فرنكلين بين الشعوب الجرمانية والشعوب اللاتينية. الأولى كانت في غالبيته برتستنتية وحرة، كشعب هولندا وسويسرا وغيرهما. أما الثانية فقد كانت كاثوليكية. وفرق بينها وبين نخبها. فقط النخب المتعلمة فيها والمستنيرة من الطبقات البرجوازية والأرستقراطية كانت تدرك معنى الحرية. أما غالبية الشعوب اللاتينية فقد ظلت بمذهبها الكاثوليكي مثل المذهب الأنڭلكاني بأنڭلترا تؤمن بحق الملوك في الحكم المطلق بالحق الإلهي. وترى في التمرد عليهم والخروج عليهم تمرد على الكنيسة وعلى الرب. بذلك ظلت وضيعة وما ترى في كل ثورة ضد الاستبداد سوى مناسبة للفوضى والتسيب. . وكذلك كان بالفعل مع الثورة الفرنسية سنة 1789.

وهكذا فقط العديد من بين نخب وكبار رجالات أروبا، ولا سيما من الفرنسيين، ذهبوا بأموالهم للقتال على نفقتهم في صف الأمريكيين ضد بريطانيا. وكان من أبرزهم من الطبقة الأرستقراطية جيلبير دو لافاييت Gilbert de La Fayette الذي لعب في الوقت نفسه دورا دبلوماسيا بارزا في العاصمة الفرنسية لصالح القضية الأمريكية. لكنه ظل يتحرق ألما لما رأى الثورة الفرنسية سنة 1789 قد تتعثر وجاءت بعكس المتوقع منها. جاءت بالفوضى

والاقتتال بين الثوار بدلا من الحرية التي انتصرت بأمريكا. ولم يستوعب السبب. لم يستوعب أن الحرية بأمريكا كانت قضية أمة، بينما ظلت في فرنسا قضية نخبة في مقابل أمة فرنسية متشبعة بكاثوليكيتها التي كانت تز يّن لها الأمن والاستقرار في ظل الاستبداد باسم الدين. في حين كان المذهب البرتستنتي يزين للأمريكيين وغيرهم الحرية باسم الدين. هكذا ظل لافييت يظهر لغيره من الفرنسيين ساذجا ببراءته وعلى رأسهم نابوليون. ظل يعشق نفس الحرية التي أينعت واستوت على سوقها بالدول البرتستنتية، لكن من دون ما يدري لماذا لم تجد في الشعب الفرنسي أرضا خصبة لاستنباتها.

وخلال حرب الاستقلال كان لويز السادس عشر في حيرة من أمره بين تضارب أراء مستشاريه من حوله. المصلحة الاقتصادية والعسكرية كانت تقتضي بانتهاز الفرصة للمزيد من إضعاف الجيش البريطاني المنهك في حربه على مستوطناته، أكثر من حافز الانتقام منه. لكن اصطدمت تلك المصلحة الأكيدة مع خوفه من مساعدة أمريكيين متشبعين بقيم الحرية من طرفه كملك فرنسي يحكم شعبه الوضيع بقبضة من حديد بالحق الإلهي. بالنسبة له كان في دعمهم مخاطر تشجيع النخب الفرنسية المتنورة على الاقتداء بهم للتخلص من استبداده في سبيل نفس الحرية التي يقاتل من أجلها الأمريكيون.

ثم انتشرت أخبار انتصار الأمريكيين الطهرانيين بالشمال على الجيش البريطاني الذي جاءهم مهاجما من كندا ليطوقهم ويؤدبهم على كونهم الأكثر تمردا من غيرهم. فاستسلم لهم قائده ومن بقي معه من الجنود. حينها بدأت تظهر بوادر النصر الكلي على بريطانيا في حال ما وجد الأمريكيون من الدعم الأوروبي. وبدأت الحكومة البريطانية تفكر في عقد اتفاق صلح مع مستوطناتها. وخوفا من ذلك صارت مصالح فرنسا تغلب عند الملك لويز السادس عشر، على مخاوفه على سلطته المطلقة بالداخل. فصار على استعداد للاعتراف باستقلال الولايات المتحدة ولدعمه بعقد معاهدة صداقة وتعاون معها، ومن دون مقابل عدا الحفاظ على استقلالها وعدم التراجع عنه. إضعاف بريطانيا عسكريا واقتصاديا بسلخ مستوطناتها عنها كان يكفي فرنسا فوائد تجارية جمة مع شمال أمريكا لها ولغيرها من الدول الأوروبية. وأخيرا تم التوقيع على تلك المعاهدة سنة 1778. وتم لاحقا لوم الملك لويز السادس عشر على تلك المعاهدة كسبب في اندلاع الثورة الفرنسية .مشاركته في الحرب أثقلت البلاد بالديون، وشجعت النخب على التمرد ضد الاستبداد بمساعدة الفرنسيين العائدين من أمريكا، الذين سموا بالثوار الأمريكيين.

حينها تقدمت الحكومة البريطانية للبرلمان بمشرع قرارين لإنهاء الحرب وعقد صلح مع مستوطناتها. القرار الأول يقضي بإلغاء كل الضرائب التي كانت سببا في تلك الحرب، مع تنازل البرلمان عن فرض أية ضريبة على المستوطنات، عدا القوانين المنظمة لتجارة الإمبراطورية. والقرار الثاني يقضي بتعيين خمس مفوضين للتباحث مع الأمريكيين من أجل وضع حد للحرب ومن دون قيد ولا شرط من جهة بريطانيا، عدا شرط تخلي المستوطنات عن الاستقلال عن الوطن الأم. وتم التصويت على القرارين بالبرلمان ثم تمت المصادقة عليهما من طرف الملك في مارس من سنة 1778. يومان فقط من بعد ذلك توصلت الحكومة البريطانية بمذكرة رسمية من فرنسا تعترف فيها باستقلال الولايات المتحدة. فتلتها فورا قطع العلاقات بين البلدين. وفشلت مهمة المفوضين البريطانيين الخمسة في عقد صلح مع المستوطنات التي ظلت متمسكة بالإعلان عن استقلالها، وعادوا خائبين.

فتوقفت المعارك مع احتفاظ البريطانيين ببعض المواقع. وعادت الحياة في مختلف المستوطنات إلى طبيعتها. وفي جو لا حرب ولا سلم وانتظار الجديد ظلت الأوضاع المالية والاقتصادية تتدهور بكل من بريطانيا وأمريكا. لكن الوضع في أمريكا كان أشد وطأ على عموم المستوطنين. وصارت معه حريتهم في خطر. فكان لا بد من الحسم في الحرب لصالحهم في أقرب وقت ممكن. هنالك شعرت فرنسا مع باقي القوى المعادية لبريطانيا بخطر فشل تلك الثورة وعودة المستوطنات الأمريكية إلى حضن الوطن الأم مع ما قد يترتب عن ذلك من تجدد الهيمنة البريطانية على التجارة العالمية. فبادر الملك لويز السادس عشر على إمداد المؤتمر بما يحتاجه من أموال في شكل قروض ومن قوات عسكرية لحسم الحرب. وجعل تلك القوات تحت قيادة وتصرف الجنرال واشنطن في إطار التعاون مع حليف معترف به.

تحسنت حينها أوضاع الجيش الأمريكي ماديا وعسكريا. فتقدم به الجنرال واشنطن إلى حصار القوات البريطانية بإحدى مدن ڤرجينيا. ومن بعد مدة قليلة استسلم الجنرال البريطاني مع جنوده للقوات الأمريكية المدعومة بالقوات الفرنسية. حينها استسلمت بريطانيا للأمر الواقع، فصارعت إلى عقد مفاوضات مع المؤتمر الأمريكي من أجل الاعتراف باستقلال مستوطناتها الأمريكية عنها، مع حيثيات تحول دون هيمنة فرنسا على أمريكا من جديد.

وفي سنة 1783 اعترفت بريطانيا باستقلال المستوطنات الأمريكية وبحدودها الممتدة غربا حتى المحيط الهادي، حتى لا تطمع فرنسا في العودة إليها، عدا لويزيانا التي اشتراها منها الأمريكيون لاحقا، وفلوريدا التي اشتروها لاحقا كذلك من إسبانيا. وبقيت كندا تحت سيادة بريطانيا بما فيها مقاطعة كيبيك بمستوطنيها الفرنسيين الأصل. حينها غادر البلاد قرابة 70000 أمريكي من الموالين للعرش البريطاني من بين ثلاث ملايين نسمة. قلة منهم اجتمعت بنيو يورك منذ أن احتلها البريطانيون. وكانت معروفة بخيانتها لقضية الحرية وبتشكلها من الانتهازيين المستفيدين من ريع الاستبداد ومن الفئة الوضيعة مثل الكاثوليك والأنڭلكان، التي ظلت تتخذ من الخضوع لمن يحكم بالحق الإلهي دينا. وفي ذلك إشارة إلى أن الشعب الإنڭليزي لم يكن كله متشبعا بالحرية. كانت فيه أقلية من الأنڭلكان التي بسبب عقيدتها أو بسبب مصالحة الضيقة كانت مع حكم الملوك بالحق الإلهي. لكن يكفي أن تكون الحرية قضية الأغلبية كي تكون قضية أمة فتنتصر على الاستبداد. وكذلك كان الأمر ببريطانيا وهولندا وسويسرا وغيرها بأوروبا علاوة على شمال أمريكا.

وقد كلفت حرب الاستقلال مقتل وجرح ما يقارب 25000 أمريكي حر. لكن الذي ترتب الانتصار فيها هو ميلاد ثلاثة عشر دولة مستقلة عن بعضها البعض. وقد شكل المؤتمر مجرد كنفدرالية فرضتها الحرب، وكانت تحتفظ فيه كل مستوطنة كدولة وليدة على سيادتها ولا يشكل مجموع المستوطنات دولة متحدة وموحدة ذات سيادة من فوق الدول الأعضاء فيها. ما كان للمؤتمر من حق سوى في النظر في كل ما يخص الحرب ضد بريطانيا. أما وقد انتهت الحرب فقد انتهت مهمته. ولم يعد هناك من رابط بين المستوطنات التي أصبحت دولا مستقلة. من قبل كان الحاكم ومجلسه الحكومي بكل مستوطنة تعينه بريطانيا صاحبة السيادة. ومن بعد الاستقلال أصبح منتخبا هو مجلسه الحكومي من طرف شعبها كدولة مستقلة.

لكن الأمريكيين تعلموا من حرب الاستقلال أن قوتهم التي حمت حريتهم كانت في الكنفدرالية التي كان يرأسها ويديرها مؤتمرهم بتفويض حر من كل من مستوطناتهم. وفي عالم عدواني تتجاذبه المصالح، إن كانت بريطانيا تستغلهم، فقد كانت تحميهم من بعضهم البعض ومن غيرهم. أما من دونها من بعد استقلالهم عنها فقد أصبحوا يشكلون فرائس سائغة لبعضهم البعض ولباقي القوى العالمية، إن هم ظلوا متفرقين. فكان لا بد لهم من الاتحاد فيما بين دولهم الثلاثة عشر في إطار دولة فدرالية من فوقهم تدبر الشؤون المشتركة فيما بينهم دخليا وتحمي حرياتهم ومصالحهم المشتركة خارجيا.

الكنفدرالية لا تشكل دولة ذات سيادة. أما الفدرالية فهي دولة ذات سيادة مطلقة بالنسبة لباقي دول العالم، ومشكلة من عدة دول كل منها دولة ذات سيادة ومستقلة عن باقي الدول الأعضاء. وقد كان لذلك الاتحاد الفدرالي نصيبه الدائم في قصة الحرية بالولايات المتحدة. لكننا سنكتفي بهذا القدر من قصتها بالنظر لما فيه من دروس وعبر تزكي وتؤيد تلك التي استنتجناها واستخلصناها من قصص الصراع بين الحرية والاستبداد بكل من روما العتيقة وجمهورية البندقية وأنڭلترا.

وننهي هذه السلسلة من قصص الحرية في تاريخ البشرية في الكتاب التالي والأخير بالنظر في قصتها بفرنسا وفي قصة الثورة الفرنسية. تلك الثورة التي بالرغم من فشلها الذريع في استنبات الحرية طغت على كل الثورات السابقة والناجحة وألهمت ثورات من بعدها لم تقل فشلا عنها. ثورة كانت أم الثورات اللاحقة التي سعت لتحرير شعوب وضيعة من الاستبداد، فانتهت كلها باستبداد الثوار بنفس الشعوب. ثورة تبنت الفلسفة لتمرير قيم الحرية مع العداء للدين، ففشلت حيث نجحت من قبلها ثورات في تمرير نفس القيم باسم الدين في هولندا وسويسرا، وكما رأينا في أنڭلترا وفي شمال أمريكا.



ذ .المصطفى حميمو
حاصل على الإجازة في الاقتصاد
والماستر في إدارة الأعمال
من جامعة لييج ببلجيكا
-- -- -- -- -- -- -- -- -- --
وعلى دبلوم الدراسات الجامعية العامة
مسلك الدراسات الإسلامية
من كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بعين الشق بالدار البيضاء
ومن تأليفنا المنشور:
▪مقترح حل أزمة التعليم بالمغرب
بتحديث هندسته التنظيمية

GSM : 0622569305
hmimost@gmail.com

لماذا هذه السلسلة من أربعة كتب ؟

فقط في منتصف القرن الماضي مرت ثلاث دول أوربية من الاستبداد إلى الديمقراطية بسلاسة ومن دون عناء. يتعلق الأمر بالبرتغال سنة 1974 وبإسبانيا سنة 1975 وباليونان في نفس السنة. ولما جاء دور الدول العربية سنة 2011 كي تعرف نفس المسار وبنفس اليسر، خابت الآمال وتحوّل ما سُمي بالربيع العربي إلى خريف عربي، مليء بالفوضى والحروب. فما نجت من مآسيه سوى تونس التي لا تزال تقلق وكأنها على كف عفريت.

تساءلنا حينها عن سبب ما تيسّر في البرتغال وإسبانيا واليونان فقط منذ أقل من . نصف قرن من الزمن، وتعذر تحقيقه في البلدان العربية التي عرفت ثورات 2011 فالتمسنا الجواب على ذلك السؤال في تتبع ما سميناه بقصص الحرية في تاريخ البشرية. ونعني بالحرية الحرية السياسية كما نعرفها اليوم في الدول الديمقراطية. فما هي الشعوب التي عرفتها وعاشتها ؟ وكيف نشأت فيها ؟ وما هي العناصر التي ساهمت في نشأتها وبأي مقدار ؟ وهل تنشأ بنفس الطريقة من بلد لآخر ؟ وهل لنشأتها نفس القصة هنا وهناك ؟ فوجدنا أن للحرية قصصا عديدة في تاريخ البشرية. وبالنظر لما توفر لنا من مراجع اقتصرنا على تتبعها في تاريخ شعوب كل من روما العتيقة وجمهورية البندقية وبريطانيا والولايات المتحدة.

وقد تتساءل وبحق، عما إذا كانت لها قصص في تاريخ أسلافك أم لا. يسرّ نا ذلك كثيرا، لأنه المقصود بالذات من تأليف ونشر تلك الكتب الأربعة. ونفضل أن لا نجيبك عليها، لأنه مهما اجتهدنا لن نوفي تلك الأجوبة حقها مثل ما توفيه قراءة أي من كتبنا الأربعة. ومع ذلك لن نكتفي هنا بترجمة المراجع التي اعتمدناها. بل سنرافقك في تلك الرحلات الشيقة. تقرأ الكتاب ونحن برفقتك نتصور ونخمن أنك تضع تساؤلات حول الأحداث التي ستكتشفها. ولا يسعنا حينها إلا أن ندلي لك بتعليقاتنا عليها. قد لا تتفق معها، لكنك ستستأنس بها كي تشكل أراءك وتعليقاتك الخاصة بك.

وكلمة "قصة" في العنوان مقصودة، لأننا أردناها كتُبا ميسرة الهضم لعموم القراء، وليس فقط لخاصتهم. لذا كتبناها على شاكلة قصص الأفلام الوثائقية من دون ما كان ينبغي من الدقة والصرامة الأكاديمية. ومن يريدها فليعد إلى المراجع.

بتتبعنا لتلك القصص اتضحت لنا عدة أمور، وتجددت عندنا تفسيراتها. فلم نعد نراها كما كنا نراها من قبل. اكتشفنا مجال بحث لا يزال، على حد علمنا، بكرا بالعالم العربي. ونتمنى أن يفتح شهية الأساتذة الباحثين كي يغنوه بدراساتهم الأكاديمية، فيملأوا الفراغ بنتائجها التي من شأن تبسيطها وتعميمها أن ييسر لشعوبنا التشبع بنفس ثقافة الحرية التي يسرت الانتقال إلى الديمقراطية لبعض جيراننا بشمال البحر المتوسط من دون عناء ولا قلاقل.